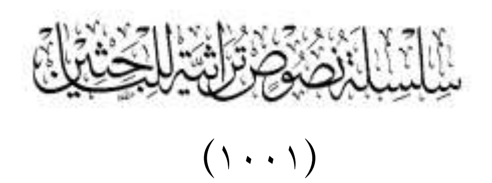


(١٠٠١)

معرفة مراد المتكلم

عند ابن تيمية

في مصنفاته

د/ يوسف بن حمود الحوشان

١٤٤٥هـ

نسخة أولية من غير ترتيب او مراجعة

ومتاح لكل أحد الاستفادة منها

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله اما بعد

فهذه نصوص جمعت باستخدام برنامج شاملة وورد من برمجيات الدكتور سعود العقيل بواسطة المكتبة الشاملة

معتمدة على توظيف الكلمة المفتاحية وتوفير النصوص للباحثين لتحريرها والاستفادة منها وهي مشاعة لمن يستفيد منها

وسيتبعها نصوص أخرى يسر الله نشرها والله الموفق

يوسف بن حمود الحوشان

yhoshan@gmail.com

تليجرام https://t.me/dralhoshan

WWW.NSOOOS.COM

"ص -٨١- باب الآنية

سئل عن أواني النحاس المطعمة بالفضة كالطاسات وغيرها هل حكمها حكم آنية الذهب والفضة أم لا ؟

فأجاب :

الحمد لله، أما المضبب بالفضة من الآنية وما يجري مجراها من الآلات سواء سمي الواحد من ذلك إناء أو لم يسم وما يجري مجري المضبب كالمباخر، والمجامر، والطشوت، والشمعدانات وأمثال ذلك، فإن كانت الضبة يسيرة لحاجة مثل تشعيب القدح وشعيرة السكين ونحو ذلك مما لا يباشر بالاستعمال، فلا بأس بذلك .

ومراد الفقهاء بالحاجة هنا : أن يحتاج إلى تلك الصورة كما يحتاج إلى التشعيب والشعيرة، سواء كان من فضة أو نحاس أو حديد أو غير ذلك، وليس **مرادهم** أن يحتاج إلى كونها من فضة، بل هذا يسمونه في مثل هذا ضرورة، والضرورة تبيح الذهب والفضة مفردا وتبعا، حتي لو احتاج إلى شد أسنانه بالذهب؛ أو اتخذ أنفا من ذهب ونحو ذلك، جاز كما جاءت به السنة مع أنه ذهب ومع أنه مفرد .

وكذلك لو لم يجد ما يشربه إلا في إناء ذهب أو فضة، جاز له." (١)

"ص -١٦- الثاني : أنا لا نسلم أن الكناية تفتقر إلى النية مطلقا، بل إذا قرن بها لفظ من ألفاظ الصريح، أو حكم من أحكام العقد كانت صريحة، كما قالوا في [الوقف] : إنه ينعقد بالكناية؛ كتصدقت، وحرمت، وأبدت . إذا قرن بها لفظ أو حكم . فإذا قال : أملكتكها فقال : قبلت هذا التزويج . أو أعطيتكها زوجة فقال : قبلت . أو أملكتكها على ما أمر الله به من إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ونحو ذلك؛ فقد قرن بها من الألفاظ والأحكام ما يجعله صريحا .

الثالث : أن إضافة ذلك إلى الحرة يبين المعنى؛ فإنه إذا قال في ابنته : ملكتكها، أو أعطيتكها، أو زوجتكها، ونحو ذلك؛ فالمحل ينفي الإجمال والاشتراك .

الرابع : أن هذا منقوض عليهم بالشهادة في الرجعة؛ فإنها مشروعة إما واجبة، وإما مستحبة . وهي شرط في صحة الرجعة على قول، وبالشهادة على البيع وسائر العقود؛ فإن ذلك مشروع مطلقا، سواء كان العقد بصريح أو كناية مفسرة .

الخامس : أن الشهادة تصح على العقد . ويثبت بها عند الحاكم على أي صورة انعقدت . فعلم أن اعتبار

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢/

الشهادة فيه لا يمنع ذلك .

السادس : أن العاقدين يمكنهما تفسير مرادهما . ويشهد الشهود على ما فسروه .." (١)

"ص -٢١٥- حينئذ كان هذا ماء وهواء وترابا، وأخبر في القرآن العظيم أنه خلق السموات والأرض في ستة أيام وكان عرشه على الماء، وفي الآية الأخري : ﴿ ثم استوى إلى السماء وهي دخان فقال لها وللأرض ائتيا طوعا أو كرها قالتا أتينا طائعين ﴾ [فصلت : ١١] ، وقد جاءت الآثار عن السلف بأن السماء خلقت من بخار الماء وهو الدخان .

والمقصود هنا أن النبي صلى الله عليه وسلم أجابهم عما سألوه عنه ولم يذكر إلا ابتداء خلق السموات والأرض، فدل على أن قولهم : " جئنا لنسألك عن أول هذا الأمر "كان مرادهم خلق هذا العالم . والله أعلم .

الوجه الثاني : أن قولهم : " هذا الأمر " إشارة إلى حاضر موجود، والأمر يراد به المصدر، ويراد به المفعول به وهو المأمور الذي كونه الله بأمره، وهذا مرادهم، فإن الذي هو قوله : كن ليس مشهودا مشارا إليه، بل المشهود المشار إليه هذا المأمور به، قال تعالى : ﴿ وكان أمر اللہ قدرا مقدورا ﴾ [الأحزاب : ٣٨] ، وقال تعالى : ﴿ أتى أمر الله ﴾ [النحل : ١] ، ونظائره متعددة . ولو سألوه عن أول الخلق مطلقا لم يشيروا إليه بهذا، فإن ذاك لم يشهدوه فلا يشيرون إليه بهذا، بل لم يعلموه أيضا، فإن ذاك لا يعلم إلا بخبر الأنبياء، والرسول صلى الله عليه وسلم لم يخبرهم بذلك، ولو كان قد أخبرهم به لما سألوه عنه، فعلم أن سؤالهم كان." (٢)

"ص -١٠٤- ناحية المشرق من ناحية الطائف، وأما بدر فهي بين المدينة وبين مكة وبين الغزوتين ست سنين، ولكن قرنتا في الذكر؛ لأن الله تعالى أنزل فيهما الملائكة لنصر النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين في القتال، ثم ذهب فحاصر المشركين بالطائف، ثم رجع وقسم غنائم حنين بالجعرانة، فلما قسم غنائم حنين اعتمر من الجعرانة داخلا إلى مكة لا خارجا منها للإحرام .

والعمرة الرابعة مع حجته، فإنه قرن بين العمرة والحج باتفاق أهل المعرفة بسنته، وباتفاق الصحابة على ذلك، ولم ينقل عن أحد من الصحابة أنه تمتع تمتعا حل فيه، بل كانوا يسمون القران تمتعا، ولا نقل عن أحد من الصحابة أنه لما قرن طاف طوافين، وسعي سعيين .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧/

وعامة المنقول عن الصحابة في صفة حجته ليست بمختلفة، وإنما اشتبهت على من لم يعرف مرادهم، وجميع الصحابة الذين نقل عنهم أنه أفرد الحج؛ كعائشة، وابن عمر، وجابر . قالوا : إنه تمتع بالعمرة إلى الحج . فقد ثبت في الصحيحين عن عائشة وابن عمر بإسناد أصح من إسناد الإفراد، ومرادهم بالتمتع القران، كما ثبت ذلك في الصحاح أيضا .

فإذا أراد الإحرام، فإن كان قارنا قال : لبيك عمرة وحجا . وإن كان متمتعا قال : لبيك عمرة متمتعا بها إلى الحج . وإن كان مفردا قال : لبيك حجة." (١)

"ص -٧٣- وللعلماء هنا ثلاثة أقوال :

أحدها : أن هذه النفقة نفقة زوجة معتدة، ولا فرق بين أن تكون حاملا أو حائلا . وهذا قول من يوجب النفقة للبائن كما يوجبها للرجعية، كقول طائفة من السلف والخلف، وهو مذهب أبي حنيفة وغيره، ويروي عن عمر وابن مسعود، ولكن على هذا القول ليس لكونها حاملا تأثير فإنهم ينفقون عليها حتى تنقضي العدة، سواء كانت حاملا أو حائلا .

القول الثاني : أنه ينفق عليها نفقة زوجة، لأجل الحمل كأحد قولي الشافعي، وإحدى الروايتين عن أحمد وهذا قول متناقض؛ فإنه إن كان نفقة زوجة فقد وجب لكونها زوجة، لا لأجل الولد . وإن كان لأجل الولد فنفقة الولد تجب مع غير الزوجة، كما يجب عليه أن ينفق على سريته الحامل إذا أعتقها . وهؤلاء يقولون : هل وجبت النفقة للحمل أولها من أجل الحمل ؟ على قولين . فإن أرادوا لها من أجل الحمل، أي : لهذه الحامل من أجل حملها فلا فرق . وإن أرادو وهو مرادهم أنه يجب لها نفقة زوجة من أجل الحمل، فهذا تناقض، فإن نفقة الزوجة تجب وإن لم يكن حمل . ونفقة الحمل تجب وإن لم تكن زوجة .

والقول الثالث وهو الصحيح : أن النفقة تجب للحمل، ولها من أجل الحمل؛ لكونها حاملا بولده، فهي نفقة عليه؛ لكونه أباه." (٢)

"ص -٢٣١- كونها تذهب العطش، والناهى قال : لا تزيد الشارب إلا عطشا، فلا يحصل به بقاء المهجة . والمبيح يقول : بل قد ترطب رطوبة تبقى معها المهجة، وحينئذ فأى المأخذين كان هو الواقع، كان قول صاحبه أصوب . وبسط هذا له موضع آخر .

والمقصود أن ما اختلف فيه العلماء : هل هو حرام أو مباح، كان من جعله قربة مخالفا لإجماعهم، كما

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٢/

إذا اختلف الصحابة على قولين، فمن أحدث قولا ثالثا فقد خالف إجماعهم؛ ولهذا لم يكن في المسلمين من يقول : إن استماع الغناء قربة مطلقا، وإن قال : إن سماع القول الذى شرط له المكان والإمكان والإخوان وهو ترغيب في الطاعات وترهيب من المخالفات قربة، فلا يقول قط : إن كل من سمع الملاهى فهو متقرب، كما يقول القائل : إن السفر إلى قبور الأنبياء والصالحين قربة، وأنه إذا نذر السفر إلى زيارة قبور الأنبياء والصالحين أنه يفي بهذا النذر، فإن هذا القول لا يعرف عن أحد من أئمة المسلمين، وإن أطلقوا القول بأن السفر إلى زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم، قربة، أو قالوا : هو قربة مجمع عليها، فهذا حق إذا عرف **مرادهم** بذلك، كما ذكر ذلك القاضى عياض، وابن بطال وغيرهما، **فمرادهم** السفر المشروع إلى مسجده، وما يفعل فيه من العبادة المشروعة التى تسمى زيارة لقبره، ومالك وغيره يكرهون أن تسمى زيارة لقبره، فهذا الإجماع." (١)

"ص -٥٩- ﴿ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون ﴾ [الجاثية : ١٨] ، ﴿إنهم لن يغنوا عنك من الله شيئا وإن الظالمين بعضهم أولياء بعض والله ولي المتقين ﴾ [الجاثية : ١٩] . وهذه قضية كبيرة لها شأن عظيم . ولتعلمن نبأه بعد حين .

ثم قال بعده : وكانوا يطلبون تمام الإخنائية فعندهم ما يطمهم أضعافها، وأقوى فقها منها وأشد مخالفة لأغراضهم . فإن الزملكانية قد بين فيها من نحو خمسين وجها : أن ما حكم به ورسم به مخالف لإجماع المسلمين وما فعلوه لو كان ممن يعرف ما جاء به الرسول ويتعمد مخالفته لكان كفرا وردة عن الإسلام لكنهم جهال دخلوا في شيء، ما كانوا يعرفونه، ولا ظنوا أنه يظهر منه أن السلطنة تخالف **مرادهم** والأمر أعظم مما ظهر لكم ونحن ولله الحمد على عظيم الجهاد في سبيله . ثم ذكر كلاما وقال : بل جهادنا في هذا مثل جهادنا يوم قازان، والجبلية، والجهمية، والاتحادية وأمثال ذلك . وذلك من أعظم نعم الله علينا، وعلى الناس ولكن أكثر الناس لا يعلمون .." (٢)

"ص -٢٥٤- وذلك أنه لا حجة لهم على السفر إلي سائر قبور الأنبياء إلا السفر إلي نبينا . فلما كان السفر إلي ذلك المكان مشروعا في الجملة قاسوا عليه السفر إلي سائر القبور، فضلوا، وأضلوا، وخالفوا كتاب الله وسنة رسوله وإجماع المسلمين . وضلوا من وجوه كثيرة .

منها : أنه ليس في الأرض قبر نبي معلوم بالتواتر والإجماع إلا قبر نبينا، وما سواه ففيه نزاع .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٩/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣١/

ومنها : أن الذين استحبوا السفر إلي زيارة قبر نبينا مرادهم السفر إلي مسجده، وهذا مشروع بالإجماع، ولو قصد المسافر إليه فهو إنما يصل إلي المسجد، والمسجد منتهي سفره، لا يصل إلي القبر، بخلاف غيره فإنه يصل إلي القبر؛ إلا أن يكون متوغلا في الجهل والضلال، فيظن أن مسجده إنما شرع السفر إليه لأجل القبر، وأنه لذلك كانت الصلاة فيه بألف صلاة، وأنه لولا القبر لم يكن له فضيلة على غيره، أو يظن أن المسجد بني أو جعل تبعا للقبر، كما تبني المساجد على قبور الأنبياء والصالحين، ويظن أن الصلاة في المسجد تبع، والمقصود هو القبر، كما يظن المسافرون إلي قبور الأنبياء والصالحين غير قبر نبينا، وكما أن الذي يذهب إلي الجمعة يصلى إذا دخل تحية المسجد ركعتين، ولكن هو إنما جاء لأجل الجمعة، لا لأجل ركعتي التحية . فمن ظن هذا في مسجد نبينا صلى الله عليه وسلم فهو من أضل الناس وأجهلهم بدين." (١)

"ص -٩٥- فصل

وأما الصلاة [الزحافة] وقولهم : من لم يواظب عليها فليس من أهل السنة ومرادهم الركعتان بعد الوتر جالسا فقد أجمع المسلمون على أن هذه ليست واجبة، وإن تركها طول عمره، وإن لم يفعلها ولا مرة واحدة في عمره . لا يكون بذلك من أهل البدع، ولا ممن يستحق الذم والعقاب، ولا يهجر ولا يوسم بميسم مذموم أصلا، بل لو ترك الرجل ما هو أثبت منها كتطويل قيام الليل، كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يطوله، وكقيام إحدي عشرة ركعة . كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك، ونحو ذلك . لم يكن بذلك خارجا عن السنة، ولا مبتدعا ولا مستحقا للذم، مع اتفاق المسلمين على أن قيام الليل إحدي عشرة ركعة طويلة . كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل أفضل، من أن يدع ذلك ويصلي بعد الوتر ركعتين وهو جالس .

فإن الذي ثبت في صحيح مسلم عن عائشة : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي من الليل إحدي عشرة ركعة وهو جالس ثم صار يصلي تسعا، يجلس عقيب الثامنة والتاسعة، ولا يسلم إلا عقيب." (٢)

"ص -٤٨- خطاب كل أمة وكل قوم، فإذا تخاطبوا بينهم في البيع والإجارة، أو الوقف أو الوصية أو النذر أو غير ذلك بكلام رجع إلى معرفة مرادهم وإلى ما يدل على مرادهم من عادتهم في الخطاب، وما يقترن بذلك من الأسباب .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٢/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٤/

وإما أن تجعل نصوص الواقف أو نصوص غيره من العاقدين كنصوص الشارع في وجوب العمل بها، فهذا كفر باتفاق المسلمين؛ إذ لا أحد يطاع في كل ما يأمر به من البشر بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم والشروط إن وافقت كتاب الله كانت صحيحة، وإن خالفت كتاب الله كانت باطلة، كما ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه خطب على منبره وقال : " ما بال أقوام يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ؟ ! من اشترط شرطا ليس في كتاب الله فهو باطل، وإن كان مائة شرط، كتاب الله أحق، وشرط الله أوثق " .

وهذا الكلام حكمه ثابت في البيع والإجارة، والوقف وغير ذلك باتفاق الأئمة، سواء تناوله لفظ الشارع أو لا؛ إذ الأخذ بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، أو كان متناولا لغير الشروط في البيع بطريق الاعتبار عموما معنويا .." (١)

"ص -٨٣- الأب قبل الاستحقاق فإنه يستحق ابنه، وهكذا جميع الترتيب في الحضانة، وولاية النكاح والمال، وترتيب عصبة النسب والولاء في الميراث، وسائر ما جعل المستحقون فيه طبقات ودرجات، فإن الأمر فيه على ما ذكر .

وهذا المعنى هو الذي يقصده الواقفون إذا سئلوا عن مرادهم، ومن صرح منهم بمراده، فإنه يصرح بأن ولد الولد ينتقل إليه ما ينتقل إلى ولده لو كان حيا؛ لا سيما والناس يرحمون من مات والده ولم يرث؛ حتى إن الجد قد يوصى لولد ولده؛ ومعلوم أن نسبة هذا الولد ونسبة ولد ذلك الولد إلى الجد سواء، فكيف يحرم ولد ولده اليتيم ويعطي ولد ولده الذي ليس بيتيم ؟ ! فإن هذا لا يقصده عاقل، ومتى لم نقل بالتشريك بقى الوقف في هذا الولد وولده، دون ذرية الولد الذي مات في حياة أبيه . والله أعلم .." (٢)

"ص -٩٤- لم يقره المسلمون على ذلك؛ فإن هذا إقرار على أعظم المنكرات، والأمة معصومة أن تجتمع على مثل ذلك، وقد نقل عن طائفة كعيسي بن أبان وغيره من أهل الكلام والرأي من المعتزلة وأصحاب أبي حنيفة ومالك أن الإجماع ينسخ به نصوص الكتاب والسنة، وكنا نتأول كلام هؤلاء على أن مرادهم أن الإجماع يدل على نص ناسخ، فوجدنا من ذكر عنهم أنهم يجعلون الإجماع نفسه ناسخا، فإن كانوا أرادوا ذلك، فهذا قول يجوز تبديل المسلمين دينهم بعد نبيهم، كما تقول النصاري من أن المسيح سوغ لعلمائهم أن يحرموا ما رأوا تحريمه مصلحة، ويحلوا ما رأوا تحليله مصلحة، وليس هذا دين المسلمين

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٥/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨٠/

ولا كان الصحابة يسوغون ذلك لأنفسهم . ومن اعتقد في الصحابة أنهم كانوا يستحلون ذلك فإنه يستتاب كما يستتاب أمثاله، ولكن يجوز أن يجتهد الحاكم والمفتي فيصيب فيكون له أجران، ويخطئ فيكون له أجر واحد .

وما شرعه النبي صلى الله عليه وسلم شرعا معلقا بسبب إنما يكون مشروعا عند وجود السبب، كإعطاء المؤلفة قلوبهم، فإنه ثابت بالكتاب والسنة . وبعض الناس ظن أن هذا نسخ لما روي عن عمر : أنه ذكر أن الله أغني عن التألف، فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر، وهذا الظن غلط . ولكن عمر استغني في زمنه عن إعطاء المؤلفة قلوبهم، فترك ذلك لعدم الحاجة إليه، لا لنسخه، كما لو فرض أنه عدم في بعض الأوقات ابن السبيل، والغارم، ونحو ذلك .." (١)

"ص -٩١- مراده منهم، ففنوا **بمرادهم** عن مراد الحق عز وجل منهم؛ لأن الحق يغنى بمراده ومحبوبه، ولو عبدوا الله على مراده منهم لم ينلهم شيء من ذلك؛لأن العبد إذا شهد عبوديته ولم يكن مستيقظا لأمر سيده، لا يغيب بعبادته عن معبوده، ولا بمعبوده عن عبادته، بل يكون له عينان ينظر بأحدهما إلى المعبود كأنه يراه ؛كما قال صلى الله عليه وسلم لما سئل عن الإحسان : " أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك " ، والأخرى ينظر بها إلى أمر سيده، ليوقعه على الأمر الشرعى الذى يحبه مولاه ويرضاه .

فإذا تقرر هذا، فالشرك إن كان شركا يكفر به صاحبه، وهو نوعان :

شرك فى الإلهية، وشرك فى الربوبية .

فأما الشرك فى الإلهية فهو : أن يجعل لله ندا، أى : مثلا فى عبادته، أو محبته، أو خوفه، أو رجائه، أو إنابته، فهذا هو الشرك الذى لا يغفره الله إلا بالتوبة منه، قال تعالى : ﴿قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف﴾ [الأنفال : ٣٨] وهذا هو الذى قاتل عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم مشركى العرب؛ لأنهم أشركوا فى الإلهية، قال الله تعالى : ﴿ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله﴾ الآية [البقرة : ١٦٥] ، وقالوا : ﴿ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى﴾ الآية [الزمر : ٣] ، وقالوا : ﴿أجعل الآلهة إلها واحدا إن هذا لشيء عجاب﴾ ! [ص : ٥] ، وقال تعالى :

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٩٦

﴿ألقيا في جهنم كل كفار عنيد﴾ إلى قوله : ﴿الذي جعل مع الله إلها آخر فألقياه في العذاب الشديد﴾ [ق : ٢٤ : ٢٦] .." (١)

"ص -٢٤٤- ومن عرف مراد الأنبياء **ومرادهم** علم بالاضطرار أن هذا ليس هو ذاك، مثل أن يعلم **مرادهم** بالعقل الأول، وأنه مقارن عندهم لرب العالمين أزلا وأبدا، وأنه مبدع لكل ما سواه، أو بتوسطه حصل كل ما سواه . والعقل الفعال عندهم عنه يصدر كل ما تحت فلك القمر، ويعلم بالاضطرار من دين الأنبياء أنه ليس من الملائكة عندهم من هو رب كل ما سوى الله، ولا رب كل ما تحت فلك القمر، ولا من هو قديم أزلى أبدى لم يزل ولا يزال .

ويعلم أن الحديث الذى يروى " أول ما خلق الله العقل " حديث باطل عن النبى صلى الله عليه وسلم مع أنه لو كان حقا لكان حجة عليهم، فإن لفظه " أول ما خلق الله العقل " بنصب الأول على الظرفية " فقال له : أقبل، فأقبل . ثم قال له : أدبر، فأدبر . فقال : وعزتى ما خلقت خلقا أكرم على منك، فبك آخذ، وبك أعطى، وبك الثواب وبك العقاب " وروى " لما خلق الله العقل " فالحديث لو كان ثابتا كان معناه أنه خاطب العقل فى أول أوقات خلقه، وأنه خلق قبل غيره، وأنه تحصل به هذه الأمور الأربعة لا كل المصنوعات .

و [العقل] فى لغة المسلمين مصدر عقل يعقل عقلا، يراد به القوة التى بها يعقل، وعلوم وأعمال تحصل بذلك، لا يراد بها قط فى لغة : جوهر قائم بنفسه، فلا يمكن أن يراد هذا المعنى بلفظ العقل . مع أنا قد بينا فى مواضع أخر فساد ما ذكروه من جهة العقل الصريح، وأن ما ذكروه من المجردات والمفارقات ينتهى أمرهم فيه إلى إثبات النفس التى تفارق البدن بالموت، وإلى إثبات ما تجرده النفس من المعقولات القائمة بها؛ فهذا منتهى ما يثبتونه من الحق فى هذا الباب .." (٢)

"ص -٢٤٥- والمقصود هنا : أن كثيرا من كلام الله ورسوله يتكلم به من يسلك مسلكهم، ويريد **مرادهم** لا مراد الله ورسوله، كما يوجد فى كلام صاحب [الكتب المضنون بها] وغيره، مثل ما ذكره فى [اللوح المحفوظ] حيث جعله النفس الفلكية، ولفظ [القلم] حيث جعله العقل الأول، ولفظ [الملكوت] و [الجبروت] و [الملك] حيث جعل ذلك عبارة عن النفس والعقل، ولفظ [الشفاعة] حيث جعل ذلك فيضا يفيض من الشفيع على المستشفع وإن كان الشفيع قد لا يدرى، وسلك فى هذه الأمور ونحوها

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥/١٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١١٦/١٤

مسالك ابن سينا، كما قد بسط فى موضع آخر .

والمقصود هنا ذكر من يقع ذلك منه من غير تدبر منه للغة الرسول صلى الله عليه وسلم كلفظ القديم، فإنه فى لغة الرسول التى جاء بها القرآن خلاف الحديث وإن كان مسبوقا بغيره، كقوله تعالى : ﴿حتى عاد كالعرجون القديم﴾ [يس : ٣٩] ، وقال تعالى عن إخوة يوسف : ﴿تالله إنك لفي ضلالك القديم﴾ [يوسف : ٩٥] ، وقوله تعالى : ﴿قال أفرأيتم ما كنتم تعبدون أنتم وآباؤكم الأقدمون﴾ [الشعراء : ٧٥، ٧٦] وهو عند أهل الكلام عبارة عما لم يزل أو عما لم يسبقه وجود غيره إن لم يكن مسبوقا بعدم نفسه، ويجعلونه إذا أريد به هذا من باب المجاز، ولفظ [المحدث] فى لغة القرآن يقابل للفظ [القديم] فى القرآن .

وكذلك لفظ [الكلمة] فى القرآن والحديث وسائر لغة العرب، إنما يراد به الجملة التامة، كقوله صلى الله عليه وسلم : "كلمتان حبيبتان إلى الرحمن،." (١)

"ص –٩٠– الخامس : أن القوم إنما أتوا من جهة أنهم بنوا أمرهم في علومهم جميعا على القياس، ولابد في القياس من قضية كلية، وحد أوسط يكون أعم من الموصوف المحكوم عليه المبتدأ الموضوع .

وما من حد وقضية إلا وثم ما هو أعم منه، مثل أن يقول : الإنسان، فأعم منه الحيوان، فأعم منه الجسم النامي، فأعم منه الجسم السفلي، فأعم منه الجسم، فأعم منه الجوهر، فأعم منه الموجود، سواء كان جنسا ذاتيا كما يقوله بعضهم، أو وصفا عرضيا كما يقوله الحذاق .

فلو قيل : أعلى العلوم القياسية العلوم بالموجود ولواحقه، لكون معلومه أعم الموضوعات لكان له مساغ، ولعل هذا مرادهم .

لكن العلم القياسي لا يفيد بنفسه معرفة حقيقة شيء من الأشياء الموجودة، إلا إذا كان له نظير مماثل، فيعرف أحد المثلين بنفسه، والآخر بقياسه على نظيره، وهذا القدر منتف في العلم بالله، لا يوجد مثله ونظيره، ثم قد عارضهم المتكلمون بما هو أعلى من الوجود وهو المعلوم والمذكور فقالوا : أعلا المعلوم وأعم الأسماء والحدود : المعلوم والمذكور؛ لأنه يدخل فيه الموجود والمعدوم، بنوعي الوجود : واجبه وممكنه، ونوعي المعدوم ممكنه وممتنعه، فكان يجب أن يقال : العلم الأعلى الناظر في المعلوم ولواحقه، وهذا أعم وأوسع .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١١٧/١٤

وكون الشيء معلوما أمر يعرض له، لاصفة ذاتية وكذلك كونه موجودا، إذ هو في الحقيقة، كونه بحيث يجده الواجد، هذا مقتضي الاسم." (١)

"ص -٣٤٥- فالواجب هو الذي لا تقبل ذاته العدم، والممكن هو الذي تقبل ذاته العدم، فيمتنع أن يكون الشيء الواحد قابلا للعدم غير قابل للعدم، والقديم هو الذي لا أول لوجوده، والمحدث هو الذي له أول، فيمتنع كون الشيء الواحد قديما محدثا .

ولولا أنه قد علم مرادهم بهذا القول، لأمكن أن يراد بذلك ما في سوى الوجود الذي خلقه من أوجدني، وتكون إضافة الوجود إلى الله إضافة الملك، لكن قد علم أنه لم يرد هذا؛ ولأن هذه العبارة لا تستعمل في هذا المعنى، وإنما يراد بوجود الله وجود ذاته لا وجود مخلوقاته، وهكذا قول القائل :

ذات وجود ال كون للخلق شهود

أن ليس لموجو د سوى الحق وجود

مراده به أن وجود الكون هو نفس وجود الحق، وهذا هو قول أهل الوحدة، وإلا فلو أراد أن وجود كل موجود من المخلوقات هو من الحق تعالى فليس لشيء وجود من نفسه، وإنما وجوده من ربه، والأشياء باعتبار أنفسها لا تستحق سوى العدم، وإنما حصل لها الوجود من خالقها وبارئها، فهي دائمة الافتقار إليه لا تستغني عنه لحظة، لا في الدنيا ولا في الآخرة لكان قد أراد معنى صحيحا وهو الذي عليه أهل العقل والدين، من الأولىن والأخرىن .

وهؤلاء القائلون بالوحدة قولهم متناقض؛ ولهذا يقولون : الشيء." (٢)

"ص -٤٢٢- كقوله : ﴿ ما لهم به من علم إلا اتباع الظن ﴾ [النساء : ١٥٧] فإن ذلك لا يدل على التناول، فلو كان التقدير : كل معدوم ما خلا الله باطل، للزم أن يكون الحق تعالى معدوما وهذا أبطل الباطل .

الثاني : أن [كل شيء] نص في الوجود، لا يجوز قصرها على المعدومات بالاتفاق .

الثالث : أن المعدوم لا يدخل في لفظ [كل شيء] عند أهل السنة وعامة العقلاء، فضلا عن كونه يختص به .

الرابع : أنه لو كان المعنى : كل معدوم فهو باطل، لكان هذا من باب تحصيل الحاصل، بل لفظ [العدم

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٨/٢٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦٣/٢٥

] أدل على النفي من لفظ الباطل . فكيف يبين الجلي بالخفي ؟

الخامس : أنه لو أراد هذا لقال : [كل ما سوى الله باطل] فإنه هذه العبارة أقرب إلى احتمال مراد هؤلاء الملاحدة من هذا اللفظ، وإن كانت تلك العبارة لا تدل أيضا على مرادهم .

وإذا لم يكن معنى الحديث ما ادعوه، فقد عرف أن كل ما سوى الله فهو باطل بوجهي الباطل اللذين تقدم تفسيرهما :

أحدهما : وهو المقصود النافع . والباطل ما لا منفعة في قصده، وكل شيء ما خلا الله إذا كان له القصد والعمل كان ذلك باطلا، والأمر به." (١)

"ص -٤٦- وأما صيغة التثنية، فتدل على العدد المحصور، وهو مقدس عن ذلك، فلو قال : ﴿ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي ﴾ [ص : ٧٥] . لما كان كقوله : ﴿مما عملت أيدينا ﴾ [يس : ٧١] وهو نظير قوله : ﴿بيده الملك ﴾ [الملك : ١] . وبيده الخير، ولو قال خلقت بصيغة الإفراد، لكان مفارقا له، فكيف إذا قال خلقت بيدي ؟ بصيغة التثنية، هذا مع دلالات الأحاديث المستفيضة بل المتواترة وإجماع السلف على مثل ما دل عليه القرآن، كما هو مبسوط في موضعه مثل قوله : " المقسطون عند الله على منابر من نور، عن يمين الرحمن، وكلتا يديه يمين، الذين يعدلون في حكمهم، وأهليهم وما ولوا " . وأمثال ذلك، وإن كان القائل يعتقد أن ظاهر النصوص المتنازع في معناها من جنس ظاهر النصوص المتفق على معناها، والظاهر هو المراد في الجميع؛ فإن الله لما أخبر أنه بكل شيء عليم، وأنه على كل شيء قدير، واتفق أهل السنة وأئمة المسلمين على أن هذا على ظاهره، وأن ظاهر ذلك مراد : كان من المعلوم أنهم لم يريدوا بهذا الظاهر أن يكون علمه كعلمنا، وقدرته كقدرتنا، وكذلك لما اتفقوا على أنه حي حقيقة، عالم حقيقة، قادر حقيقة، لم يكن مرادهم أنه مثل المخلوق الذي هو حي عليم قدير، فكذلك إذا قالوا في قوله تعالى : ﴿يحبهم ويحبونه ﴾ [المائدة : ٥٤] ﴿رضي الله عنهم ورضوا عنه ﴾ [المائدة : ١١٩] وقوله : ﴿ثم استوى على العرش ﴾ [الأعراف : ٥٤] . أنه على ظاهره، لم يقتض ذلك أن يكون ظاهره استواء كاستواء المخلوق، ولا حبا كحبه، ولا رضا كرضاه." (٢)

"ص -٣٠٧- فالسلف والأئمة لم يكرهوا الكلام لمجرد ما فيه من الاصطلاحات المولدة كلفظ [الجوهر] و [العرض] و [الجسم] وغير ذلك؛ بل لأن المعاني التي يعبرون عنها بهذه العبارات فيها من

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦٢/٢٦

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥١/٣٢

الباطل المذموم في الأدلة والأحكام ما يجب النهي عنه لاشتمال هذه الألفاظ على معاني مجملة في النفي والإثبات . كما قال الإمام أحمد في وصفه لأهل البدع فقال : هم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، متفقون على مخالفة الكتاب، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويلبسون على جهال الناس بما يتكلمون به من المتشابه .

فإذا عرفت المعاني التي يقصدونها بأمثال هذه العبارات، ووزنت بالكتاب والسنة، بحيث يثبت الحق الذي أثبته الكتاب والسنة، وينفي الباطل الذي نفاه الكتاب والسنة كان ذلك هو الحق؛ بخلاف ما سلكه أهل الأهواء من التكلم بهذه الألفاظ : نفيا وإثباتا في الوسائل والمسائل؛ من غير بيان التفصيل والتقسيم الذي هو الصراط المستقيم . وهذا من مثارات الشبهة .

فإنه لا يوجد في كلام النبي صلى الله عليه وسلم، ولا أحد من الصحابة والتابعين، ولا أحد من الأئمة المتبوعين، أنه علق بمسمى لفظ [الجوهر] و [الجسم] و [التحيز] و [العرض] ونحو ذلك شيء من أصول الدين لا الدلائل ولا المسائل؛ والمتكلمون بهذه العبارات يختلف مرادهم بها . تارة لاختلاف الوضع . وتارة لاختلافهم في المعنى الذي هو مدلول اللفظ كمن يقول [الجسم] هو المؤلف، ثم يتنازعون هل هو الجوهر الواحد بشرط تأليفه ؟." (١)

"ص -٥٩- يظن أن الذين قالوا هذا النفي اقتصروا على ذلك، وليس كذلك، بل مرادهم : أنه ما فوق العرش شيء أصلا، ولا فوق السموات إلا عدم محض، ليس هناك إله يعبد، ولا رب يدعى ويسأل، ولا خالق خلق الخلائق، ولا عرج بالنبي إلى ربه أصلا، هذا مقصودهم .

وهذا هو الذي أوقع الاتحادية في قولهم : هو نفس الموجودات؛ إذ لم تجد قلوبهم موجودا إلا هذه الموجودات، إذا لم يكن فوقها شيء آخر، وهذا من المعارف الفطرية الشهودية الوجودية : أنه ليس إلا هذا الوجود المخلوق، أو وجود آخر مباين له متميز عنه، لاسيما إذا علموا أن الأفلاك مستديرة وأن الأعلى هو المحيط؛ فإنهم يعلمون أنه ليس إلا هذا الوجود المخلوق، أو موجود فوقه .

فإذا اعتقدوا مع ذلك أنه ليس هناك وجود آخر ولا فوق العالم شيء، لزم أن يقولوا : هو هذا الوجود المخلوق، كما قال الاتحادية . وهذه بعينها هي حجة الاتحادية . وهذا بعينه هو مشرب قدماء الجهمية وحدثائهم كما يقولون : هو في كل مكان، وليس هو في مكان . ولايختص بشيء، يجمعون دائما بين

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٨/٤٠

القولين المتناقضين؛ لأنهم يريدون إثبات موجود، وليس عندهم شيء فوق العالم، فتعين أن يكون هو العالم أو يكون فيه . ثم يريدون إثبات شيء غير المخلوق،." (١)

"ص –١٠٥– الفلاسفة الصابئين، ولا يقر إقرار الحنفاء العلماء المؤمنين . وكذلك [الصحابة] ، وإن كان يقول بعدالتهم فيما نقلوه وبعلمهم في الجملة لكن يزعم في مواضع : أنهم لم يعلموا شبهات الفلاسفة وما خاضوا فيه؛ إذ لم يجد مأثورا عنهم التكلم بلغة الفلاسفة، ويجعل هذا حجة له في الرد على من زعم . . . [بياض] .

وكذلك هذه المقالات لا تجدها إلا عند أجهل المتكلمين في العلم، وأظلمهم من هؤلاء المتكلمة والمتفلسفة والمتشيعة والاتحادية في الصحابة، مثل قول كثير من العلماء والمتأمرة : أنا أشجع منهم، وإنهم لم يقاتلوا مثل العدو الذي قاتلناه، ولا باشروا الحروب مباشرتنا، ولا ساسوا سياستنا، وهذا لا تجده إلا في أجهل الملوك وأظلمهم .

فإنه إن أراد أن نفس ألفاظهم، وما يتوصلون به إلى بيان **مرادهم** من المعاني لم يعلموه، فهذا لا يضرهم؛ إذ العلم بلغات الأمم ليس مما يجب على الرسل وأصحابهم، بل يجب منه ما لا يتم التبليغ إلا به، فالمتوسطون بينهم من التراجمة يعلمون لفظ كل منهما ومعناه . فإن كان المعنيان واحدا كالشمس والقمر، وإلا علموا ما بين المعنيين من الاجتماع والافتراق، فينقل لكل منهما مراد صاحبه، كما يصور المعاني ويبين ما بين المعنيين من التماثل، والتشابه، والتقارب .." (٢)

"ص –١٩١– قال شيخ الإسلام رحمه الله وقدس سره :

فصل

الأقوال نوعان :

أقوال ثابتة عن الأنبياء، فهي معصومة، يجب أن يكون معناها حقا، عرفه من عرفه، وجهله من جهله، و البحث عنها إنما هو عما أرادته الأنبياء، فمن كان مقصوده معرفة **مرادهم** من الوجه الذي يعرف **مرادهم** فقد سلك طريق الهدى، ومن قصد أن يجعل ما قالوه تبعا له، فإن وافقه قبله وإلا رده، وتكلف له من التحريف ما يسميه تأويلا، مع أنه يعلم بالضرورة أن كثيرا من ذلك أو أكثره لم ترده الأنبياء، فهو محرف للكلم عن مواضعه، لا طالب لمعرفة التأويل الذي يعرفه الراسخون في العلم .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦٠/٤٧

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٠٧/٤٧

النوع الثاني : ما ليس منقولا عن الأنبياء، فمن سواهم ليس معصوما، فلا يقبل كلامه ولا يرد إلا بعد تصور مراده،و معرفة صلاحه من فساده." (١)

"ص -١٦٨- عليه أن يقرن بخطابه ما يصرف القلوب عن فهم المعنى الذي لم يرد، لا سيما إذا كان باطلا لا يجوز اعتقاده في الله، فإن عليه أن ينهاهم عن أن يعتقدوا في الله ما لا يجوز اعتقاده إذا كان ذلك مخوفا عليهم، ولو لم يخاطبهم بما يدل على ذلك، فكيف إذا كان خطابه هوالذي يدلهم على ذلك الاعتقاد الذي تقول النفاة : هو اعتقاد باطل ؟

فإذا لم يكن في الكتاب، ولا السنة، ولا كلام أحد من السلف والأئمة ما يوافق قول النفاة أصلا، بل هم دائما لا يتكلمون إلا بالإثبات، امتنع حينئذ ألا يكون مرادهم الإثبات، وأن يكون النفي هو الذي يعتقدونه ويعتمدونه، وهم لم يتكلموا به قط ولم يظهروه، وإنما أظهروا ما يخالفه وينافيه، وهذا كلام مبين، لا مخلص لأحد عنه، لكن للجهمية المتكلمة هنا كلام، وللجهمية المتفلسفة كلام .

أما المتفلسفة، والقرامطة فيقولون : إن الرسل كلموا الخلق بخلاف ما هو الحق، وأظهروا لهم خلاف ما يبطنون، وربما يقولون : إنهم كذبوا لأجل مصلحة العامة، فإن مصلحة العامة لا تقوم إلا بإظهار الإثبات، وإن كان في نفس الأمر باطلا .

وهذا مع ما فيه من الزندقة البينة، والكفر الواضح، قول متناقض في نفسه، فإنه يقال : لو كان الأمر كما تقولون، والرسل من جنس رؤسائكم،." (٢)

"ص -٣٤٧- ثم إن الله تعالى أخبرنا بما وعدنا به في الدار الآخرة من النعيم والعذاب، وأخبرنا بما يؤكل ويشرب وينكح ويفرش وغير ذلك . فلولا معرفتنا بما يشبه ذلك في الدنيا، لم نفهم ما وعدنا به، ونحن نعلم مع ذلك أن تلك الحقائق ليست مثل هذه، حتى قال ابن عباس رضي الله عنه : ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء، وهذا تفسير قوله : ﴿ وأتوا به متشابها﴾ [البقرة : ٢٥] على أحد الأقوال .

فبين هذه الموجودات في الدنيا وتلك الموجودات في الآخرة مشابهة وموافقة واشتراك من بعض الوجوه، وبه فهمنا المراد، وأحببناه ورغبنا فيه، أو أبغضناه ونفرنا عنه، وبينهما مباينة ومفاضلة لا يقدر قدرها في الدنيا .

وهذا من التأويل الذي لا نعلمه نحن، بل يعلمه الله تعالى ولهذا كان قول من قال : [إن المتشابه لا يعلم تأويله إلا الله] حقا، وقول من قال : [إن الراسخين في العلم يعلمون تأويله] حقا . وكلا القولين مأثور

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٩٧/٤٧

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٩/٧٤

عن السلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان .

فالذين قالوا : إنهم يعلمون تأويله، مرادهم بذلك أنهم يعلمون تفسيره ومعناه، وإلا فهل يحل لمسلم أن يقول : إن النبي صلى الله عليه وسلم ما كان يعرف معنى ما يقوله ويبلغه من الآيات والأحاديث ؟ ! بل كان يتكلم بألفاظ لها معان لا يعرف معانيها ؟ !

ومن قال : إنهم لا يعرفون تأويله، أرادوا به الكيفية الثابتة التي اختص." (١)

"ص -٣٧٨- أحمد بن الحسين، ثنا أحمد بن علي الأبار، قال : سمعت يحيى بن معين يقول : إذا سمعت الجهمي يقول : أنا أكفر برب ينزل ، فقل : أنا أومن برب يفعل ما يريد، فإن بعض من يعظمهم وينفي قيام الأفعال الاختيارية به كالقاضي أبي بكر ، ومن اتبعه، وابن عقيل ، والقاضي عياض ، وغيرهم يحمل كلامهم على أن مرادهم بقولهم : [يفعل ما يشاء] أن يحدث شيئا منفصلا عنه من دون أن يقوم به هو فعل أصلا . وهذا أوجبه أصلان لهم :

أحدهما : أن الفعل عندهم هو المفعول ، والخلق هو المخلوق ، فهم يفسرون أفعاله المتعدية، مثل قوله تعالى : ﴿ خلق السماوات والأرض﴾ [الأعراف : ٥٤] وأمثاله : أن ذلك وجد بقدرته من غير أن يكون منه فعل قام بذاته، بل حاله قبل أن يخلق وبعد ما خلق سواء، لم يتجدد عندهم إلا إضافة ونسبة وهي أمر عدمي ، لا وجودي ، كما يقولون مثل ذلك في كونه يسمع أصوات العباد، ويرى أعمالهم وفي كونه كلم موسى وغيره، وكونه أنزل القرآن، أو نسخ منه ما نسخ، وغير ذلك؛ فإنه لم يتجدد عندهم إلا مجرد نسبة وإضافة بين الخالق والمخلوق ، وهي أمر عدمي ، لا وجودي .

وهكذا يقولون في استوائه على العرش إذا قالوا : إنه فوق العرش، وهذا قول ابن عقيل وغيره، وهو أول قولي القاضي أبي يعلى . ويسمى ابن عقيل هذه النسبة : الأحوال، ولعله يشبهها بالأحوال التي يثبتها من يثبتها من النظار." (٢)

"ص -٣٧٩- ويقولون : هي لا موجودة ولا معدومة، كما يقول ذلك أبو هاشم ، والقاضيان : أبو بكر، وأبو يعلى ، وأبو المعالي الجويني في أول قوليه .

وأكثر الناس خالفوهم في هذا الأصل ، وأثبتوا له تعالى فعلا قائما بذاته، وخلقا غير المخلوق ويسمى التكوين وهو الذي يقول به قدماء الكلابية ، كما ذكره الثقفي والضبعي وغيرهما من أصحاب أبي بكر

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٩/٨٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦١/٨٠

محمد بن خزيمة في العقيدة؛ التي كتبوها وقرؤوها على أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة؛ لما وقع بينهم النزاع في [مسألة القرآن] . وهو آخر قولي القاضي أبي يعلى وجمهور الحنفية والحنبلية وأئمة المالكية والشافعية، وهو الذي ذكره البغوي في [شرح السنة] عن أهل السنة، وذكره البخاري إجماع العلماء، كما بسط ذلك في مواضع أخر .

والأصل الثاني : نفيهم أن تقوم به أمور تتعلق بقدرته ومشيئته، ويسمون ذلك : [حلول الحوادث] فلما كانوا نفاة لهذا ، امتنع عندهم أن يقوم به فعل اختياري ، يحصل بقدرته ومشيئته ، لا لازم ولا متعد، لا نزول ولا مجيء ، ولا استواء ولا إتيان، ولا خلق، ولا إحياء ، ولا إماتة، ولا غير ذلك . فلهذا فسروا قول السلف بالنزول بأنه يفعل ما يشاء ، على أن **مرادهم** حصول مخلوق منفصل، لكن كلام السلف صريح في أنهم لم يريدوا ذلك ، وإنما أرادوا الفعل الاختياري الذي يقوم به .." (١)

"ص -٣٨٦- الكتاب والسنة . ثم روى بإسناده عن الفضيل بن عياض : إذا قال الجهمي : أنا أكفر برب ينزل ويصعد، فقل : آمنت برب يفعل ما يشاء .

قلت : زكريا بن يحيى الساجي أخذ عنه أبو الحسن الأشعري ما أخذه من أصول أهل السنة والحديث، وكثير مما نقل في كتاب [مقالات الإسلاميين] من مذهب أهل السنة والحديث، وذكر عنهم ما ذكره حماد بن زيد من أنه فوق العرش، وأنه يقرب من خلقه كيف شاء .

ومعنى ذلك عنده وعند من ينفي قيام الأفعال الاختيارية بذاته، أنه يخلق أعراضا في بعض المخلوقات يسميها نزولا، كما قال : إنه يخلق في العرش معنى يسميه استواء . وهو عند الأشعري تقريب العرش إلى ذاته من غير أن يقوم به فعل ، بل يجعل أفعاله اللازمة كالنزول والاستواء كأفعاله المتعدية كالخلق والإحسان ، وكل ذلك عنده هو المفعول المنفصل عنه .

والأشعري وأئمة أصحابه كالقاضي أبي بكر وغيره يقولون : إن الله فوق العرش بذاته، ولكن يقولون في النزول ونحوه من الأفعال هذا القول بناء على أصلهم في نفي قيام الحوادث به ، والسلف الذين قالوا : يفعل ما يشاء، وينزل كيف شاء وكما شاء ، والفضيل بن عياض الذي قال : إذا قال لك الجهمي : أنا أكفر برب يزول عن مكانه، فقل : أنا أومن برب يفعل ما يشاء **مرادهم** نقيض هذا القول . ورد أبي عبد الله بن منده متناول لهؤلاء ، وعلى هذا فلا يبقى." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦٢/٨٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦٩/٨٠

"ص –٤٣٣– به لم يحل لأحد أن يدخله في دين المسلمين، بخلاف ما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم فإن التصديق به واجب .

والأقوال المبتدعة تضمنت تكذيب كثير مما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، وذلك يعرفه من عرف مراد الرسول صلى الله عليه وسلم ومراد أصحاب تلك الأقوال المبتدعة . ولما انتشر الكلام المحدث، ودخل فيه ما يناقض الكتاب والسنة، وصاروا يعارضون به الكتاب والسنة، صار بيان مرادهم بتلك الألفاظ وما احتجوا به لذلك من لغة وعقل، يبين للمؤمن ما يمنعه أن يقع في البدعة والضلال، أو يخلص منها إن كان قد وقع ويدفع عن نفسه في الباطن والظاهر ما يعارض إيمانه بالرسول صلى الله عليه وسلم من ذلك . وهذا مبسوط في موضعه .

والمقصود هنا أن ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم لا يدفع بالألفاظ المجملة كلفظ التجسيم وغيره مما قد يتضمن معنى باطلا، والنافي له ينفي الحق والباطل . فإذا ذكرت المعاني الباطلة نفرت القلوب . وإذا ألزموه ما يلزمونه من التجسيم الذي يدعونه نفر إذا قالوا له : هذا يستلزم التجسيم؛ لأن هذا لا يعقل إلا في جسم لم يحسن نقض ما قالوه، ولم يحسن حله . وكلهم متناقضون .

وحقيقة كلامهم أن ما وصف به الرب نفسه، لا يعقل منه إلا ما يعقل في." (١)

"ص –٥٤٠– من لوازم وجوده، فلو بطلت حركته لفسد . ولم يقل أرسطو : إن العلة الأولى أبدعت الأفلاك، ولا قال : هو موجب بذاته، كما يقوله من يقول من متأخري الفلاسفة؛ كابن سينا وأمثاله، ولا قال : إن الفلك قديم وهو ممكن بذاته؛ بل كان عندهم ما عند سائر العقلاء أن الممكن هوالذي يمكن وجوده وعدمه، ولا يكون كذلك إلا ما كان محدثا، والفلك عندهم ليس بممكن بل هو قديم لم يزل، وحقيقة قولهم إنه واجب لم يزل ولا يزال .

فلهذا لا يوجد في عامة كتب الكلام المتقدمة القول بقدم العالم، إلا عمن ينكر الصانع، فلما أظهر من أظهر من الفلاسفة؛ كابن سينا وأمثاله، أن العالم قديم عن علة موجبة بالذات قديمة، صار هذا قولا آخر للقائلين بقدم العالم، أزالوا به ما كان يظهر من شناعة قولهم من إنكار صانع العالم، وصاروا أيضا يطلقون ألفاظ المسلمين من أنه مصنوع ومحدث ونحو ذلك، ولكن مرادهم بذلك أنه معلول قديم أزلي، لا يريدون بذلك أن الله أحدث شيئا بعد أن لم يكن، وإذا قالوا : إن الله خالق كل شيء، فهذا معناه عندهم، فصار المتأخرون من المتكلمين يذكرون هذا القول، والقول المعروف عن أهل الكلام في معنى حدوث

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١١٦/٨٠

العالم الذي يحكونه عن أهل الملل كما تقدم، كما يذكر ذلك الشهرستاني والرازي والآمدي وغيرهم .
وهذا الأصل الذي ابتدعه الجهمية ومن اتبعهم من أهل الكلام، من امتناع." (١)

"ص -١٨٧- **مرادهم**؛ فلهذا يروي عن الشافعي والأصمعي وغيرهما أنه قال : إذا سمعت الرجل يقول : الاسم غير المسمى فاشهد عليه بالزندقة، ولم يعرف أيضا عن أحد من السلف أنه قال : الاسم هو المسمى، بل هذا قاله كثير من المنتسبين إلى السنة بعد الأئمة، وأنكره أكثر أهل السنة عليهم .

ثم منهم من أمسك عن القول في هذه المسألة نفيا وإثباتا؛ إذ كان كل من الإطلاقين بدعة كما ذكره الخلال عن إبراهيم الحربي وغيره، وكما ذكره أبو جعفر الطبرى في الجزء الذي سماه صريح السنة، ذكر مذهب أهل السنة المشهور في القرآن، والرؤية، والإيمان والقدر، والصحابة وغير ذلك .

وذكر أن [مسألة اللفظ] ليس لأحد من المتقدمين فيها كلام، كما قال : لم نجد فيها كلاما عن صحابي مضى ولا عن تابعي قفا، إلا عمن في كلامه الشفاء والغناء، ومن يقوم لدينا مقام الأئمة الأولى أبو عبد الله أحمد بن حنبل، فإنه كان يقول : اللفظية جهمية . ويقول : من قال : لفظي بالقرآن مخلوق، فهو جهمي، ومن قال : غير مخلوق، فهو مبتدع .

وذكر أن القول في الاسم والمسمى من الحماقات المبتدعة التي لا يعرف فيها قول لأحد من الأئمة، وأن حسب الإنسان أن ينتهي إلى قوله تعالى : ﴿ ولله الأسماء الحسنى ﴾ [الأعراف : ١٨٠] ، وهذا هو القول بأن الاسم للمسمى، و هذا الإطلاق اختيار أكثر المنتسبين إلى السنة من أصحاب الإمام أحمد وغيره .

والذين قالوا : الاسم هو المسمى كثير من المنتسبين إلى السنة، مثل أبي بكر." (٢)

"ص -١٨٨- عبد العزيز، وأبي القاسم الطبري، واللالكائي، وأبي محمد البغوي صاحب [شرح السنة] وغيرهم، وهو أحد قولي أصحاب أبي الحسن الأشعري اختاره أبو بكر بن فورك وغيره .

والقول الثاني وهو المشهور عن أبي الحسن : أن الأسماء ثلاثة أقسام : تارة يكون الاسم هو المسمى كاسم الموجود، وتارة يكون غير المسمى كاسم الخالق، وتارة لا يكون هو ولا غيره كاسم العليم والقدير .

وهؤلاء الذين قالوا : إن الاسم هو المسمى، لم يريدوا بذلك أن اللفظ المؤلف من الحروف هو نفس الشخص المسمى به فإن هذا لا يقوله عاقل؛ ولهذا يقال : لو كان الاسم هو المسمى لكان من قال [نار

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٢٩/٨٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤/٩١

] احترق لسانه .

ومن الناس من يظن أن هذا مرادهم، ويشنع عليهم، وهذا غلط عليهم؛ بل هؤلاء يقولون : اللفظ هو التسمية، والاسم ليس هو اللفظ؛ بل هو المراد باللفظ فإنك إذا قلت : يا زيد، يا عمرو، فليس مرادك دعاء اللفظ، بل مرادك دعاء المسمى باللفظ، وذكرت الاسم فصار المراد بالاسم هو المسمى .

وهذا لا ريب فيه إذا أخبر عن الأشياء فذكرت أسماؤها،فقيل : ﴿ محمد رسول الله ﴾ [الفتح : ٢٩] ، ﴿ وخاتم النبيين ﴾ [الأحزاب : ٤٠] ، ﴿ وكلم الله موسى تكليما ﴾ [النساء : ١٦٤] ، فليس المراد : أن هذا اللفظ هو الرسول، وهو الذي كلمه الله .

وكذلك إذا قيل : جاء زيد وأشهد على عمرو، وفلان عدل ونحو ذلك، فإنما تذكر الأسماء والمراد بها المسميات، وهذا هو مقصود الكلام .." (١)

"ص -١٩٢- جعل الشيء اسما لغيره هي مصدر سميته تسمية إذا جعلت له اسما، والاسم : هو القول الدال على المسمى، ليس الاسم الذي هو لفظ اسم هو المسمى، بل قد يراد به المسمى؛ لأنه حكم عليه ودليل عليه .

وأيضا، فهم تكلفوا هذا التكليف ليقولوا : إن اسم الله غير مخلوق، ومرادهم أن الله غير مخلوق، وهذا مما لا تنازع فيه الجهمية والمعتزلة . فإن أولئك ما قالوا الأسماء مخلوقة إلا لما قال هؤلاء : هي التسميات، فوافقوا الجهمية والمعتزلة في المعنى، ووافقوا أهل السنة في اللفظ، ولكن أرادوا به مالم يسبقهم أحد إلى القول به من أن لفظ اسم وهو [ألف سين ميم] معناه : إذا أطلق هو الذات المسماه، بل معنى هذا اللفظ هي الأقوال التي هي أسماء الأشياء، مثل زيد وعمرو، وعالم وجاهل . فلفظ الاسم لا يدل على أن هذه الأسماء هي مسماه .

ثم قد عرف أنه إذا أطلق الاسم في الكلام المنظوم فالمراد به المسمى، فلهذا يقال : ما اسم هذا ؟ فيقال : زيد . فيجاب باللفظ، ولا يقال : ما اسم هذا ؟ فيقال : هو هو، وما ذكروه من الشواهد حجة عليهم .

أما قوله : ﴿ إنا نبشرك بغلام اسمه يحيى لم نجعل له من قبل سميا ﴾ [مريم : ٧] ،ثم قال : ﴿ يا يحيى ﴾ فالاسم الذى هو يحيى هو هذا اللفظ المؤلف من " يا و حا و يا " هذا هو اسمه، ليس اسمه هو ذاته؛

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥/٩١

بل هذا مكابرة . ثم لما ناداه فقال : ﴿ يا يحيى ﴾ . فالمقصود المراد بنداء الاسم هو نداء المسمى،لم يقصد نداء اللفظ، لكن المتكلم لا يمكنه نداء الشخص المنادى إلا بذكر اسمه وندائه، فيعرف." (١)

"ص -٢٠٢- وفي الخالق الاسم هو المسمى وفعله .

ثم قولهم إن الخلق هو المخلوق، وليس الخلق فعلا قائما بذاته، قول ضعيف، مخالف لقول جمهور المسلمين، كما قد بسط في موضعه .

فتبين أن هؤلاء الذين قالوا : [الاسم هو المسمى] ، إنما يسلم لهم أن أسماء الأشياء إذا ذكرت في الكلام أريد به المسمى، وهذا ما لا ينازع فيه أحد من العقلاء، لا أن لفظ اسم [ألف، سين، ميم] يراد به الشخص . وما ذكروه من قول لبيد :

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما

فمراده : ثم النطق بهذا الاسم وذكره وهو التسليم المقصود، كأنه قال : ثم سلام عليكم، ليس مراده أن السلام يحصل عليهما بدون أن ينطق به، ويذكر اسمه . فإن نفس السلام قول، فإن لم ينطق به ناطق ويذكره لم يحصل .

وقد احتج بعضهم بقول سيبويه : إن الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنى لما مضى ولما لم يكن بعد، وهذا لا حجة فيه؛ لأن سيبويه مقصوده بذكر الاسم والفعل ونحو ذلك الألفاظ . وهذا اصطلاح النحويين، سموا الألفاظ بأسماء معانيها؛ فسموا قام ويقوم وقم فعلا؛ والفعل هو نفس الحركة؛ فسموا اللفظ الدال عليها باسمها .

وكذلك إذا قالوا : اسم معرب ومبني، فمقصودهم اللفظ، ليس مقصودهم المسمى، وإذا قالوا : هذا الاسم فاعل فمرادهم أنه فاعل في اللفظ، أي أسند إليه الفعل، ولم يرد سيبويه بلفظ الأسماء المسميات كما زعموا، ولو أراد ذلك فسدت صناعته .." (٢)

"ص -٢١٩- ومن المشهور عن السلف : أن القرآن العزيز كلام الله غير مخلوق؛ منه بدأ، وإليه يعود .

وأما الجهمية والمعتزلة، فيقولون : ليس له كلام قائم بذاته، بل كلامه منفصل عنه مخلوق عنه والمعتزلة يطلقون القول بأنه يتكلم بمشيئته، ولكن مرادهم بذلك أنه يخلق كلاما منفصلا عنه .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٩/٩١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٩/٩١

والكلابية والسالمية يقولون : إنه لا يتكلم بمشيئته وقدرته، بل كلامه قائم بذاته، بدون قدرته، ومشيئته مثل حياته، وهم يقولون : الكلام صفة ذات، لا صفة فعل يتعلق بمشيئته وقدرته، وأولئك يقولون : هو صفة فعل، لكن الفعل عندهم هو المفعول المخلوق بمشيئته وقدرته .

وأما السلف وأئمة السنة، وكثير من أهل الكلام كالهشامية، والكرامية وأصحاب أبي معاذ التومني، وزهير اليامي، وطوائف غير هؤلاء يقولون : إنه صفة ذات، وفعل، هو يتكلم بمشيئته وقدرته كلاما قائما بذاته .

وهذا هو المعقول من صفة الكلام لكل متكلم، فكل من وصف بالكلام كالملائكة والبشر، والجن، وغيرهم، فكلامهم لابد أن يقوم بأنفسهم، وهم يتكلمون بمشيئتهم وقدرتهم .

والكلام صفة كمال، لا صفة نقص، ومن تكلم بمشيئته أكمل ممن لا يتكلم بمشيئته، فكيف يتصف المخلوق بصفات الكمال دون الخالق ؟ !." (١)

"ص -٣٢٩- وإنما مقصوده : من أحدث فيها بدعة تخالف ماقد سن وشرع، ويقال للجرائم : الأحداث ولفظ الإحداث يريدون به ابتداء ما لم يكن قبل ذلك . ومنه قوله : " إن الله يحدث من أمره ما شاء " ﴿ ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث ﴾ ولا يسمون مخلوقا إلا ما كان بائنا عنه كقوله : ﴿ وإذ تخلق من الطين كهيئة الطير ﴾ [المائدة : ١١٠] ، وإذا قالوا عن كلام المتكلم : إنه مخلوق ومختلق، **فمرادهم** أنه مكذوب مفترى، كقوله : ﴿ وتخلقون إفكا ﴾ [العنكبوت : ١٧] .." (٢)

"ص -٣٥٩- والعلم، والقدرة، والإرادة، والكلام، والسمع، والبصر . وينفون ما عداها،وفيهم من يضم إلى ذلك اليد فقط، ومنهم من يتوقف في نفي ما سواها، وغلاتهم يقطعون بنفي ما سواها .

وأما المعتزلة، فإنهم ينفون الصفات مطلقا ويثبتون أحكامها، وهي ترجع عند أكثرهم إلى أنه عليم قدير، وأما كونه مريدا متكلما فعندهم أنها صفات حادثة، أو إضافية أو عدمية . وهم أقرب الناس إلى الصابئين الفلاسفة من الروم، ومن سلك سبيلهم من العرب والفرس، حيث زعموا أن الصفات كلها ترجع إلى سلب أو إضافة، أو مركب من سلب وإضافة، فهؤلاء كلهم ضلال مكذبون للرسل .

ومن رزقه الله معرفة ما جاءت به الرسل وبصرا نافذا وعرف حقيقة مأخذ هؤلاء، علم قطعا أنهم يلحدون في أسمائه وآياته، وأنهم كذبوا بالرسل وبالكتاب وبما أرسل به رسله؛ ولهذا كانوا يقولون : إن البدع مشتقة من الكفر وآيلة إليه، ويقولون : إن المعتزلة مخانيث الفلاسفة، والأشعرية مخانيث المعتزلة .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤/٩٣

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٣/٩٦

وكان يحيى بن عمار يقول : المعتزلة الجهمية الذكور،والأشعرية الجهمية الإناث، ومرادهم الأشعرية الذين ينفون الصفات الخبرية،وأما من قال منهم بكتاب [الإبانة] الذي صنفه الأشعري في آخر عمره، ولم يظهر مقالة تناقض ذلك، فهذا يعد من أهل السنة، لكن مجرد الانتساب إلى الأشعرى بدعة،." (١)

"ص -١٢٥- القرآن، كما بلغوا لفظه . ولو قدرنا أن قوما سمعوا كلاما أعجميا، وترجموه لنا بلغتهم، لم نحتج إلى معرفة اللغة التي خوطبوا بها أولا .

السادس : أنه لم يذكر شاهدا من كلام العرب على ما ادعاه عليهم، وإنما استدل من غير القرآن بقول الناس : فلان يؤمن بالشفاعة، وفلان يؤمن بالجنة والنار، وفلان يؤمن بعذاب القبر . وفلان لا يؤمن بذلك، ومعلوم أن هذا ليس من ألفاظ العرب قبل نزول القرآن، بل هو مما تكلم الناس به بعد عصر الصحابة، لما صار من الناس أهل البدع يكذبون بالشفاعة وعذاب القبر ومرادهم بذلك هو مرادهم بقوله : فلان يؤمن بالجنة والنار، وفلان لا يؤمن بذلك . والقائل لذلك وإن كان تصديق القلب داخلا في مراده، فليس مراده ذلك وحده، بل مراده التصديق بالقلب واللسان، فإن مجرد تصديق القلب بدون اللسان لا يعلم حتى يخبر به عنه .

السابع : أن يقال : من قال ذلك، فليس مراده التصديق بما يرجى ويخاف بدون خوف ولا رجاء، بل يصدق بعذاب القبر ويخافه، ويصدق بالشفاعة ويرجوها . وإلا فلو صدق بأنه يعذب في قبره، ولم يكن في قلبه خوف من ذلك أصلا . لم يسموه مؤمنا به، كما أنهم لا يسمون مؤمنا بالجنة والنار إلا من رجا الجنة وخاف النار، دون المعرض عن ذلك بالكلية مع علمه بأنه حق . كما لا يسمون إبليس مؤمنا بالله، وإن كان مصدقا بوجوده وربوبيته، ولا يسمون فرعون مؤمنا، وإن كان عالما بأن الله بعث موسى، وأنه هو الذي أنزل." (٢)

"ص -١٥٥- تقدم ما بينه الله ورسوله، من أن الإسلام داخل في الإيمان، فلا يكون الرجل مؤمنا حتى يكون مسلما، كما أن الإيمان داخل في الإحسان، فلا يكون محسنا حتى يكون مؤمنا .

وأما التناقض، فإنهم إذا قالوا : الإيمان خصلة من خصال الإسلام، كان من أتى بالإيمان إنما أتى بخصلة من خصال الإسلام، لا بالإسلام الواجب جميعه، فلا يكون مسلما حتى يأتي بالإسلام كله، كما لا يكون عندهم مؤمنا، حتى يأتي بالإيمان كله، وإلا فمن أتى ببعض الإيمان عندهم لا يكون مؤمنا، ولا فيه شيء

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٠/٩٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٣٨/١١

من الإيمان، فكذلك يجب أن يقولوا في الإسلام، وقد قالوا : كل إيمان إسلام، وليس كل إسلام إيمانا، وهذا إن أرادوا به أن كل إيمان هو الإسلام الذي أمر الله به، ناقض قولهم : إن الإيمان خصلة من خصاله، فجعلوا الإيمان بعضه ولم يجعلوه إياه، وإن قالوا : كل إيمان فهو إسلام، أي : هو طاعة لله، وهو جزء من الإسلام الواجب، وهذا **مرادهم** . قيل لهم : فعلى هذا يكون الإسلام متعددا بتعدد الطاعات، وتكون الشهادتان وحدهما إسلاما، والصلاة وحدها إسلاما، والزكاة إسلاما، بل كل درهم تعطيه للفقير إسلاما، وكل سجدة إسلاما، وكل يوم تصومه إسلاما، وكل تسبيحة تسبحها في الصلاة أو غيرها إسلاما .

ثم المسلم إن كان لا يكون مسلما إلا بفعل كل ما سميتموه إسلاما، لزم أن يكون الفساق ليسوا مسلمين مع كونهم مؤمنين، فجعلتم المؤمنين الكاملي." (١)

"ص –١٧١– تقوم بهم، فلا يكون الكلام قائما بغير المتكلم، بخلاف الكلام القرآني، فإنه لا يقوم عنده بالله، فيمتنع أن يكون كلامه، ولبسط هذا موضع آخر .

والمقصود هنا أن من قال من السلف : الإيمان قول وعمل، أراد قول القلب واللسان وعمل القلب والجوارح، ومن أراد الاعتقاد رأي أن لفظ القول لا يفهم منه إلا القول الظاهر، أو خاف ذلك فزاد الاعتقاد بالقلب، ومن قال : قول وعمل ونية، قال : القول يتناول الاعتقاد وقول اللسان، وأما العمل فقد لا يفهم منه النية فزاد ذلك، ومن زاد اتباع السنة فلأن ذلك كله لا يكون محبوبا لله إلا باتباع السنة، وأولئك لم يريدوا كل قول وعمل، إنما أرادوا ما كان مشروعا من الأقوال والأعمال، ولكن كان مقصودهم الرد على المرجئة الذين جعلوه قولا فقط، فقالوا : بل هو قول وعمل، والذين جعلوه أربعة أقسام فسروا **مرادهم**، كما سئل سهل بن عبد الله التستري عن الإيمان ما هو ؟ فقال : قول وعمل ونية وسنة؛ لأن الإيمان إذا كان قولا بلا عمل فهو كفر، وإذا كان قولا وعملا بلا نية فهو نفاق، وإذا كان قولا وعملا ونية بلا سنة فهو بدعة .." (٢)

"ص –٦٥٨– أو قبطي أو غير ذلك وهذه الأمور مبسوطة في مواضع أخر . و المقصود هنا أنه نشأ بين أهل السنة والحديث النزاع في [مسألتي : القرآن والإيمان] بسبب ألفاظ مجملة ومعاني متشابهة وطائفة من أهل العلم والسنة : كالبخاري صاحب الصحيح ومحمد بن نصر المروزي وغيرهما قالوا : الإيمان مخلوق؛ وليس **مرادهم** شيئا من صفات الله . وإنما **مرادهم** بذلك أفعال العباد وقد اتفق أئمة المسلمين على أن أفعال العباد مخلوقة وقال يحيى بن سعيد القطان : ما زلت أسمع أصحابنا يقولون : أفعال العباد

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٧١/١١١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٩٤/١١١

مخلوقة . وصار بعض الناس يظن أن البخاري وهؤلاء خالفوا أحمد بن حنبل وغيره من أئمة السنة وجرت للبخاري محنة بسبب ذلك حتى زعم بعض الكذابين أن البخاري لما مات أمر أحمد بن حنبل ألا يصلى عليه وهذا كذب ظاهر فإن أبا عبد الله البخاري – رحمه الله – مات بعد أحمد بن حنبل بنحو خمس عشرة سنة فإن أحمد بن حنبل – رضي الله عنه – توفي سنة إحدى وأربعين ومائتين وتوفي البخاري سنة ست وخمسين ومائتين وكان أحمد بن حنبل يحب البخاري ويجله ويعظمه وأما تعظيم البخاري وأمثاله للإمام أحمد فهو أمر مشهور ولما صنف البخاري كتابه في خلق أفعال العباد وذكر في آخر الكتاب أبوابا في هذا المعنى؛ ذكر أن كلا من الطائفتين القائلين : بأن لفظنا بالقرآن مخلوق والقائلين بأنه غير مخلوق ينسبون إلى الإمام أحمد بن حنبل." (١)

"ص –٨٤– المقام الأول :

في قولهم : إن التصور لا ينال إلا بالحد، والكلام عليه من وجوه :

الأول : لا ريب أن النافي عليه الدليل كالمثبت، والقضية سلبية أو إيجابية إذا لم تكن بديهية لابد لها من دليل، وأما السلب بلا علم، فهو قول بلا علم، فقولهم : لا تحصل التصورات إلا بالحد، قضية سالبة وليست بديهية، فمن أين لهم ذلك ؟ وإذا كان هذا قولا بلا علم، وهو أول ما أسسوه، فكيف يكون القول بلا علم أساسا لميزان العلم ولما يزعمون أنها آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن أن يزل في فكره ؟

الثاني : أن يقال : الحد يراد به نفس المحدود وليس **مرادهم** هنا . ويراد به القول الدال على ماهية المحدود، وهو **مرادهم** هنا . وهو تفصيل ما دل عليه الاسم بالإجمال . فيقال : إذا كان الحد قول الحاد، فالحاد إما أن يكون عرف المحدود بحد أو بغير حد؛ فإن كان الأول فالكلام في الحد الثاني كالكلام في الأول وهو مستلزم للدور أو التسلسل، وإن كان الثاني، بطل سلبهم، وهو قولهم : إنه لا يعرف إلا بالحد .

الثالث : أن الأمم جميعهم من أهل العلوم والمقالات وأهل الأعمال." (٢)

"ص –٩٥– التحقيق بهذا، كما ذكره الغزالي في [كتاب المعيار] الذي صنفه في المنطق، وكذا يوجد في كلام ابن سينا والرازي والسهروردي وفي غيرهم : أن الحدود فائدتها من جنس فائدة الأسماء، وأن ذلك من جنس الترجمة بلفظ عن لفظ . ومن هذا الباب ذكر غريب القرآن والحديث وغيرهما، بل تفسير القرآن وغيره من أنواع الكلام، هو في أول درجاته من هذا الباب، فإن المقصود ذكر مراد المتكلم

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٩/١١٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤/١٤٨

بتلك الأسماء، وبذلك الكلام .

وهذا الحد هم متفقون على أنه من الحدود اللفظية، مع أن هذا هو الذي يحتاج إليه في إقراء العلوم المصنفة، بل في قراءة جميع الكتب، بل في جميع أنواع المخاطبات . فإن من قرأ كتب النحو، أو الطب، أو غيرهما لابد أن يعرف مراد أصحابها بتلك الأسماء، ويعرف **مرادهم** بالكلام المؤلف، وكذلك من قرأ كتب الفقه والكلام والفلسفة وغير ذلك، وهذه الحدود معرفتها من الدين في كل لفظ هو في كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، ثم قد تكون معرفتها فرض عين ، وقد تكون فرض كفاية؛ ولهذا ذم الله تعالى من لم يعرف هذه الحدود بقوله : ﴿ الأعراب أشد كفرا ونفاقا وأجدر ألا يعلموا حدود ما أنزل الله على رسوله ﴾ [التوبة : ٩٧] ، والذي أنزله على رسوله فيه ما قد يكون الاسم [غريبا] بالنسبة إلى المستمع كلفظ : ﴿ ضيزى ﴾ [النجم : ٢٢] ، و ﴿ قسورة ﴾ [المدثر : ٥١] ، و ﴿ عسعس ﴾ [التكوير : ١٧] ، وأمثال ذلك . وقد يكون [مشهورا] لكن لا يعلم حده، بل يعلم معناه على سبيل الإجمال؛ كاسم الصلاة، والزكاة والصيام والحج،." (١)

"ص -١٣٣- وأقل أتباع الرسل إذا تصور حقيقة ما عندهم، وجده مما لا يرضى به أقل أتباع الرسل . وإذا علم بالأدلة العقلية أن هذا العالم يمتنع أن يكون شيء منه قديما أزليا، وعلم بأخبار الأنبياء المؤيدة بالعقل أنه كان قبله عالما آخر منه خلق، وأنه سوف يستحيل وتقوم القيامة ونحو ذلك، علم أن غاية ما عندهم من الأحكام الكلية ليست مطابقة بل هي جهل لا علم .

وهب أنهم لا يعلمون ما أخبرت به الرسل، فليس في العقل ما يوجب ما ادعوه من كون هذه الأنواع الكلية في هذا العالم، أزلية أبدية، لم تزل ولا تزال . فلا يكون العلم بذلك علما بكليات ثابتة، وعامة [فلسفتهم الأولى] و [حكمتهم العليا] من هذا النمط، وكذلك من صنف على طريقتهم؛ كصاحب [المباحث المشرقية] ، وصاحب [حكمة الإشراق] ، وصاحب [دقائق الحقائق] ، و [رموز الكنوز] ، وصاحب [كشف الحقائق] ، وصاحب [الأسرار الخفية في العلوم العقلية] ، وأمثال هؤلاء، ممن لم يجرد القول لنصر مذهبهم مطلقا، ولا تخلص من إشراك ضلالهم مطلقا، بل شاركهم في كثير من ضلالهم، وشاركهم في كثير من محالهم، وتخلص من بعض وبالهم، وإن كان أيضا لم ينصفهم في بعض ما أصابوا، وأخطأ لعدم علمه **بمرادهم** أو لعدم معرفته أن ما قالوا صواب . ثم إن هؤلاء إنما يتبعون كلام ابن سينا .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٥/١٤٨

و [ابن سينا] تكلم في أشياء من الإلهيات والنبوات والمعاد والشرائع، لم يتكلم فيها سلفه، ولا وصلت إليها عقولهم، ولا بلغتها علومهم، فإنه استفادها من." (١)

"ص –١٦٢– الحد، فإن القياس مشتمل على ثلاثة حدود : أصغر وأوسط وأكبر، كما إذا قيل : النبيذ المتنازع فيه مسكر، وكل مسكر حرام، فالنبيذ والمسكر والحرام كل منها مفرد، وهي الحدود في القياس . فليس مرادهم بالقول هذا، بل مرادهم : أن كل قضية قول، كما فسروا مرادهم بذلك .

ولهذا قالوا : القياس قول مؤلف من أقوال، إذا سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر . واللازم إنما هي النتيجة، وهي قضية وخبر وجملة تامة وليست مفردا . ولذلك قالوا : القياس قول مؤلف؛ فسموا مجموع القضيتين قولا، وإذا كانوا قد جعلوا القياس مؤلفا من أقوال وهي القضايا لم يجب أن يراد بذلك قولان فقط؛ لأن لفظ الجميع إما أن يكون متناولا للاثنين فصاعدا كقوله : ﴿ فإن كان له إخوة فلأمه السدس ﴾ [النساء : ١١] ، وإما أن يراد به الثلاثة فصاعدا، وهو الأصل عند الجمهور . ولكن قد يراد به جنس العدد، فيتناول الاثنين فصاعدا ، ولا يكون الجمع مختصا باثنين .

فإذا قالوا : هو مؤلف من أقوال، إن أرادوا جنس العدد كان هذا المعنى من اثنين فصاعدا، فيجوز أن يكون مؤلفا من ثلاث مقدمات وأربع مقدمات، فلا يختص بالاثنين، وإن أرادوا الجمع الحقيقي، لم يكن مؤلفا إلا من ثلاث فصاعدا، وهم قطعا ما أرادوا هذا، لم يبق إلا الأول .

فإذا قيل : هم يلتزمون ذلك . ويقولون : نحن نقول : أقل ما يكون القياس." (٢)

"ص –٢٢٢– وأما النوع الثالث : مماقد يسمى فناء فهو أن يشهد أن لا موجود إلا الله، وأن وجود الخالق هو وجود المخلوق، فلا فرق بين الرب والعبد، فهذا فناء أهل الضلال والإلحاد الواقعين في الحلول والاتحاد .

والمشائخ المستقيمون إذا قال أحدهم : ما أرى غير الله، أولا أنظر إلى غير الله، ونحو ذلك، فمرادهم بذلك ما أرى ربا غيره، ولا خالقا غيره، ولا مدبرا غيره، ولا إلها غيره، ولا أنظر إلى غيره محبة له، أو خوفا منه، أو رجاء له، فإن العين تنظر إلى ما يتعلق به القلب، فمن أحب شيئا، أو رجاه أو خافه التفت إليه، وإذا لم يكن في القلب محبة له، ولا رجاء له، ولا خوف منه، ولا بغض له، ولا غير ذلك من تعلق القلب له لم يقصد القلب أن يلتفت إليه، ولا أن ينظر إليه ولا أن يراه وإن رآه اتفاقا، رؤية مجردة كان كما لو رأى

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥٣/١٤٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨٢/١٤٨

حائطا، ونحوه مما ليس في قلبه تعلق به .
والمشائخ الصالحون رضي الله عنهم يذكرون شيئا من تجريد التوحيد، وتحقيق إخلاص الدين كله، بحيث لا يكون العبد ملتفتا إلى غير الله ولا ناظرا إلى ما سواه : لاحبا له، ولا خوفا منه، ولا رجاء له بل يكون القلب فارغا من المخلوقات خاليا منها لا ينظر إليها إلا بنور الله، فبالحق يسمع، وبالحق يبصر، وبالحق يبطش، وبالحق يمشي، فيحب منها ما يحبه الله، ويبغض منها ما يبغضه الله، ويوالي منها ما والاه الله، ويعادي منها ما عاداه." (١)

"ص -٣٧٤- به غير مخلوق، وقد يراد بذلك مجموع الأمرين، فلا يجوز إطلاق الخلق على الجميع ولا نفي الخلق عن الجميع .
وصار ابن كلاب يريد بالتلاوة القرآن العربي، وبالمتلو المعنى القائم بالذات، وهؤلاء إذا قالوا : التلاوة غير المتلو، وهي مخلوقة، كان **مرادهم** أن الله لم يتكلم بالقرآن العربي، بل عندهم أن القرآن العربي مخلوق . وهذا لم يقله أحد من أئمة السنة والحديث . ويظن هؤلاء أنهم يوافقون البخاري أو غيره ممن قد يفرق بين التلاوة والمتلو، وليس الأمر كذلك .
ومن الآخرين من يقول : [التلاوة] هي المتلو، ويريد بذلك أن نفس ما تكلم الله به من الحروف والأصوات هو الأصوات المسموعة من القراء، حتى يجعل الصوت المسموع من العبد هو صوت الرب، و هؤلاء يقولون : نفس صوت المخلوق وصفته هي عين صفة الخالق، وهؤلاء [اتحادية، حلولية في الصفات] يشبهون النصارى من بعض الوجوه، وهذا لم يقله أحد من أئمة السنة .
ويظن هؤلاء أنهم يوافقون أحمد وإسحاق وغيرهما، ممن ينكر على [اللفظية] ، وليس الأمر كذلك ؛ فلهذا كان المنصوص عن الإمام أحمد وأئمة السنة والحديث أنه لا يقال : ألفاظنا بالقرآن مخلوقة، ولا غير." (٢)

"ص -٥٨٩- ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لما خرج إلى الصفا قرأ قوله تعالى : ﴿إن الصفا والمروة من شعآئر الله﴾ [البقرة : ١٥٨] ، وقال : " نبدأ بما بدأ الله به " فأخبر أن الله بدأ بالصفا قبل المروة .
والسلف اتفقوا على أن كلام الله منزل غير مخلوق،منه بدأ وإليه يعود . فظن بعض الناس أن **مرادهم** : أنه

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨١/١٥٨
(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥٦/٢١١

قديم العين، ثم قالت طائفة : هو معنى واحد، هو الأمر بكل مأمور، والنهي عن كل منهي، والخبر بكل مخبر، إن عبر عنه بالعربية كان قرآنا، وإن عبر عنه بالعبرانية كان توراة، وإن عبر عنه بالسريانية كان إنجيلا . وهذا القول مخالف للشرع والعقل .

وقالت طائفة : هو حروف وأصوات قديمة الأعيان لازمة لذات الله لم تزل لازمة لذاته، وإن الباء والسين والميم موجودة مقترنة بعضها ببعض معا أزلا وأبدا، لم تزل ولا تزال لم يسبق منها شيء شيئا . وهذا أيضا مخالف للشرع والعقل .

وقالت طائفة : إن الله لا يتكلم بمشيئته وقدرته، وإنه في الأزل كان متكلما بالنداء الذي سمعه موسى، وإنما تجدد استماع موسى لا أنه ناداه حين أتى الوادي المقدس،بل ناداه قبل ذلك بما لا يتناهى، ولكن تلك الساعة سمع النداء . وهؤلاء وافقوا الذين قالوا : إن القرآن." (١)

"ص -١٢- قتيبة أنهم قالوا : هو المخرج . ثم قال : والمعنى : يجعل لكم مخرجا في الدنيا من الضلال، وليس مرادهم، وإنما مرادهم المخرج المذكور في قوله : ﴿ومن يتق الله يجعل له مخرجا ﴾ [الطلاق : ٢] ، والفرقان المذكور في قوله : ﴿وما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان ﴾ [الأنفال : ١٤] .

وقد ذكر عن ابن زيد أنه قال : هدى في قلوبهم يعرفون به الحق من الباطل، ونوعا الفرقان : فرقان الهدى والبيان، والنصر والنجاة هما نوعا الظهور في قوله تعالى : ﴿هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ﴾ [التوبة : ٣٣،الفتح : ٢٨، الصف : ٩] ، يظهره بالبيان والحجة والبرهان، ويظهر باليد والعز والسنان [أي : القوة، انظر : لسان العرب، مادة : سنن] .

وكذلك " السلطان " في قوله : ﴿واجعل لي من لدنك سلطانا نصيرا ﴾ [الإسراء : ٨٠] ، فهذا النوع وهو الحجة والعلم، كما في قوله : ﴿أم أنزلنا عليهم سلطانا فهو يتكلم بما كانوا به يشركون ﴾ [الروم : ٣٥] ، وقوله : ﴿إن الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان أتاهم إن في صدورهم إلا كبر ﴾ [غافر : ٥٦] ، وقوله : ﴿إن هي إلا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان ﴾ [النجم : ٢٣] ، وقد فسر [السلطان] بسلطان القدرة واليد، وفسر بالحجة والبيان .." (٢)

"ص -٢٣٩- الله] ودل قوله : [الأحد، الصمد] على أنه لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوا أحد؛ فإن الصمد : هو الذي لا جوف له ولا أحشاء، فلا يدخل فيه شيء، فلا يأكل ولا يشرب سبحانه وتعالى

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٣/٢١٩

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٠/٢٢١

كما قال : ﴿قل أغير الله أتخذ وليا فاطر السماوات والأرض وهو يطعم ولا يطعم ﴾ [الأنعام : ١٤] ، وفي قراءة الأعمش وغيره : [ولا يطعم] بالفتح . وقال تعالى : ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ما أريد منهم من رزق وما أريد أن يطعمون إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين ﴾ [الذاريات : ٥٦ : ٥٨] ، ومن مخلوقاته الملائكة، وهم صمد لا يأكلون ولا يشربون، فالخالق لهم جل جلاله أحق بكل غني وكمال جعله لبعض مخلوقاته؛ فلهذا فسر بعض السلف الصمد : بأنه الذي لا يأكل ولا يشرب، والصمد : المصمد الذي لا جوف له، فلا يخرج منه عين من الأعيان، فلا يلد .

ولذلك قال من قال من السلف : هو الذي لا يخرج منه شيء، ليس مرادهم أنه لا يتكلم، وإن كان يقال في الكلام : إنه خرج منه، كما قال في الحديث : " ما تقرب العباد إلى الله بشيء أفضل مما خرج منه " يعني : القرآن، وقال أبو بكر الصديق لما سمع قرآن مسيلمة : إن هذا لم يخرج من إل . فخروج الكلام من المتكلم هو بمعني أنه يتكلم به فيسمع منه، ويبلغ إلى غيره ليس بمخلوق في غيره، كما يقول الجهمية : ليس بمعني أن شيئا من الأشياء القائمة به يفارقه، وينتقل عنه إلى غيره." (١)

"ص -٣٨٣- خاصة] أدخل في ذلك من ترك الإنكار مع قدرته عليه، وقد يراد بذلك أنهم يعذبون في الدنيا، ويبعثون على نياتهم، كالجيش الذين يغزون البيت فيخسف بهم كلهم، ويحشر المكره على نيته .

والجواب الثاني : القطع بأن المتشابه المذكور في القرآن هو تشابهها في نفسها اللازم لها، وذاك الذي لا يعلم تأويله إلا الله، وأما الإضافي الموجود في كلام من أراد به التشابه الإضافي، فمرادهم أنهم تكلموا فيما اشتبه معناه وأشكل معناه على بعض الناس، وأن الجهمية استدلوا بما اشتبه عليهم وأشكل، وإن لم يكن هو من المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله، وكثيرا ما يشتبه على الرجل ما لا يشتبه على غيره .

ويحتمل كلام الإمام أحمد أنه لم يرد إلا المتشابه في نفسه، الذي يلزمه التشابه، لم يرد بشيء منه التشابه الإضافي، وقال : تأولته على غير تأويله، أي : غير تأويله الذي هو تأويله في نفس الأمر، وإن كان ذلك التأويل لا يعلمه إلا الله، وأهل العلم يعلمون أن المراد به ذلك التأويل، فلا يبقى مشكلا عندهم محتملا لغيره؛ ولهذا كان المتشابه في الخبريات إما عن الله، وإما عن الآخرة، وتأويل هذا كله لا يعلمه إلا الله، بل المحكم من القرآن قد يقال : له تأويل كما للمتشابه تأويل، كما قال : ﴿هل ينظرون إلا تأويله ﴾ [الأعراف

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٣٨/٢٤٠

: ٥٣] ، ومع هذا فذلك التأويل لا يعلم وقته وكيفيته إلا الله . وقد يقال : بل التأويل للمتشابه؛ لأنه في الوعد." (١)

"ص –٢٠٠– كان كل منهم يتكلم بحسب ما عنده من العلم، فمن رأي دلالة الكتاب ذكرها، ومن رأي دلالة الميزان ذكرها، والدلائل الصحيحة لا تتناقض لكن قد يخفي وجه اتفاقها أو ضعف أحدها على بعض العلماء .

وللصحابة فهم في القرآن يخفي على أكثر المتأخرين، كما أن لهم معرفة بأمور من السنة وأحوال الرسول لا يعرفها أكثر المتأخرين، فإنهم شهدوا الرسول والتنزيل وعاينوا الرسول، وعرفوا من أقواله وأفعاله وأحواله مما يستدلون به على مرادهم ما لم يعرفه أكثر المتأخرين الذين لم يعرفوا ذلك فطلبوا الحكم مما اعتقدوه من إجماع أو قياس .

ومن قال من المتأخرين : إن الإجماع مستند معظم الشريعة فقد أخبر عن حاله؛ فإنه لنقص معرفته بالكتاب والسنة احتاج إلى ذلك، وهذا كقولهم : إن أكثر الحوادث يحتاج فيها إلى القياس لعدم دلالة النصوص عليها، فإنما هذا قول من لا معرفة له بالكتاب والسنة ودلالتهما على الأحكام، وقد قال الإمام أحمد رضي الله عنه : إنه ما من مسألة إلا وقد تكلم فيها الصحابة، أو في نظيرها، فإنه لما فتحت البلاد وانتشر الإسلام حدثت جميع أجناس الأعمال فتكلموا فيها بالكتاب والسنة، وإنما تكلم بعضهم بالرأي في مسائل قليلة، والإجماع لم يكن يحتج به عامتهم، ولا يحتاجون إليه؛ إذ هم أهل الإجماع، فلا إجماع قبلهم، لكن لما جاء التابعون كتب عمر إلى شريح : اقض بما في كتاب." (٢)

"ص –٦٥– قال شيخ الإسلام رحمه الله :

فصل

قول أحمد بن حنبل : إذا جاء الحلال والحرام شددنا في الأسانيد، وإذا جاء الترغيب والترهيب تساهلنا في الأسانيد، وكذلك ما عليه العلماء من العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال : ليس معناه إثبات الاستحباب بالحديث الذي لا يحتج به؛ فإن الاستحباب حكم شرعي فلا يثبت إلا بدليل شرعي، ومن أخبر عن الله أنه يحب عملا من الأعمال من غير دليل شرعي فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله، كما لو أثبت الإيجاب أو التحريم؛ ولهذا يختلف العلماء في الاستحباب كما يختلفون في غيره، بل هو أصل

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٨٩/٢٣٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥٢/٢٤٨

الدين المشروع .

وإنما **مرادهم** بذلك : أن يكون العمل مما قد ثبت أنه مما يحبه الله أو مما يكرهه الله بنص أو إجماع؛ كتلاوة القرآن، والتسبيح، والدعاء، والصدقة، والعتق، والإحسان إلى الناس، وكراهة الكذب والخيانة، ونحو ذلك، فإذا روي حديث في فضل بعض الأعمال." (١)

"ص -١٤٨- وكذلك تفسير : ﴿والشفع والوتر﴾ [الفجر : ٣] ، و ﴿وشاهد ومشهود﴾ [البروج : ٣] ، وغير ذلك . وقوله : ﴿وفي أنفسكم أفلا تبصرون﴾ [الذاريات : ٢١] ، وأمثال ذلك كثير من تفسيرهم هو من باب المثال .

ومن ذلك قولهم : إن هذه الآية نزلت في فلان وفلان، فبهذا يمثل بمن نزلت فيه نزلت فيه أولا وكان سبب نزولها لا يريدون به أنها آية مختصة به، كآية اللعان، وآية القذف، وآية المحاربة، ونحو ذلك . لا يقول مسلم إنها مختصة بمن كان نزولها بسببه .

واللفظ العام وإن قال طائفة : إنه يقصر على سببه **فمرادهم** على النوع الذي هو سببه لم يريدوا بذلك أنه يقتصر على شخص واحد من ذلك النوع .

فلا يقول مسلم : إن آية الظهار لم يدخل فيها إلا أوس بن الصامت، وآية اللعان لم يدخل فيها إلا عاصم بن عدى، أو هلال بن أمية : وأن ذم الكفار لم يدخل فيه إلا كفار قريش؛ ونحو ذلك، مما لا يقوله مسلم ولا عاقل .

فإن محمدا صلى الله عليه وسلم قد عرف بالاضطرار من دينه أنه مبعوث إلى جميع الإنس والجن، والله تعالى خاطب بالقرآن جميع." (٢)

"ص -٢٠٧- عبده في كل وقت . والذين يعبدون ما سوى الله من الكواكب ونحوها ويتخذونها أوثانا يكونون في وقت البزوغ طالبين سائلين، وفي وقت الأفول لا يحصل مقصودهم ولا **مرادهم**، فلا يجتلبون منفعة ولا يدفعون مضرة، ولا ينتفعون إذ ذاك بعبادة .

فبين ما في الآلهة التي تعبد من دون الله من النقص، وبين ما لربه فاطر السموات والأرض من الكمال بأنه الخالق، الفاطر، العليم، السميع، البصير، الهادى، الرازق، المحيى، المميت .

وسمى ربه بالأسماء الحسنى الدالة على نعوت كماله، فقال : ﴿يتلو عليهم آياتك ويعلمهم الكتاب والحكمة

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢/٢٥٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦٩/٢٥٠

ويزكيهم إنك أنت العزيز الحكيم ﴾ [البقرة : ١٢٩] . وقال : ﴿فمن تبعني فإنه مني ومن عصاني فإنك غفور رحيم ﴾ [إبراهيم : ٣٦] ، وقال : ﴿سأستغفر لك ربي إنه كان بي حفيا ﴾ [مريم : ٤٧] ، فوصف ربه بالحكمة والرحمة المناسب لمعنى الخلة، كما قال : ﴿إنه كان بي حفيا ﴾ .

وموسى عليه السلام خاصم فرعون الذي جحد الربوبية والرسالة وقال : ﴿أنا ربكم الأعلى ﴾ [النازعات : ٢٤] ، و ﴿ما علمت لكم من إله غيري ﴾ [القصص : ٣٨] ، وقصته في القرآن مثناة مبسوطة لا يحتاج هذا الموضع إلى بسطها .

وقرر أيضا أمر الربوبية وصفات الكمال لله ونفي الشرك .." (١)

"ص -٢٧١- وإذا نقل عالم الإجماع ونقل آخر النزاع؛إما نقلا سمى قائله،وإما نقلا بخلاف مطلقا ولم يسم قائله، فليس لقائل أن يقول : نقلا لخلاف لم يثبت، فإنه مقابل بأن يقال : ولا يثبت نقل الإجماع، بل ناقل الإجماع ناف للخلاف وهذا مثبت له، والمثبت مقدم على النافي .

وإذا قيل : يجوز في ناقل النزاع أن يكون قد غلط فيما أثبته من الخلاف؛ إما لضعف الإسناد، أو لعدم الدلالة، قيل له : ونافي النزاع غلطه أجوز؛ فإنه قد يكون في المسألة أقوال لم تبلغه، أو بلغته وظن ضعف إسنادها، وكانت صحيحة عند غيره، أو ظن عدم الدلالة وكانت دالة، فكل ما يجوز على المثبت من الغلط يجوز على النافي مع زيادة عدم العلم بالخلاف .

وهذا يشترك فيه عامة الخلاف، فإن عدم العلم ليس علما بالعدم لا سيما في أقوال علماء أمة محمد صلى الله عليه وسلم التي لا يحصيها إلا رب العالمين؛ ولهذا قال أحمد وغيره من العلماء : من ادعى الإجماع فقد كذب . هذه دعوى المريسي والأصم، ولكن يقول : لا أعلم نزاعا . والذين كانوا يذكرون الإجماع كالشافعي وأبي ثور وغيرهما يفسرون مرادهم بأنا لا نعلم نزاعا، ويقولون : هذا هو الإجماع الذي ندعيه . فتبين أن مثل هذا الإجماع الذي قوبل بنقل نزاع، ولم يثبت واحد." (٢)

"ص -٣٥٢- ولكن هم فسروا نسيان الله بترك أمره . وأمره الذي هو كلامه ليس مقدورا لهم حتى يتركوه، إنما يتركون العمل به، فالأمر بمعنى المأمور به .

إلا أن يقال : مرادهم بترك أمره هو ترك الإيمان به . فلما تركوا الإيمان أعقبهم بترك العمل . وهذا أيضا ضعيف، فإن الإيمان الذي تركوه إن كان هو ترك التصديق فقط فكفي بهذا كفرا وذنبا . فلا تجعل العقوبة

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٢٨/٢٥٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٣/٢٥٢

ترك العمل به، بل هذا أشد . وإن كان المراد بترك الإيمان، ترك الإيمان تصديقا وعملا، فهذا هو ترك الطاعة كما تقدم .

وهؤلاء أتوا من حيث أرادوا أن يفسروا نسيان العبد بما قيل في نسيان الرب، وذاك قد فسر بالترك . ففسروا هذا بالترك . وهذا ليس بجيد، فإن النسيان المناقض للذكر جائز على العبد بلا ريب . والإنسان يعرض عما أمر به حتى ينساه، فلا يذكره . فلا يحتاج أن يجعل نسيانه تركا مع استحضار وعلم .

وأما الرب تعالى فلا يجوز عليه ما يناقض صفات كماله سبحانه وتعالى وفي تفسير نسيانه الكفار بمجرد الترك نظر .

ثم هذا قيل في قوله تعالى : ﴿كذلك أتتك آياتنا فنسيتها ﴾ [طه : ١٢٦] .." (١)

"ص -٣٨٨- وإذا قيل : هذا الفعل القائم به يفتقرإلى فعل آخر يكون هو المؤثر في وجوده غير القدرة والإرادة فإنه لو كان مجرد ذلك كافيا كفي في وجود المخلوق فلما كان لابد له من خلق، فهذا الخلق أمر حادث بعد أن لم يكن، وهو فعل قائم به . فالمؤثر التام فيه يكون مستلزما له مستعقبا له، كالمؤثر التام في وجود الكلام الحادث بذاته .

والمتكلم من الناس إذا تكلم، فوجود الكلام لفظه ومعناه مسبوق بفعل آخر . فلابد من حركة تستعقب وجود الحروف التي هي الكلام . فتلك الحركة هي التي تجعل الكلام عربيا أو عجميا، وهو فعل يقوم بالفاعل . وذلك الجعل الحادث حدث بمؤثر تام قبله أيضا .

وذات الرب هي المقتضية لذلك كله، فهي تقتضي الثاني بشرط انقضاء الأول، لا معه . واقتضاؤها للثاني فعل يقوم بها بعد الأول . وهي مقتضية لهذا التأثير وهذا التأثير .

ثم هذا التأثير وكل تأثير هو مسبب عما قبله، وشرط لما بعده . وليس في ذلك شيء مخلوق وإن كانت [حادثة] .

وإن قال قائل : أنا أسمي هذا [خلقا] ، كان نزاعه لفظيا، وقيل له : الذين قالوا : [القرآن مخلوق] ، لم يكن **مرادهم** هذا، ولا رد السلف والأئمة هذا . إنما ردوا قول من جعله مخلوقا بائنا عن الله، كما قال." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٠٣/٢٥٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٣٩/٢٥٤

"ص –٤٦٢– أمر يعرفونه من أنفسهم . فعلم أنه لا يلزم من عدم سلوك هذه الطريق عدم المعرفة .
وقد اعترف كثير منهم بذلك، كما قد بيناه في مواضع .
ومنهم من يقول : إن الطريق النظرية التي يسلكها زادته بصيرة وعلما . كما يقوله ابن حزم وغيره . وهو سلك طريقة الأعراض .
وكثير من الناس يقول : إن هذه الطريق لم تفدهم إلا شكا وريبا وفطرة هؤلاء أصح، فإنها طرق فاسدة .
ومنهم من يقول : لم يحصل لى بها شيء لا علم ولا شك . وذلك أنها لم تحصل له علما ولا سلمها، فلم يتبين له صحتها ولا فسادها .
ومن الناس من لا يفهم مرادهم بها . وأكثر أتباعهم لا يفهمونها، بل يتبعونهم تقليدا وإحسانا للظن بهم .
فصل
ومما ينبغي أن يعرف؛ أنا لا نقول : إن الشيء لا يعرف إلا بإثبات جميع لوازمه . هذا لا يقوله عاقل، بل قد تعرف عامة الأشياء وكثير." (١)

"ص –٤٧٣– واجب، والسؤال عنه بدعة . وكان يكره ما أحدث من الكلام . وروي عنه وعن أبي يوسف : من طلب الدين بالكلام تزندق . وقال الشافعي : حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال، ويطاف بهم في الأسواق، ويقال : هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام . وقال : لقد اطلعت من أهل الكلام على شيء ما كنت أظنه، ولأن يبتلى العبد بكل ذنب ما خلا الشرك بالله خير له من أن يبتلى بالكلام .
وقد بسط تفسير كلامه وكلام غيره في مواضع، وبين أن مرادهم بالكلام هو كلام الجهمية الذي نفوا به الصفات، وزعموا أنهم يثبتون به حدوث العالم، وهي طريقة الأعراض .
وقال أحمد أيضا : علماء الكلام زنادقة، وما ارتدي أحد بالكلام فأفلح . وكلام عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون مبسوط في هذا .
وذكر أصحاب أبي حنيفة، عن أبي يوسف، عن أبي حنيفة قال : لا ينبغي لأحد أن ينطق في الله بشيء من رأيه، ولكنه يصفه بما وصف به نفسه .
وقال أبوحنيفة : أتانا من خراسان ضيفان كلاهما ضالان : الجهمية، والمشبهة .." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢١٣/٢٥٤
(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٢٤/٢٥٤

"

ويروى نحو هذه الخطبة عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كما ذكر ذلك محمد بن وضاح في كتاب الحوادث والبدع

فقد وصفوا في هذا الكلام بأنهم مع اختلافهم في الكتاب فهم كلهم مخالفون له وهم مشتركون في مفارقته يتكلمون بالكلام المتشابه ويخدعون جهال الناس بما يلبسون عليهم حيث لبسوا الحق بالباطل

وجماع الأمر أن الأدلة نوعان شرعية وعقلية فالمدعون لمعرفة الإلهيات بعقولهم من المنتسبين إلى الحكمة والكلام والعقليات يقول من يخالف نصوص الأنبياء منهم إن الأنبياء لم يعرفوا الحق الذي عرفناه أو يقولون عرفوه ولم يبينوه للخلق كما بيناه بل تكلموا بما يخالفه من غير بيان منهم والمدعون للسنة والشريعة واتباع السلف من الجهال بمعاني نصوص الأنبياء يقولون إن الأنبياء والسلف الذين اتبعوا الأنبياء لم يعرفوا معاني هذه النصوص التي قالوها والتي بلغوها عن الله أو إن الأنبياء عرفوا معانيها ولم يبينوا مرادهم للناس فهؤلاء الطوائف قد يقولون نحن عرفنا الحق بعقولنا ثم اجتهدنا في حمل كلام الأنبياء على ما يوافق مدلول العقل وفائدة إنزال هذه المتشابهات المشكلات اجتهاد

(١) ".

"الناس في أن يعرفوا الحق بعقولهم ثم يجتهدوا في تأويل كلام الأنبياء الذين لم يبينوا به مرادهم أو أنا عرفنا الحق بعقولنا وهذه النصوص لم تعرف الأنبياء معناها كما لم يعرفوا وقت الساعة ولكن أمرنا بتلاوتها من غير تدبر لها ولا فهم لمعانيها أو يقولون بل هذه الأمور لا تعرف بعقل ولا نقل بل نحن منهيون عن معرفة العقليات وعن فهم السمعيات وإن الأنبياء وأتباعهم لا يعرفون العقليات ولا يفهمون السمعيات فصل

ولما كان بيان مراد الرسول صلى الله عليه وسلم في هذه الأبواب لا يتم إلا بدفع المعارض العقلي وامتناع تقديم ذلك على نصوص الأنبياء بينا في هذا الكتاب فساد القانون الفاسد الذي صدوا به الناس عن سبيل الله وعن فهم مراد الرسول وتصديقه فيما أخبر إذ كان أي دليل أقيم على بيان مراد الرسول لا ينفع إذا قدر أن المعارض العقلى القاطع ناقضه بل يصير ذلك قدحا في الرسول وقدحا فيمن استدل بكلامه وصار هذا بمنزلة المريض الذي به أخلاط فاسدة تمنع انتفاعه بالغذاء فإن الغذاء لا ينفعه مع وجود الأخلاط

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١/١٩

الفاسدة التي تفسد الغذاء فكذلك القلب الذي اعتقد قيام الدليل العقلي القاطع على نفي الصفات أو بعضها أو نفي عموم خلقه لكل شيء أو نفي أمره ونهيه أو امتناع المعاد

". (١)

"من التكلم بهذه الألفاظ نفيا وإثباتا فى الوسائل والمسائل من غير بيان التفصيل والتقسيم الذى هو من الصراط المستقيم وهذا من مثارات الشبه

فإنه لا يوجد فى كلام النبى صلى الله عليه وسلم ولا أحد من الصحابة والتابعين ولا أحد من الأئمة المتبوعين أنه علق بمسمى لفظ الجوهر والجسم والتحيز والعرض ونحو ذلك شيئا من أصول الدين لا الدلائل ولا المسائل

والمتكلمون بهذه العبارات يختلف **مرادهم** بها تارة لاختلاف الوضع وتارة لاختلافه فى المعنى الذى هو مدلول اللفظ كمن يقول الجسم هو المؤلف ثم يتنازعون هل هو الجوهر الواحد بشرط تأليفه أو الجوهران فصاعدا أو الستة أو الثمانية أو غير ذلك ومن يقول هو الذى يمكن فرض الأبعاد الثلاثة فيه وإنه مركب من المادة والصورة ومن يقول هو الموجود أو يقول هو الموجود القائم بنفسه أو يقول هو الذى يمكن الإشارة إليه وأن الموجود القائم بنفسه لا يكون إلا كذلك

والسلف والأئمة الذين ذموا وبدعوا الكلام في الجوهر والجسم والعرض تضمن كلامهم ذم من يدخل المعانى التى يقصدها هؤلاء بهذه الألفاظ فى أصول الدين فى دلائله وفى مسائله نفيا وإثباتا فأما إذا عرفت المعانى الصحيحة الثابتة بالكتاب والسنة وعبر عنها لمن يفهم بهذه الألفاظ ليتبين ما وافق الحق من معاني هؤلاء

". (٢)

"

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢٠/١

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٤٥/١

ولهذا تجد من تعود معارضة الشرع بالرأي لا يستقر في قلبه الإيمان بل يكون كما قال الأئمة إن علماء الكلام زنادقة وقالوا قل أحد نظر في الكلام إلا كان في قلبه غل على أهل الإسلام مرادهم بأهل الكلام من تكلم في الله بما يخالف الكتاب والسنة

ففي الجملة لا يكون الرجل مؤمنا حتى يؤمن بالرسول إيمانا جازما ليس مشروطا بعدم معارض فمتى قال أؤمن بخبره إلا أن يظهر له معارض يدفع خبره لم يكن مؤمنا به فهذا أصل عظيم تجب معرفته فإن هذا الكلام هو ذريعة الإلحاد والنفاق

الرابع أنهم قد سلموا أنه يعلم بالسمع أمور كما يذكرونه كلهم من أن العلوم ثلاثة أقسام منها ما لا يعلم إلا بالعقل ومنها ما لا يعلم إلا بالسمع ومنها ما يعلم بالسمع والعقل

وهذا التقسيم حق في الجملة فإن من الأمور الغائبة عن حس الإنسان ما لا يمكن معرفته بالعقل بل لا يعرف إلا بالخبر

وطرق العلم ثلاثة الحس والعقل والمركب منهما كالخبر فمن الأمور ما لا يمكن علمه إلا بالخبر كما يعلمه كل شخص بأخبار الصادقين كالخبر المتواتر وما يعلم بخبر الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين

وهذا التقسيم يجب الإقرار به وقد قامت الأدلة اليقينية على نبوات الأنبياء وأنهم قد يعلمون بالخبر ما لا يعلم إلا بالخبر وكذلك يعلمون غيرهم بخبرهم

". (١)

"

وعلى هذا التقدير فيقول كل ملحد ومبتدع الحق في نفس الأمر ما علمته برأيي وعقلي وليس في النصوص ما يناقض ذلك لأن تلك النصوص مشكلة متشابهة لا يعلم أحد معناها وما لا يعلم أحد معناه لا يجوز أن يستدل به

فيبقى هذا الكلام سدا لباب الهدى والبيان من جهة الأنبياء وفتحا لباب من يعارضهم ويقول إن الهدى والبيان في طريقنا لا في طريق الأنبياء لأنا نحن نعلم ما نقول ونبينه بالأدلة العقلية والأنبياء لم يعلموا ما يقولون فضلا عن أن يبينوا مرادهم

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١/١٧٨

فتبين أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد

فإن قيل أنتم تعلمون أن كثيرا من السلف رأوا أن الوقف عند قوله ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله ﴾ سورة آل عمران ٦ بل كثير من الناس يقول هذا هو قول السلف ونقلوا هذا القول عن أبي بن كعب وابن مسعود وعائشة وابن عباس وعروة بن الزبير وغير واحد من السلف والخلف وإن كان القول الآخر وهو أن السلف يعلمون تأويله منقولا عن ابن عباس أيضا وهو قول مجاهد ومحمد بن جعفر وابن إسحاق وابن قتيبة وغيرهم وما ذكرتموه قدح في أولئك السلف وأتباعهم

". (١)

"مخالفة الكتاب يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم يتكلمون بالمتشابه من الكلام ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم فنعوذ بالله من فتن المضلين

والمقصود هنا قوله يتكلمون بالمتشابه من الكلام ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم وهذا الكلام المتشابه الذى يخدعون به جهال الناس هو الذى يتضمن الألفاظ المتشابهة المجملة التي يعارضون بها نصوص الكتاب والسنة وتلك الألفاظ تكون موجودة مستعملة في الكتاب والسنة وكلام الناس لكن بمعان أخر غير المعاني التي قصدوها هم بها فيقصدون هم بها معاني أخر فيحصل الإشتباه والإجمال كلفظ العقل والعاقل والمعقول فإن لفظ العقل في لغة المسلمين إنما يدل على عرض إما مسمى مصدر عقل يعقل عقلا وإما قوة يكون بها العقل وهي الغريزة وهم يريدون بذلك جوهرا مجردا قائما بنفسه

وكذلك لفظ المادة والصورة بل وكذلك لفظ الجوهر والعرض والجسم والتحيز والجهة والتركيب والجزء والإفتقار والعلة والمعلول والعاشق والعشق والمعشوق بل ولفظ الواحد في التوحيد بل ولفظ الحدوث والقدم بل ولفظ الواجب والممكن بل ولفظ الوجود والموجود والذات وغير ذلك من الألفاظ

وما من أهل فن إلا وهم معترفون بأنهم يصطلحون على ألفاظ يتفاهمون بها **مرادهم** كما لأهل الصناعات العملية ألفاظ يعبرون بها عن صناعتهم وهذه

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١/٢٠٥

". (١)

"الألفاظ هي عرفية عرفا خاصا ومرادهم بها غير المفهوم منها في أصل اللغة سواء كان ذلك المعنى حقا أو باطلا

وإذا كان كذلك فهذا مقام يحتاج إلى بيان

وذلك أن هؤلاء المعارضين إذا لم يخاطبوا بلغتهم واصطلاحهم فقد يقولون إنا لا نفهم ما قيل لنا أو أن المخاطب لنا والراد علينا لم يفهم قولنا ويلبسون على الناس بأن الذي عنيناه بكلامنا حق معلوم بالعقل أو بالذوق ويقولون أيضا إنه موافق للشرع إذا لم يظهروا مخالفة الشرع كما يفعله الملاحدة من القرامطة والفلاسفة ومن ضاهأهم وإذا خوطبوا بلغتهم واصطلاحهم مع كونه ليس هو اللغة المعروفة التي نزل بها القرآن فقد يفضي إلى مخالفة ألفاظ القرآن في الظاهر

فإن هؤلاء عبروا عن المعاني التي أثبتها القرآن بعبارات أخرى ليست في القرآن وربما جاءت في القرآن بمعنى آخر فليست تلك العبارات مما أثبته القرآن بل قد يكون معناها المعروف في لغة العرب التي نزل بها القرآن منتفيا باطلا نفاه الشرع والعقل وهم اصطلحوا بتلك العبارات على معان غير معانيها في لغة العرب فتبقى إذا أطلقوا نفيها لم تدل في لغة العرب على باطل ولكن تدل في اصطلاحهم الخاص على باطل فمن خاطبهم بلغة العرب قالوا إنه لم يفهم مرادنا ومن خاطبهم باصطلاحهم أخذوا يظهرون عنه أنه قال ما يخالف القرآن وكان هذا من جهة كون تلك الألفاظ مجملة مشتبهة

وهذا كالألفاظ المتقدمة مثل لفظ القدم والحدوث والجوهر والجسم والعرض والمركب والمؤلف والمتحيز والبعض والتوحيد

". (٢)

"

وكان أهل الحديث قد افترقوا في ذلك فصار طائفة منهم يقولون لفظنا بالقرآن غير مخلوق ومرادهم أن القرآن المسموع غير مخلوق وليس مرادهم صوت العبد كما يذكر ذلك عن أبي حاتم الرازي ومحمد بن داود المصيصي وطوائف غير هؤلاء

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١/٢٢٢

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١/٢٢٣

وفي أتباع هؤلاء من قد يدخل صوت العبد أو فعله في ذلك أو يقف فيه ففهم ذلك بعض الأئمة فصار يقول أفعال العباد أصواتهم مخلوقة ردا لهؤلاء كما فعل البخاري ومحمد بن نصر المروزي وغيرهما من أهل العلم والسنة

وصار يحصل بسبب كثرة الخوض في ذلك ألفاظ مشتركة وأهواء للنفوس حصل بسبب ذلك نوع من الفرقة والفتنة وحصل بين البخاري وبين محمد ابن يحيى الذهلي في ذلك ما هو معروف وصار قوم مع البخاري كمسلم بن الحجاج ونحوه وقوم عليه كأبي زرعة وأبي حاتم الرازيين وغيرهما

". (١)

"

وكل هؤلاء من أهل العلم والسنة والحديث وهم من أصحاب أحمد بن حنبل ولهذا قال ابن قتيبة إن أهل السنة لم يختلفوا في شيء من أقوالهم إلا في مسألة اللفظ

وصار قوم يطلقون القول بأن التلاوة هي المتلو والقراءة هي المقروء وليس **مرادهم** بالتلاوة المصدر ولكن الإنسان إذا تكلم بالكلام فلا بد له من حركة ومما يكون عن الحركة من أقواله التي هي حروف منظومة ومعان مفهومة والقول والكلام يراد به تارة المجموع فتدخل الحركة في ذلك ويكون الكلام نوعا من العمل وقسما منه ويراد به تارة ما يقترن بالحركة ويكون عنها لا نفس الحركة فيكون الكلام قسيما لعمل ونوعا آخر ليس هو منه ولهذا تنازع العلماء في لفظ العمل المطلق هل يدخل فيه الكلام على قولين معروفين لأصحاب أحمد وغيرهم وبنوا على ذلك ما إذا حلف لا يعمل اليوم عملا فتكلم هل يحنث أم لا على قولين وذلك لأن لفظ الكلام قد يدخل في العمل وقد لا يدخل

فالأول كما في قول النبي صلى الله عليه وسلم لا حسد إلا في اثنتين رجل آتاه الله القرآن فهو يتلوه آناء الليل والنهار فقال رجل لو أن لي مثل ما لفلان لعملت فيه مثل ما يعمل فلان أخرجاه في الصحيحين فقد جعل فعل هذا الذي يتلوه آناء الليل والنهار عملا كما قال لعملت فيه مثل ما يعمل فلان

". (٢)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١/٢٦٢

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١/٢٦٣

"

واذا قالوا لا تحله الحوادث اوهموا الناس ان مرادهم انه لا يكون محلا للتغيرات والاستحالات ونحو ذلك من الاحداث التي تحدث للمخلوقين فتحيلهم وتفسدهم وهذا معنى صحيح ولكن مقصودهم بذلك انه ليس له فعل اختياري يقوم بنفسه ولا له كلام ولا فعل يقوم به يتعلق بمشيئته وقدرته وانه لا يقدر على استواء او نزول او اتيان او مجيء وان المخلوقات التي خلقها لم يكن منه عند خلقها فعل اصلا بل عين المخلوقات هي الفعل ليس هناك فعل ومفعول وخلق ومخلوق بل المخلوق عين الخلق والمفعول عين الفعل ونحو ذلك

وابن كلاب ومن اتبعه وافقوهم على هذا وخالفوهم في اثبات الصفات وكان ابن كلاب والحارث المحاسبي وابو العباس القلانسي وغيرهم يثبتون مباينة الخالق للمخلوق وعلوه بنفسه فوق المخلوقات وكان ابن كلاب واتباعه يقولون ان العلو على المخلوقات صفة عقلية تعلم بالعقل واما استواؤه على العرش فهو من الصفات السمعية الخبرية التي لا تعلم الا بالخبر وكذلك الاشعري يثبت الصفات بالشرع تارة وبالعقل اخرى ولهذا يثبت العلو ونحوه مما تنفيه المعتزلة ويثبت الاستواء على العرش ويرد على من تأوله بالاستيلاء ونحوه مما لا يختص بالعرش بخلاف اتباع صاحب الارشاد فإنهم سلكوا طريقة المتعتزلة فلم يثبتوا الصفات الا بالعقل وكان الاشعري وائمة اصحابه

". (١)

"ولا الجهاد لعدو الله ورسوله حقه وقد قال تعالى ﴿ إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا ﴾ الآية سورة الحجرات ١٥

هذا مع دعواهم أنهم أعظم علما وأيمانا وتحقيقا لأصول الدين وجهادا لأعدائه بالحجج من الصحابة وإن هم في ذلك إلا كبعض الملوك الذين لم يجاهدوا العدو بل أخذوا منهم بعض البلاد ولا عدلوا في المسلمين العدل الذي شرعه الله للعباد إذا ادعى أنه أمكن وأعدل من عمر بن الخطاب وأصحابه رضوان الله عليهم

ثم إنهم بسبب ذلك تفرقوا في أصول كثيرة من أصول دينهم كتفرقهم في كلام الله من القرآن وغيره فإنهم تفرقوا فيه شيعا شيعة قالت هو مخلوق وحقيقة قولهم لم يتكلم الله به كما كان قدماؤهم يقولون لكن

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٢/٢

المعتزلة صاروا يطلقون اللفظ بأن الله متكلم حقيقة ولكن مرادهم مراد من قال إن الله لم يتكلم ولا يتكلم كما ذكره أحمد أنهم تارة ينفون الكلام وتارة يقولون يتكلم بكلام مخلوق وهو معنى الأول

وهذا في الحقيقة تكذيب للرسل الذين إنما أخبروا الأمم بكلام الله الذي أنزله إليهم وجاءت الفلاسفة القائلون بقدم العالم فقالوا أيضا متكلم وكلامه ما يفيض من العقل الفعال على نفوس الأنبياء

". (١)

"يزل متكلما وأنه مع ذلك حروف وأصوات وأن هذه الحروف الكثيرة لم يزل الله متكلما بها

قلت فبعض هذا القول الذي ذكره الشهرستاني عن السلف منقول بعينه عن السلف مثل إنكارهم على من زعم أن الله خلق الحروف وعلى من زعم أن الله لا يتكلم بصوت ومثل تفريقهم بين صوت القارىء وبين الصوت الذي يسمع من الله ونحو ذلك فهذا كله موجود عن السلف والأئمة وبعض ما ذكره من هذا القول ليس هو معروفا عن السلف والأئمة مثل إثبات القدم والأزلية لعين اللفظ المؤلف المعين ولكن القول الذي أطبقوا عليه هو أن كلام الله غير مخلوق ولكن الناس تنازعوا في مرادهم بذلك والنزاع في ذلك موجود في عامة الطوائف من أصحاب أحمد وغيرهم كما هو مبسوط في غير هذا الموضع

والنزاع في ذلك مبني على هذا الأصل وهو كون قوله مع أنه غير مخلوق ومع أنه قائم به ومع أنه لم يزل متكلما هل يتعلق بقدرته ومشيئته أم لا فهذا القول السابع لم يذكره الشهرستاني ونحوه إذ الأقوال المعروفة للناس في مسألة الكلام سبعة أقوال

". (٢)

"

وسميت صفته اللازمة له جزءا وغيرا وسميت استلزامه إياها افتقارا فقولك بعد هذا كل مفتقر إلى غيره ممكن لذاته معناه أن كل مستلزم لصفة لازمة لا يكون موجودا بنفسه بل بشيء مباين له ومعلوم أن هذا باطل وذلك لأن المعلوم أن ما كانت ذاته تقبل الوجود والعدم فلا يكون موجودا بنفسه بل لا بد له من واجب بنفسه يبدعه وهذا حق فهو مفتقر إلى شيء مباين له يبدعه وهذا هو الغير الذي يفتقر إليه الممكن

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣٠٤/٢

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٣٢٣/٢

وكل ما افتقر إلى شيء مباين له لم يكن موجودا بنفسه قطعا أما إذا أريد بالغير الصفة اللازمة وأريد بالافتقار التلازم فمن أين يقال إن كل ما استلزم صفة لازمة له لا يكون موجودا بنفسه بل يفتقر إلى مبدع مباين له

وقد ذكرنا مثل هذا في غير موضع وبينا أن لفظ الجزء والغير والافتقار والتركيب ألفاظ مجملة موهوا بها على الناس فإذا فسر **مرادهم** بها ظهر فساده وليس هذا المقام مقام بسط هذا

ونحن هذا البرهان عندنا صحيح وهو أن كل ما سوى الله ممكن وكل ممكن فهو مفتقر إلى المؤثر لأن المؤثر لا يؤثر إلا في حال حدوثه لكن يقرر ذلك بمقدمات لم يذكرها الرازي هنا كما بسط في موضع آخر

وأما الجواب عن المعارضة بكون الرب عالما قادرا فجوابه أن

". (١)

"

الانسان الكلى هو وجود أشخاصه ولا يحتاج ان يثبت للكلى في الخارج وجودا غير وجود أشخاصه بل نفس وجود أشخاصه هو وجوده

ومعلوم أنه اذا أريد بوجود الكلى في الخارج وجود اشخاصه لا ينازع فيه احد من العقلاء وان كانوا قد يتنازعون في أن الكلى المطلق لا بشرط وهو الطبيعي هل هو موجود في الخارج أم لا وحينئذ **فمرادهم** بوجود الحركة الكلية في الخارج هو وجود أفرادها المتعاقبة شيئا بعد شيء فكل فرد مسبوق بالغير وليس هذا الجنس المتعاقب الذي يوجد بعضه شيئا فشيئا بمسبوق بالغير

وان شئت قلت لا نسلم ان الكلى لا يوجد في الخارج ولكن نسلم أنه لا يوجد في الخارج كليا وهذا هو الكلى الطبيعي هو المطلق بشرط كمسمى الانسان لا بشرط فإنه يوجد في الخارج لكن معينا مشخصا وتوجد أفراده أما مجتمعة و اما متعاقبة كتعاقب الحوادث المستقبلة فوجود الحركات المعينة كوجود سائر الاشياء المعينة ووجود مسمى الحركة كوجود سائر المسميات الكلية والمحكوم عليه بالازلية هو النوع الذي لا يوجد إلا شيئا فشيئا لا يوجد مجتمعا

فإن قال القائل مسمى الحركة ليس بموجود في الخارج على وجه الاجتماع كما يوجد من أفراد الانسان فقد صدق وان قال انه لا يوجد شيئا فشيئا فهذا ممنوع ومن قال ذلك لزمه ان لا يوجد في الخارج

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٧/٣

حركة أصلا لا متناهية ولا غير متناهية وهذا مخالف للحس والعقل وقد تفطن ابن سينا لهذا الموضع وتكلم في وجود الحركة

". (١)

"

الوجه الثاني ان يقال قولك لا نسلم ان كل ممكن فهو محتاج إلى علة خارجة لان المجموع المركب من الواجب والممكن ممكن وليس محتاجا إلى علة خارجة غلط

وذلك ان لفط الممكن فيه اجمال

قد يراد بالممكن ما ليس بممتنع فيكون الواجب بنفسه ممكنا ويراد بالممكن ما ليس بموجود مع إمكان وجوده فيكون ما وجد ليس بممكن بل واجب بغيره ثم ما يقبل الوجود والعدم هو المحدث عند جمهور العقلاء بل جميعهم وبعضهم تناقض فجعله يعم المحدث والقديم الذي زعم انه واجب بغيره

ويراد بالممكن ما ليس له من نفسه وجود بل يكون قابلا للعدم هو وكل جزء من اجزائه

وانت قد سميت مجموع الموجود ممكنا ومرادك ان المجموع يقبل العدم ولا يقبله كل جزء من اجزائه

وهؤلاء الذين قالوا ان مجموع الممكنات او مجموع العلل الممكنة ممكن **مرادهم** ان كل كا ما كان لا يقبل الوجود بنفسه بل يكون قابلا للعدم بنفسه وكل جزء من اجزائه قابل للعدم يفتقر

". (٢)

"إلى علة خارجة عنه وهذا هو المفهوم عند اطلاقهم من الممكن بنفسه المفتقر إلى علة خارجة فان الممكن بنفسه مالا يوجد بنفسه أي نفسه قابلة للعدم

وهذا لا يكون عند وجوب بعضها فإن القابل للعدم حينئذ إنما هو بعض نفسه لا جملة نفسه فغلطك او تغليطك حصل مما في لفظ الممكن بنفسه من الاجمال

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣٩/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٢٣٤/٣

و الادلة العقلية إنما يعترض على معانيها فإن كنت أوردت هذا سؤالا لفظيا كان قليل الفائدة وان كان سؤالا معنويا كان باطلا في نفسه والقوم لما قالوا الموجود إما ان يكون واجبا بنفسه و اما ان يكون ممكنا بنفسه جعلوا الوجود منحصرا في هذين القسمين أي جعلوا كل واحد واحد من الموجودات منحصرا في هذين القسمين

و اما الجملة الجامعة لهذا وهذا فهي جامعة للقسمين **ومرادهم** بالممكن في أحد القسمين ما يكون كل شيء منه لا يوجد إلا بشيء منفصل عنه **ومرادهم** بالواجب بنفسه ما لا يفتقر إلى مباين له بوجه من الوجوه

ومن المعلوم أن الأول مفتقر إلى مقتض خارج عنه وأن مجموع تلك الممكنات ممكن مفتقر إلى ما هو مفتقر إلى مقتض مباين له

والمفتقر إلى المفتقر المباين له أولى أن يكون مفتقرا إلى المباين وأما

". (١)

"

و المقصود هنا أن الذين استدلوا بهذه الأدلة على افتقار الممكنات إلى واجب خارج عنها فان **مرادهم** بقولهم جملة ما يفتقر اليه مجموع الممكنات هو المؤثر التام وهو المرجح التام الذي يلزم من وجوده بتأثيره التام وجودها كما ذكرناه من أن الفاعل باختياره إذا وجدت قدرته التامة و إرادته التامة وجب وجود المقدور وهي الممكنات

وأما قوله فلم قلتم انه يلزم أن يكون بعض الأجزاء كافيا في المجموع فلما ذكرناه من أن المؤثر التام يستلزم وجود أثره فإذا قدر أن المؤثر التام في المجموع هو بعض المجموع لزم أن يكون بعض أجزاء المجموع هو المؤثر في المجموع فيكون مؤثرا في نفسه و في غيره

وهذا ظاهر فإنه إذا قدر مجموع الممكنات وقدرنا ان واحدا منها مؤثر في المجموع أي في كل واحد واحد وفي الهيئة الاجتماعية لزم أن يكون مؤثرا في نفسه وفي غيره فيكون بعض اجزاء المجموع موجبا لحصول المجموع المذكور ومن المجموع نفسه وهذا ممتنع وأما المجموع المركب من الواجب والممكن

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣/٢٣٥

فهناك ليس بعضه مؤثرا في كل واحد واحد وفي الهيئة الاجتماعية فإن من المجموع الواجب بنفسه لم يؤثر فيه شيء فظهر الفرق

وأيضا فالواجب مؤثر في الممكن وفي الهيئة الاجتماعية ليس مؤثرا في نفسه بخلاف مجموع الممكنات فإن كل واحد منها لا بد له من مؤثر والاجتماع لا بد له من مؤثر في نفسه بخلاف مجموع الممكنات فإن كل واحد منها لا بد له من مؤثر والاجتماع لا بد له من مؤثر فالمجموع مفتقر إلى المؤثر بأي تفسير

". (١)

"لم يكن بالاتفاق فإنه إذا كان الحادث موجودا صح أن يقال الرب تعالى موجود مع وجوده وتنعدم هذه المعية عند فرض عدم ذلك الحادث فيتجدد له صفة سلب بعد أن لم تكن

قلت قد ذكر أن لفظ الحادث **مرادهم** به الموجود بعد العدم سواء كان قائما بنفسه كالجوهر او صفة لغيره كالأعراض وسمى ما ليس بموجود كالاحوال والسلوب والإضافات متجددات وهذا الفرق أمر اصطلاحي وإلا فلا فرق بين معنى المتجدد ومعنى الحادث

وأيضا فإن الاحوال عند القائلين بها منهم من يقول بوجودها وقالوا يصح أن تكون معلومة تبعا لغيرها وأن يكون وجودها تبعا لغيرها

وخالفوا أبا هاشم في قوله ليست معلومة ولا مجهولة ولا موجودة ولا معدومة

وأيضا فالنسب والإضافات عند الفلاسفة قد تكون وجودية وأما المذاهب فيقال لفظ الحوادث والمتجددات في لغة العرب يتناول أشياء كثيرة وربما أفهم أو أوهم في العرف

". (٢)

"والصفات قديمان ومن أطلق القدم على الصفات فإنهم لا يطلقون عليها لفظ الذوات فإن الذات إذا أطلقت يفهم منها أنها الذات القائمة بنفسها الموصوفة بالصفات ولهذا يفرق بين الذات والصفات

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢٥٧/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٢٢/٤

وأصل الذات تأنيث ذو ومعناه الصاحبة أي صاحبة الصفة فهم لا يسمون الصفات ذوات بهذا الاعتبار وإنما يسمونها معاني

وإذا قال بعضهم كالقاضي أبي بكر والقاضي أبي يعلى وغيرهما إن العلة ذات من الذوات موجودة لا يصح أن يوجب الحكم إلا لذات موجودة فمرادهم بذلك أنها شيء موجود كما بينوه بقولهم إن العلة لا يجوز أن تكون معدومة ولا حكمها معدوما مع أن هذا ينازعهم فيه نفاة الحال

لكن المقصود أن مرادهم بهذا اللفظ ليس هو أنها ذات قائمة بنفسها بل معنى من المعاني وأما نقلك عنهم أنهم يثبتون ذاتا توجب أن يكون عالما ولولاها لما كان عالما فهذا أولا ليس هو قول أئمتهم ولا جمهورهم بل هذا قول من يثبت الحال منهم وأما جمهورهم فعندهم العلم هو نفس كونه عالما لا يثبتون هناك ذاتا أوجبت كونه عالما

وأنت قد اعترفت بأن له علما وقدرة وحياة بمعنى أنه عالم قادر

". (١)

"

فعامة من يطلق ذلك إما متناقض في نفيه وإثباته يثبت الشيء بعبارة وينفيه بأخرى أو يثبته وينفي نظيره أو ينفيه مفصلا ويثبته مجملا أو بالعكس أو يتكلم في النفي والإثبات بعبارات لا يحصل مضمونها ولا يحقق معناها

وهذا كثير في الكبار فضلا عن الصغار وكثير منهم لا يفهم مراد أكابرهم بهذه العبارات وهم يعلمون أن عامتهم لا يفهمون مرادهم وإنما يظنونه تعطيما وتسبيحا من حيث الجملة والواجب على المسلمين أن يتلقوا الأقوال الثابتة عن الرسول بالتصديق والقبول مطلقا في النفي والإثبات

وأما الألفاظ التي تنازع فيها أهل الكلام فلا تتلقى بتصديق ولا تكذيب حتى يعرف مراد المتكلم بها فإن وافق ما قاله الرسول كان من القول المقبول وإلا كان من المردود ولا يكون ما وافق قول الرسول مخالفا للعقل الصريح أبدا كما لا يكون ما خالف قوله مؤيدا ببرهان العقل أبدا كما قد بين ذلك في غير هذا الموضع

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣٩/٥

وكذلك لفظ الجهة لفظ مجمل فإن الناطقين به من أهل الكلام والفلسفة قد يريدون بلفظ الجهة أمرا وجوديا إما جسما وإما عرضا في جسم

وقد يريدون بلفظ الجهة ما يكون معدوما كما وراء الموجودات

". (١)

"عضو مما ذكرته أو تركته كالحال في الإنسان نفسه

قلت يقال له قولك قد يغلب على أوهام الناس أن الموجود هو المحسوس إما أن تريد أن الموجود هو ما أحسه الشخص المعين أو ما يمكن إحساسه في الدنيا أو ما يمكن الإحساس به ولو بعد الموت فأما الأول فلا يقوله عاقل فإنه ما من عاقل إلا ويعلم إما بخبر غيره وإما بنظره وقياسه ما لم يعلمه بحسه ومن حكى عن البراهمة أو غيرهم من الأمم أنهم حصروا الموجودات في المحسوسات بمعنى أنه ما لم يحسه الشخص المعين لا يصدق به وأنه لا يصدق بالأخبار المتواترة وغيرها فلم يفهم **مرادهم** فإن أمة من الأمم لها بلاد يعيشون فيها لابد أن يميز الرجل بين أمه وأبيه وأن يعرف من حوادث بلده وسير ملوكهم وعاداتهم ما لا يعرفه إلا بالخبر وهذا نظير حكاية من حكى أن أمة من الأمم يقال لهم السوفسطائية ينسبون إلى رجل يقال له سوفسطا يجحدون الحقائق أو علمهم بجميع الحقائق أو يقفون أو يجعلون الحقائق مطلقا تابعة للعقائد فإن هذا لا يتصور أن تكون عليه أمة من الأمم لهم بقاء في الدنيا وإنما السفسطة كلمة معربة أصلها سوفسقيا وهي كلمة يونانية أي حكمة مموهة بالسفسطة [أي] الكلام الباطل المشبه للحق وهذا يعرض لكثير من الناس أو لأكثرهم في كثير من الأمور لا في جميعها فإنه كما تعرض الأمراض

". (٢)

"موصوفا بصفات لازمة لذاته ولا يكون إلا مباينا لمخلوقاته فالعقل يوجب ذلك لواجب الوجود لا نحيله عليه وأن ما ذكروه من إثبات وجود مطلق بشرط الإطلاق أو بسلب الأمور الثبوتية عنه ليس له حقيقة ولا ماهية سواء مطلق الوجود أو الوجود المسلوب عنه الأمور الثبوتية وهو أمر يمتنع تحققه في الخارج وإنما يكون في الأذهان لا في الأعيان

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٥/٥٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٥/١٣٠

وهذا هو الواحد الذي قالوا لا يصدر عنه إلا واحد فإنه يمتنع تحققه في الخارج وكذلك الواحد البسيط الذي يتركب منه الأنواع هو أيضا مما لا يتحقق إلا في الأذهان

ومتكلموا أهل الإثبات إذا قالوا وجوده عين حقيقته أو ماهيته أو ليس وجوده زائدا على ماهيته فليس مرادهم بذلك مراد المتفلسف الجهمي الذي يقول إنه وجود مطلق فإن الوجود المطلق لا حقيقة له في الخارج ولكن مرادهم بذلك ما يريدونه بقولهم إن حقيقة الإنسان هي وجوده الموجود في الخارج وحقيقة السواد هو السواد الموجود في الخارج ونحو ذلك

ومرادهم بذلك أن الشيء الموجود في الخارج الذي له حقيقة تخصه وجوده الثابت في الخارج هو تلك الحقيقة الخاصة فوجوده المختص به هو حقيقته المختصة كما أن الوجود المطلق كلي عام والحقيقة المطلقة كلية عامة ونفس حقيقة الإنسان والجسم وغيرهما ليست

". (١)

"فأضل بكلامه بشرا كثيرا واتبعه على قوله رجال من أصحاب أبي حنيفة وأصحاب عمرو بن عبيد بالبصرة ووضع دين الجهمية

قلت فهذا الذي ذكره الإمام أحمد من مناظرة جهم لأولئك السمنية هم الذين يحكى أهل المقالات عنهم أنهم أنكروا من العلم ما سوى الحسيات ولهذا سألوا جهما هل عرفه بشيء من الحواس الخمس فقال لا قالوا فما يدريك أنه إلاه فإنهم لا يعرفون إلا المحسوس وليس مرادهم أن الرجل لا يعلم إلا ما أحسه بل لا يثبتون إلا ما هو محسوس للناس في الدنيا

وهؤلاء كالمعطلة الدهرية الطبائعية من فلاسفة اليونان ونحوهم الذين ينكرون ما سوى هذا الوجود الذي يشاهده الناس ويحسونه وهو وجود الأفلاك وما فيها

وهؤلاء الذين ذكر ابن سينا قولهم في إشاراته حيث قال قال قوم إن هذا الشيء المحسوس موجود لذاته واجب لنفسه لكنك إذا تذكرت ما قيل في شرط واجب الوجود لم تجد هذا المحسوس واجبا وهذا هو القول الذي أظهره فرعون وإليه يعود عند التحقيق قول أهل الوحدة لكن هؤلاء يعتقدون أنهم يثبتون الخالق وأن وجوده

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٤٣/٥

". (١)

"الراسخين في العلم يعلمون التأويل ومرادهم به التفسير وهم يثبتون الصفات لا يقولون بتأويل الجهمية النفاة التي هي صرف النصوص عن مقتضاها ومدلولها ومعناها

وأما لفظ التأويل في التنزيل فمعناه الحقيقة التي يؤول إليها الخطاب وهي نفس الحقائق التي أخبر الله عنها فتأويل ما أخبر به عن اليوم الآخر هو نفس ما يكون في اليوم الآخر وتأويل ما أخبر به عن نفسه هو نفسه المقدسة الموصوفة بصفاته العلية

وهذا التأويل هو الذي لا يعلمه إلا الله ولهذا كان السلف يقولون الإستواء معلوم والكيف مجهول فيثبتون العلم بالإستواء وهو التأويل الذي بمعنى التفسير وهو معرفة المراد بالكلام حتى يتدبر ويعقل ويفقه ويقولون الكيف مجهول وهو التأويل الذي انفرد الله بعلمه وهو الحقيقة التي لا يعلمها إلا هو

وأما التأويل بمعنى صرف اللفظ عن الإحتمال الراجح إلى الإحتمال المرجوح كتأويل من تأول استوى بمعنى استولى ونحوه فهذا عند السلف والأئمة باطل لا حقيقة له بل هو من باب تحريف الكلم عن مواضعه والإلحاد في أسماء الله وآياته

". (٢)

"

قال وتجد قوة أخرى لها أن تركب وتفصل ما يليها من الصور المأخوذة عن الحس والمعاني المدركة بالوهم وتركب أيضا الصور بالمعاني وتفصلها عنها وتسمى عند استعمال العقل مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة وكأنها قوة ما للوهم وبتوسط الوهم للعقل

قلت والمقصود أن يعرف اصطلاحهم ومرادهم بلفظ الخيال والوهم ونحو ذلك وأن الخيال هو تصور الأعيان المحسوسة في الباطن والوهم تصور المعاني التي ليست محسوسة في تلك الأعيان وكلاهما تصور معين جزئي والعقل هو الحكم العام الكلي الذي لا يختص بعين معينة ولا معنى معين

وإذا عرف ذلك فيقال هذه القوة في الباطن بمنزلة القوى الحسية في الظاهر والقدح فيها كالقدح في الحسيات وهذه القوة لا يجوز أن يناقض تصورها للمعقول كما لا يناقض سائر القوى الحسية

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٦٨/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٣٨٢/٥

". (١)

"

وإذا أراد به أن ما سماه الوهم والخيال يحكم حكما كليا يناقض حكما كليا للعقل وهذا هو مرادهم كان هذا تناقضا منهم وذلك أنهم قد فسروا حكم الوهم المناقض للعقل عندهم بأنه يقضي قضاء كليا يناقض القضاء الكلي المعلوم بالعقل مثل أنه يقضي أنه ما من موجود إلا ويمكن الإشارة إليه وما من موجودين إلا وأحدهما محايث للآخر أو مباين له ويمنع وجود موجود لا داخل العالم ولا خارجه وأمثال ذلك

فيقال لهم هذه قضايا كلية وأحكام عامة وأنتم قلتم إن الوهم هو الذي يدرك في المحسوسات الجزئية معاني جزئية غير محسوسة ولا متأدية من طريق الحس كإدراك الصداقة والعداوة إدراكا جزئيا يحكم به كما يحكم الحس بما نشاهده

وكذلك الخيال عندكم يحفظ ما يتصوره من المحسوسات الجزئية فإذا كان الوهم والخيال إنما يدرك أمورا جزئية بمنزلة الحس وهذه القضايا التي تزعمون أنها تعارض حكم العقل قضايا كلية علم بذلك أن هذه ليست من إدراك الوهم والخيال كما أنها ليست من إدراك الحس وإنما هي قضايا كلية عقلية بمنزلة أمثالها من القضايا الكلية العقلية وهذا لا محيد لهم عنه وهذا بمنزلة الحكم بإن كل وهم وخيال فإنما يدرك أمورا جزئية

". (٢)

"والسفلي ضد العلوي فدل ذلك على أن القدسي علوي

فإن قيل يراد بذلك علو القدر أو الصفات

قيل هذا لا يصح هنا لأن قوى الوهم إنما تنجذب إلى معان غير محسوسة في أمر محسوس وما كان محسوسا أمكن أن يكون فوق العالم

السابع أن يقال ما أشار إليه من هذه المعاني وإن كان التعبير عنه بعباراته غير معروف فهذا هو الذي فطر الله عليه عباده فإنهم إذا حزبهم أمر احتاجوا فيه إلى توجيه قلوبهم إلى الله توجهوا إلى العلو

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢٣/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٣٩/٦

وتصوروا أن الله جواد كريم يجيب دعوة المضطر إذا دعاه ويرزقهم وينصرهم فعرفوا منه ما يوافق مطلوبهم **ومرادهم** ومحبوبهم

وهذا هو الذي يسميه هؤلاء التوهم

وأيضا فمن كان محبا له محبا لذكره متلذذا بمناجاته فإنه يجد في فطرته معنى يطلب العلو ويتصور أن ربه متصف بما يستحق لأجله أن يعبد ويحب ويطاع وهذا هو الذي يسمونه التوهم ويجد قلبه منصرفا إلى العلو منصرفا عن السفل إلا إذا كان قد غيرت فطرته

فإن قيل له ربك ليس فوق أو غير ذلك بأن يقال ليس في

". (١)

"

ولكن إذا قيل ما الفرق بين هذا وبين ما لا يمكن التواطؤ عليه من إثبات منف أو نفي ثابت كما في خبر أهل التواتر

كان الجواب أن الفطر التي لم تتواطأ يمتنع اتفاقها على حجد ما يعلم بالبديهة فأما مع المواطأة فلا يمتنع اتفاق خلق كثير على الكذب الذي يعلمون كلهم أنه كذب وإن تضمن من حجد الحسيات والضروريات وإثبات نقيضها ما شاء الله وأما في المذاهب فقد يجتمع على حجد الضروريات جمع كثير إذا كان هناك شبهة أو هوى فيكون عامتهم لم يفهموا ما قاله خاصتهم مثل التعبير عن هذا المسألة بنفى الجهة والحيز والمكان فيظن عامتهم أن **مرادهم** تنزيه الله تعالى عن أن يكون محصورا في خلقه أو مفتقرا إلى مخلوق فيوافقون على هذا المعنى الصحيح ظانين أنه مفهوم تلك العبارة فأما إذا فهموا هم حقيقة قولهم وهو أنه ما فوق السموات رب ولا وراء العالم شيء موجود فهذا لا يوافقهم عليه بعد فهمه أحد بفطرته وإنما يوافقهم عليه من قامت عنده شبهة من شبه النفاة لا سيما إن كان له هوى وغرض

وإذا كان المتفقون على هذا النفي بعد فهمه إنما قالوه لما قامت عندهم من حجج النفاة أمكن غلطهم في ذلك وخطؤهم واتفاقهم على حجد ما يخالف ذلك وإن كان معلوما بالضرورة كما

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٦/٨٥

". (١)

"والجزء والافتقار والغير ألفاظا مجملة فلفظ المتحيز يراد به ما حازه غيره من الموجودات وليس مرادهم بهذا ويراد به ما كان منحازا عن غيره أو ما كان بحيث يشار إليه وإن لم يكن معه موجود سواه وهذا مرادهم بلفظ المتحيز ولهذا يقولون العالم متحيز

ولفظ الاتقسام يراد به الانقسام المعروف الذي يتضمن تفريق الأجزاء وليس هذا مرادهم ويراد به ما يتميز منه شيء عن شيء أو جانب عن جانب وهذا مرادهم

ولفظ الجزء يراد به ما كان منفردا فانضم إليه غيره أو ما أمكن التفريق بينه وبين غيره وليس هذا مرادهم ويراد به ما حصل الامتياز بينه وبين غيره وهذا مرادهم ولفظ الافتقار يراد به أن يكون الشيء مفتقرا إلى فاعل يفعله وليس هذا مرادهم هنا ويراد به أن يكون ملازما لغيره فلا يوجد أحدهما إلا مع الآخر وهذا مرادهم وقد يقال إنه يراد به كون الشيء مفتقرا إلى أمر منفصل عنه وليس هذا مرادهم هنا ويراد أن يكون الشيء لا يتم إلا بما يدخل فيه مما يقال إنه جزء كالصفة وهذا مرادهم هنا

وإذا عرف ذلك كان مضمون كلامهم أنه لوكان مشارا إليه للزم أن لا يوجد إلا بلوازمه التي لا يوجد إلا بها الداخلة في مسمى اسمه ومعلوم أن ما كان كذلك لم يمتنع أن يكون واجب الوجود بنفسه المستلزمه لهذه اللازمات المتصفة بهذه الصفات بل إذا كانت حقيقته متصفة بصفات الكمال الوجودية كانت أحق بالوجود من أن لا يوصف إلا بأمور سلبية يستلزم أن تكون ممتنعة الوجود مشبهة

". (٢)

"عال جسما والثاني كون الأجسام متماثلة والثالث كون هذا التماثل هو المراد بالمثل في لغة العرب التي نزل بها القرآن

ومنشأ الغلط من الاشتباه والاشتراك والإجمال في لفظ الجسم ولفظ المثل

فيقال الجسم في لغة العرب هو البدن وهو عندكم مما يمكن الإشارة إليه فالهواء والماء والنار ونحو ذلك ليس هو جسما في لغة العرب وهو في اصطلاحكم جسم

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢٧١/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٢٩٧/٦

وإذا كان الجسم في لغة العرب أخص منه في عرفكم وقد علم بصريح العقل أن الذهب ليس مثل الفضة ولا الخبز مثل التراب ولا الدم كالذهب فما يسمى في لغة العرب جسدا وجسما ونحو ذلك هو مما يعلم أنه ليس متماثلا بصريح العقل والحس فكيف بما هو أعم من ذلك مثل كونه يشار إليه أو كونه يقبل الأبعاد الثلاثة الطول والعرض والعمق مع أن هذه الألفاظ ليس **مرادهم** بها ما هو معناها في اللغة المعروفة فإن هؤلاء عندهم الحبة الواحدة كالعدسة والسمسمة بل الذرة التي قال الله فيها ﴿ إن الله لا يظلم مثقال ذرة ﴾ سورة النساء ٤٠ هي في اصطلاحهم طويلة عريضة عميقة

ومن المعلوم بالاضطرار من لغة العرب أنهم يقولون عن نوع الإنسان هذا طويل وهذا قصير وكذلك أعضاء الإنسان كيده

". (١)

"فنصيحتي لاخواني من المؤمنين الموحدين أن لا يقرع أبكار قلوبهم كلام المتكلمين ولا تصغي مسامعهم إلى خرافات المتصوفين بل الشغل بالمعايش أولى من بطالة المتصوفة والوقوف مع الظواهر أولى من توغل المنتحلة للكلام وقد خبرت طريقة الفريقين غاية هؤلاء الشك وغاية هؤلاء الشطح والمتكلمون عندي خير من المتصوفة لأن المتكلمين **مرادهم** مع التحقيق مزيد الشكوك في بعض الأشخاص ومؤدي المتصوفة إلى توهم الإشكال والتشبيه هو الغاية في الإبطال بل هو حقيقة المحال مما يسقط المشايخ من عيني وإن نبلوا في أعين الناس أقدارا وأنسابا وعلوما وأخطارا إلا قول القائل منهم إذا خوطب بمقتضى الشرع عادتي كذا وكذا يشير إلى طريقة قد قننها لنفسه تخرج عن سمت الشرع فذاك مختلق طريقة وكل مختلق مبتدع ولو كان في ترك النوافل لأن الاستمرار على ترك السنن خذلان قال أحمد رضي الله عنه وقد سئل

". (٢)

"الدليل الذي يستنبطونه من هذه الآية وهو الذي يسمونه دليل التمانع فشيء ليس يجري مجرى الأدلة الطبيعية ولا الشرعية أما كونه ليس يجري مجرى الطبع فلأن ما يقولون في ذلك ليس برهانا وأما كونه ليس شرعيا لا يجري مجرى الشرع فإن الجمهور لا يقدرون على فهم ما يقولون من ذلك فضلا عن أن يقع

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١١٢/٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٦٦/٨

لهم به إقناع وذلك أنهم قالوا لو كانا اثنين فأكثر لجاز أن يختلفا وإذا اختلفا لم يخل ذلك من ثلاثة أقسام لا رابع لها إما أن يتم مرادهما جميعا وإما أن لا يتم مراد أحدهما ويتم مراد الآخر وإما أن لا يتم مراد واحد منهما

قالوا ويستحيل أن لا يتم مراد واحد منهما لأنه لو كان الأمر كذلك لكان العالم لا موجودا ولا معدوما

ويستحيل أن يتم مرادهما جميعا لأنه كان يكون العالم موجودا معدوما معا

فلم يبق إلا أن يتم مراد أحدهما ويبطل مراد الآخر والذي بطلت إرادته عاجز والعاجز ليس بإله

". (١)

"فحول النظار وكما قد بسط الكلام عليه في غير هذا الموضع وأفردت مصنفا للتوحيد

وذلك أن هؤلاء النظار قالوا إذا قدر ربان متماثلان فإنه يجوز اختلافهما فيريد أحدهما أن يفعل ضد مراد الآخر وحينئذ إما أن يحصل مراد أحدهما أو كلاهما أو لا يحصل مراد واحد منهما

والأقسام الثلاثة باطلة فيلزم انتفاء الملزوم

أما الأول فلأنه لو وجد مرادهما للزم اجتماع الضدين وأن يكون الشيء الواحد حيا ميتا متحركا ساكنا قادرا عاجزا إذا أراد أحدهما أحد الضدين وأراد الآخر الضد الآخر

وأما الثاني فلأنه إذا لم يحصل مراد واحد منهما لزم عجز كل منهما وذلك يناقض الربوبية

وأيضا فإذا كان المحل لا يخلو من أحدهما لزم ارتفاع القسمين المتقابلين كالحركة والسكون والحياة والموت فيما لا يخلو عن أحدهما

وإن نفذ مراد أحدهما دون الآخر كان النافذ مراده هو الرب القادر والآخر عاجزا ليس برب فلا يكونان متماثلين

". (٢)

"

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣٥٢/٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٣٥٥/٩

وأرسطو ينكر علم الرب بشيء من الحوادث مطلقا وكلامه في ذلك وحججه من أفسد الكلام كما سنذكره إن شاء الله

ولكن ابن سينا وأمثاله زعموا أنه إنما يعلم الكليات والجزئيات يعلمها على وجه كلي وهؤلاء فروا من وقوع التغير في علمه

وأما من قبل أرسطو من المشائين فلا ريب أن في كلامهم ما هو خير وأقرب إلى الأنبياء من كلام أرسطو ولهذا نقل عنهم أنهم كانوا يقولون بحدوث الأفلاك وأن أرسطو أول من قال بقدمها من المشائين

وأما احتجاجه على إثبات علم الرب بالجزئيات بالإنذارات والمنامات فاستدلال ضعيف فإن ابن سينا وأمثاله يدعون أن ما يحصل للنفوس البشرية من العلم والإنذارات والمنامات إنما هو من فيض العقل الفعال والنفس الفلكية وإذا أرادوا أن يجمعوا بين الشريعة والفلسفة قالوا إن النفس الفلكية هي اللوح المحفوظ كما يوجد مثل ذلك في كلام أبي حامد في كتاب الإحياء والمضنون وغير ذلك من كتبه وكما يوجد في كلام من سلك سبيله من الشيوخ المتفلسفة المتصوفة يذكرون اللوح المحفوظ **ومرادهم** به النفس الفلكية ويدعون أن العارف قد يقرأ ما في اللوح المحفوظ ويعلم ما فيه

ومن علم دين الإسلام الذي بعث الله به رسله علم أن هذا من أبعد الأمور عن دين الإسلام كما قد بسط في موضع آخر إذ تنزيهه هنا للفلاسفة المشائين عن أن يكون هذا كلامهم هو تعصب جسيم منه لهم

". (١)

"إما أن العلم بالعلة التامة لا يستلزم العلم بالمعلول وإلا فلا يكون عالما علما تاما بالعلة التامة

وكلا المقدمتين يسلمون صحتها فكيف يجوز أن يسلم هاتين المقدمتين اللتين يقوم عليهما البرهان اليقيني من ينازع في نتيجتهما اللازمة عنهما بالضرورة وهل هذا إلا جهل بموجب البرهان القياسي في ذلك الذي هم دائما يقررونه مادة وصورة

الوجه الرابع أنهم يقولون إن جميع الحوادث مستندة إلى حركة النفس الفلكية ويقولون إن النفس الفلكية تعلم جزئيات حركات الفلك بل ادعى ابن سينا ومن اتبعه أنها تعلم جميع الحوادث لعلمها بأسبابها لأن سببها هو الحركة الفلكية والنفس الفلكية تعلم ذلك فتعلم المعلولات المسببة عنها وزعموا أن هذه

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣٩٨/٩

النفس هي اللوح المحفوظ التي أخبرت به الأنبياء وأن المكاشفات التي تحصل في النوم واليقظة للأنبياء وغيرهم هي لاتصال نفوسهم بهذه النفس الفلكية

وأبو حامد ذكر هذا المعنى موافقة لهم في طائفة من كتبه واتبعه على ذلك طائفة من المتصوفة وصاروا يدعون الأخذ من اللوح المحفوظ ومنهم من يعرف مرادهم باللوح المحفوظ ومنهم من لا يعرف ذلك كما وقع ذلك في كلام غير واحد من متأخري الصوفية أتباع أبي حامد والمتفلسفة

هذا مع أن حركة الفلك ليست هي العلة التامة في حدوث الحوادث بل يفيض من العقل الفعال ما يفيض من الصور عند استعداد القوابل بحسب الحركة الفلكية فهل ما يقوله هؤلاء في علم الرب وعلم النفس الفلكية التي ادعوا أنها اللوح المحفوظ إلا من أعظم الأقوال

(١) ".

" ويقول من يقول منهم مأثور عن ابن عباس وغيره أنه لا يتبعض فينفصل بعضه عن بعض وهم متفقون على أنه لا يمكن تفريقه ولا تجزيه بمعنى انفصال شيء منه عن شيء وهذا القول هو الذي يؤثر عن سلف الأمة وأئمتها وعليه أئمة الفقهاء وأئمة أهل الحديث وأئمة الصوفية وأهل الاتباع المحض من الحنبلية على هذا القول يحافظون على الألفاظ المأثورة ولا يطلقون على الله نفيا وإثباتا إلا ما جاء به الأثر وما كان في معناه

وصنف ثالث يثبتون هذه الصفات ويثبتون ما ينفيه النفاة لها ويقولون هو جسم لا كالأجسام ويثبتون المعاني التي ينفيها أولئك بلفظ الجسم وهذا قول طوائف من أهل الكلام المتقدمين والمتأخرين

وصنف رابع يصفونه مع كونه جسما بما يوصف به غيره من الأجسام فهذا قول المشبهة الممثلة وهم الذين ثبت عن الأمة تبديعهم وتضليلهم

فلفظ الجسم لم يتكلم به أحد من الأئمة والسلف في حق الله لا نفيا ولا إثباتا ولا ذموا أحدا ولا مدحوه بهذا الاسم ولا ذموا مذهبا ولا مدحوه بهذا الاسم وإنما تواتر عنهم ذم الجهمية الذين ينفون هذه الصفات وذم طوائف منهم كالمشبهة وبينوا مرادهم بالمشبهة

وأما لفظ الجزء فما علمت أنه روي عن أحد من السلف نفيا ولا إثباتا ولا أنه أطلقه على الله أحد من الحنبلية ونحوهم في الإثبات كما لا أعلم أن أحدا منهم أطلق عليه لفظ الجسم في الإثبات وإن كان

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٠/١٨٩

أهل الإثبات لهذه الصفات منهم ومن غيرهم من يثبت المعاني التي يسميها منازعوهم تجسيما وتجزئة وتبعيضا وتركيبا وتأليفا ويذكرون عنهم أنهم مجسمة بهذا الاعتبار لإثباتهم الصفات التي هي أجسام في اصطلاح المنازع ." (١)

" فاطر السموات والأرض وإنما كان النزاع في عبادة غير الله واتخاذه ربا فكانوا يعبدون الكواكب السماوية ويتخذون لها أصناما أرضية

وقوله لا أحب الآفلين فالآفل هو الذي يغيب تارة ويظهر تارة فليس هو قائم على عبده في كل وقت والذين يعبدون ما سوى الله من الكواكب ونحوها ويتخذونها أوثانا يكونون في وقت البزوغ طالبين سائلين وفي وقت الأفول لا يحصل مقصودهم ولا ومرادهم فلا يجلبون منفعة ولا يدفعون مضرة ولا ينتفعون إذ ذاك بعبادة فبين ما في الآلهة التي تعبد من دون الله من النقص وبين ما لربه فاطر السموات والأرض من الكمال بأنه الخالق الفاطر العليم السميع البصير والهادي الرازق المحيي المميت

ففي الجملة الاحتجاج بلفظ التغير إن كان سمعيا فالأفول ليس هو التغير وإن كان عقليا فإن أريد بالتغير الذي يمتنع على الرب محل النزاع لم يحتج به وإن أريد به مواقع الإجماع فلا منازعة فيه

ولما فسر هؤلاء الأفول بالحركة وفتحوا باب تحريف الكلم عن مواضعه دخلت الملاحدة من هذا الباب ففسر ابن سينا وأمثاله من الملاحدة الأفول بالإمكان الذي ادعوه حيث قالوا أن الأفلاك قديمة أزلية وهي مع ذلك ممكنة وكذلك ما فيها من الكواكب والنيرين قالوا فقول إبراهيم لا أحب الآفلين أي لا أحب الممكن المغلول وإن كان قديما أزليا وأين في لفظ الأفول ما يدل على هذا المعنى ولكن هذا ." (٢)

"حيث قلنا بصحة شرط سكنى الدار والبلد ونحو ذلك لم يجب الوفاء به على الزوج صرح به الأصحاب؛ لكن يستحب الوفاء به، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد. ومال الشيخ تقي الدين رحمه الله إلى وجوب الوفاء بهذه الشروط، ويجبره الحاكم على ذلك(١) قال: والظاهر أن مرادهم صحة الشرط في الجملة بمعنى ثبوت الخيار لها بعدمه؛ لا أنه يلزمها؛ لأنه شرط لحقها لمصلحتها لا لحقه لمصلحته حتى يلزم في حقها. ولهذا لو سلمت نفسها من شرطت دارها فيها أو في داره لزم.اهـ(٢)

فأما إن أراد نقلها وطلب منها ذلك فقال القاضي في «الجامع»: لها الفسخ بالعزم على الإخراج. وضعفه الشيخ تقي الدين، وقال: العزم المجرد لا يوجب الفسخ، إذ لا ضرر فيه(٣).

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٤٧/١

(٢) بيان تلبيس الجهمية، ٥٣١/١

وعليه بطلان نكاح الشغار من اشتراط عدم المهر. فإن سموا مهرًا صح. وقياس المذهب أنه شرط لازم؛ لأنه شرط استحل به الفرج، ولولا لزومه لم يكن قول المجيب والقابل مصححًا لنكاح الأول(٤).

نـكاح المحلل حرام بإجماع الصحابة عمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وغيرهم رضي الله عنهم، حتى قال عمر رضي الله عنه: والله لا أوتى بمحلل ولا محلل له إلا رجمتهما. وقال عثمان: لا نكاح إلا نكاح رغبة؛ لا نكاح دلسة. وقال ابن عباس رضي الله عنهما لما قال له رجل: أرأيت إن تزوجتها ومطلقها لا يعلم أحلها له ثم أطلقها؟ فقال: من يخادع الله يخدعه لا يزالا زانيين وإن مكثا عشرين سنة إذا علم الله من قلبه أنه يريد أن يحلها.

وقد «لعن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – المحلل والمحلل له» قال الترمذي: حديث صحيح.

وقد اتفق أئمة الفتوى على أنه إذا شرط التحليل في العقد كان باطلاً، وبعضهم لم يجعل للشرط المتقدم ولا للعرف المطرد تأثيرًا.

---

(١) إنصاف ٨/ ١٥٧، ١٥٨ ف ٢/ ١٩٠.

(٢) إنصاف ٨/ ١٥٦ ف ٢/ ٢٩٠.

(٣) الإنصاف ٨/ ١٥٧، ١٥٨ ف ٢/ ٢٩٠.

(٤) اختيارات ٢١٨ زيادة إيضاح ف ٢/ ٢٩٠.." (١)

"ص –٩٠– وقسما يؤمنون بما أنزل إليه وما أنزل إلى من قبله ولا يؤمنون بالغيب وهذا باطل عند جميع الأمم المؤمنين واليهود والنصارى فإن الإيمان بما أنزل إليه وإلى من قبله يتضمن الإيمان بالغيب والإيمان بالغيب لا يتم إلا بالإيمان بجميع ما أنزله الله تبارك وتعالى.

والمسلمون لا يستجيز أحد منهم التكذيب بشيء مما أنزل على من قبل محمد صلى الله عليه وسلم لكن الاحتجاج بذلك عليهم يحتاج إلى ثلاث مقدمات:إحداها: ثبوت ذلك على الأنبياء عليهم السلام.

والثانية: صحة الترجمة إلى اللسان العربي أو اللسان الذي يخاطب فيه كالرومي والسرياني فإن لسان موسى وداود والمسيح وغيرهم من أنبياء بني إسرائيل كانت عبرانية ومن قال إن لسان المسيح كان سريانيا أو روميا فقد غلط.

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/١٣٧

والثالثة: تفسير ذلك الكلام ومعرفة معناه.
فلهذا كان المسلمون لا يردون شيئا من الحجج بتكذيب أحد من الأنبياء في شيء قاله ولكن قد يكذبون الناقل عنهم أو يفسرون المنقول عنهم بما أرادوه أو بمعنى آخر على وجه الغلط.
وإن كان بعض المسلمين قد يغلط في تكذيب بعض النقل أو تأويل بعض المنقول عنهم فهو كما يغلط من يغلط منهم ومن سائر أهل الملل في التكذيب على وجه الغلط ببعض ما ينقل عمن يقر بنبوته أو في تأويل المنقول عنه.
وهذا بخلاف تكذيب نفس النبي فإنه كفر صريح بخلاف أهل الكتاب فإنه لا يتم **مرادهم** إلا بتكذيبهم ببعض ما أنزل الله ومتى كذب بكلمة واحدة مما أخبر به من قال إنه رسول الله بطل احتجاجه بسائر كلامه فكانت حجتهم التي يحتجون بها داحضة وذلك أن الذي يقول إنه رسول الله إما أن يكون صادقا في قوله إني رسول الله وفي جميع ما يخبر به عن الله وإما أن يكون كاذبا ولو في كلمة واحدة عن الله.
فإن كان صادقا في ذلك امتنع أن يكذب على الله في شيء مما يبلغه عن الله فإن من كذب على الله ولو في كلمة واحدة كان ممن افترى على الله الكذب ولم يكن رسولا من." (١)
"ص -٤٨٤- فصل.
وإذا تبين للخاصة والعامة ممن آمن بمحمد ومن كفر به أنه كان مصدقا لما بين يديه من الكتب والأنبياء مصدقا للتوراة والإنجيل شاهدا بأن موسى عليه السلام ومن كان متبعا له على الحق وأن المسيح عليه السلام ومن اتبعه على الحق وإن كان يكفر جميع اليهود والنصارى وغيرهم ممن بلغته رسالته ولم يؤمن به وشهد عليهم بأنهم حرفوا كثيرا من معاني التوراة والإنجيل قبل نبوته وأن أهل الكتاب كلهم مع المسلمين يشهدون أيضا بأن كثيرا من معاني التوراة والإنجيل حرفها كثير من أهل الكتاب لم يجز لأحد من أهل الكتاب أن يحتج بقول محمد على صحة دينهم الذي شهد محمد بأنه باطل مبدل منسوخ وأهله من أهل النار كما تقدم بسطه.
وإذا قالوا نحن نذكر ذلك لنبين تناقضه حيث صدقها وهي تناقض بعض ما أخبر به أو لنبين أن ما أخبرت به الأنبياء قبله يناقض خبره فيكون ذلك قدحا فيما جاء به أجاب المسلمون عن هذا بعدة طرق.
أحدها: أن يقولوا أما مناقضة بعض خبره لبعض كما يزعمه هؤلاء من أن كتابه يمدح أهل الكتاب مرة ويذمهم أخرى وأنه يصدق الكتب المنزلة تارة ويذمها أخرى فهذا قد ظهر بطلانه فإنه إنما مدح من اتبع

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٥٨/٢

موسى والمسيح على الدين الذي لم يبدل ولم ينسخ.

وأما من اتبع الدين المبدل المنسوخ فقد كفره.

فأما دعواهم مناقضة خبره لخبر غيره فيقال هو مصدق للأنبياء فما أخبروا به.

وأما ما بدل من ألفاظهم أو غيرها بالترجمة أو فسر بغير **مرادهم** فلم يصدقه ويقال أيضا إن نبوة محمد تثبت بمثل ما تثبت به نبوات الأنبياء قبله وبأعظم من ذلك كما قد بسط في موضع آخر وبين أن التكذيب بنبوة محمد مع التصديق بنبوة غيره في غاية التناقض والفساد وانه ما من طريق يعلم بها نبوة غيره إلا ونبوته تعلم بمثل تلك." (١)

"ص -٧٣- هم الذين مدحهم الله قوله: ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾.

فأهل الكتاب بعد النسخ والتبديل ليسوا ممن آمن بالله ولا باليوم الآخر وعمل صالحا كما قال تعالى: ﴿قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون﴾.

وقد تقدم أنه كفر أهل الكتاب الذين بدلوا دين موسى والمسيح وكذبوا بالمسيح أو بمحمد في غير موضع وتلك آيات صريحة ونصوص كثيرة وهذا متواتر معلوم بالاضطرار من دين محمد.

ولكن هؤلاء النصارى سلكوا في القرآن ما سلكوه في التوراة والإنجيل يدعون النصوص المحكمة الصريحة البينة الواضحة التي لا تحتمل إلا معنى واحدا ويتمسكون بالمتشابه المحتمل وإن كان فيه ما يدل على خلاف **مرادهم** كما قال تعالى: فيهم وفي أمثالهم: ﴿هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولو الألباب﴾.." (٢)

"ص -١٢٤- إنك أنت العليم الحكيم﴾.

ثم قال تعالى: ﴿وسع كرسيه السماوات والأرض ولا يؤوده حفظهما﴾ أي لا يكرثه ولا يثقل عليه فبين بذلك كمال قدرته وأنه لا يلحقه أدنى مشقة ولا أيسر كلفة في حفظ المخلوقات كما قال تعالى: في الآية الأخرى: ﴿ولقد خلقنا السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام وما مسنا من لغوب﴾.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٥٧/٣

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٨٨/٤

بين بذلك كمال قدرته وأنه لا يلحقه اللغوب في الأعمال العظيمة مثل خلقه السماوات والأرض كما يلحق المخلوق اللغوب إذا عمل عملا عظيما واللغوب الانقطاع والإعياء وهذا باب واسع مبسوط في موضع آخر.
والمقصود هنا أنه موصوف بصفات الكمال التي يستحقها بذاته ويمتنع اتصافه بنقائضها وإذا وصف بالسلوب فالمقصود هو إثبات الكمال وهؤلاء قالوا قد وصفناه بالحياة لننفي عنه الموت كما قالوا هو شيء لننفي العدم عنه والحياة صفة كمال يستحقها بذاته والموت مناقض لها فلم يوصف بالحياة لأجل نفي الموت بل وصفه بالحياة يستلزم نفي الموت فينفي عنه الموت لأنه حي لا يثبت له الحياة لنفي الموت وكذلك لتثبت له أنه شيء موجود وذلك يستلزم نفي العدم عنه لا أن إثبات وجوده لأجل نفي العدم بل نفي العدم عنه لأجل وجوده كما أن نفي الموت عنه لأجل حياته وكذلك قولهم قلنا إنه شيء لا كالأشياء المخلوقة وذلك لننفي العدم عنه لكن كان **مرادهم** والله أعلم وإن كانت عبارتهم قاصرة إثبات الوجود ونفي العدم وإثبات الحياة ونفي الموت.." (١)

"ص -١٧٢- به التلازم والاشتراط فإن وجود المجموع مستلزم لوجود أجزائه وهو مشروط بذلك.
ومنها أن لفظ الجزء ليس **مرادهم** جزءا مباينا للجملة فإن جزء الجملة ليس مباينا لها.
ومنها لفظ الغير فإنه يراد بالغيرين ما يجوز مباينة أحدهما لصاحبه أو مفارقته له بزمان أو مكان أو وجود ويراد بهما ما يجوز العلم بأحدهما دون الآخر وبعض المجموع وصفة الموصوف لا يجب أن تفارقه وتباينه بل قد يجوز أن تباينه ويجوز أن لا تباينه.
فصفات الرب عز وجل اللازمة له لا يجوز أن تفارقه وتباينه وحينئذ فمن الناس من لا يسميها غيرا له ومن سماها غيرا له فذاته مستلزمة لها ليست الصفات فاعلة للذات ولا علة موجبة لها.
ولفظ واجب الوجود يراد به الموجود بنفسه الذي لا فاعل له ولا علة فاعلة له وذات الرب عز وجل وصفاته واجبة الوجود بهذا الاعتبار ويراد به مع ذلك المستغني عن محل يقوم به والذات بهذا المعنى واجبة دون الصفات ويراد به ما لا تعلق له بغيره وهذا لا حقيقة له فإن الرب تعالى له تعلق بمخلوقاته لا سيما عند هؤلاء الفلاسفة الدهرية الذين يقولون إنه موجب بذاته للأفلاك مستلزم لها فيجعلونه ملزوما لمفعولاته فكيف ينكرون أن تكون ذاته ملزومة لصفاته.
وهؤلاء المتفلسفة اليونانيون الذين يسمون المشائين أتباع أرسطو صاحب التعاليم المنطق الطبيعي والرياضي والإلهي يقولون إن موضوع العلم الطبيعي متعلق بالمادة في الذهن والخارج من الجسم وأحكامه.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ١٥٢/٤

والثاني: الرياضي وهو متعلق بالمادة في الخارج لا في الذهن فإنه لا يوجد عددا ولا مقدارا في الخارج إلا في جسم في الخارج أو عرض معدود أو مقدر منفصل بخلاف الذهن فإنه يجرد أعدادا ومقادير مجردة عن المعدودات والمقدرات.

والثالث: الذي يسمونه علم ما بعد الطبيعة باعتبار السلوك العلمي وهو علم ما قبلها باعتبار الوجود العيني ويسمونه أيضا العلم الإلهي وموضوعه عندهم المجرد عن المادة في الذهن والخارج وهو الموجود من حيث هو." (١)

"ص -١٧٣- وانقسام الجوهر إلى جسم وغير جسم وانقسام الجسم إلى المادة والصورة والعقول والنفوس والعلة الأولى يسميها أرسطو وأتباعه جوهرا ولا يسميها واجب الوجود وأما متأخروهم كابن سينا وأتباعه يسمونها واجب الوجود ولا يسمونها جوهرا والكلام على هؤلاء مبسوط في موضع آخر إذ المقصود هنا أن هذه الأمور التي يقولون هي موضوع العلم الإلهي وهي المجردة عندهم عن المادة في الذهن والخارج هي عند التحقيق وجودها في الأذهان لا في الأعيان.

فإن الوجود العام الكلي لا يوجد عاما كليا إلا في الأذهان لا في الأعيان كما أن الإنسان العام الكلي والحيوان العام الكلي لا يوجد عاما كليا إلا في الأذهان لا في الأعيان.

وقد بسط الكلام على هؤلاء في غير هذا الموضع وبين أن اليهود والنصارى بعد النسخ والتبديل أقرب إلى الحق في الأمور الإلهية منهم.

وهذه الأمور مبسوطة في موضع آخر ولكن نبهنا عليها لتعلقها هنا بقول هؤلاء النصارى إن صفات الرب الثلاث هي جوهرية دون غيرها وأنهم إن عنوا بذلك ما يعنيه هؤلاء بالذاتية فقولهم باطل مبني على أصل باطل.

فإن تفريق هؤلاء اليونان في الصفات اللازمة بين الذاتي والعرضي اللازم للموجود والعرضي اللازم للماهية والعرضي اللازم للموصوف فرق باطل وقد ذكروا ثلاث فروق كلها باطلة كما تقدم.

الأول الوسط.

والفرق الثاني تقدم الذاتي ذهنا ووجودا بخلاف اللازم العرضي.

والثالث توقف الحقيقة على الذات.

وقد تبين بطلان هذا في غير هذا الموضع.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٤/٢٠٥

والنصارى ليس مرادهم بالجوهرية ما يريده هؤلاء بالذاتية فلهذا لم نبسط الكلام عليه بل يقولون إن الثلاثة جواهر وهؤلاء المنطقيون يفرقون بين اللازم للماهية واللازم لوجودها." (١)

"ص -٢٠٣- تطلع وتغرب وإنما مراده ما يقصد بالخط واللفظ ويراد بهما وهو المدلول المطابق لهما وكذلك قد يرى اسم الله مكتوبا في كتاب ومعه اسم صنم فيقول آمنت بهذا وكفرت بهذا ومراده أنه مؤمن بالله كافر بالصنم فيشير إلى اسمه المكتوب ومراده المسمى بهذا الاسم وكذلك إذا سمع من يذكر أسماء الله الحسنى قال هذا رب العالمين ومراده المسمى بتلك الأسماء ومن هذا قول أنس بن مالك كان نقش خاتم النبي ثلاثة أسطر محمد رسول الله محمد سطر ورسول سطر والله سطر.

ومراده بهذه الأسماء الخط لهذا وهذا وهذا لا اللفظ ولا المسمى.

ومما يشبه هذا ما يرى في المرآة أو الماء مثل أن يرى الشمس أو غيرها في ماء أو مرآة فيشار إلى المرئي فيقال هذا الشمس وهذا وجهي أو وجه فلان وليس مراده أن نفس الشمس أو وجهه أو وجه فلان حل في الماء أو المرآة ولكن لما كان المقصود بتلك الرؤية هو الشمس وهو الوجه ذكره ثم قد يقال رآه رؤية مقيدة في الماء أو المرآة وقد يقال رآه بواسطة الماء والمرآة وقد يقال رأى مثاله وخياله المحاكي له ولكن المقصود بالرؤية هو نفسه ومثل هذا كثير.

ومعلوم أن ما في القلوب من المثال العلمي المطابق للمعلوم أقرب إليه من اللفظ واللفظ أقرب من الخط فإذا كان قد يشار إلى اللفظ والخط والمراد هو نفسه وإن لم يكن الخط واللفظ هو ذاته بل به ظهر وعرف فلأن يشار إلى ما في القلب ويراد به المعروف الذي ظهر للقلب وتجلى للقلب وصار نوره في القلب بطريق الأولىوالعقلاء إنما تتوجه قلوبهم إلى المقصود المراد دون الوسائل ويعبرون بعبارات تدل على ذلك لظهور مرادهم بها كما يقولون لمن يعرف علم غيره أو لمن يأمر بأمره ويخبر بخبره هذا فلان فإذا كان مطلوبهم علم عالم أو طاعة أمير فجاء نائبه القائم مقامه في ذلك قالوا هذا فلان أي المطلوب منه هو مع هذا فالاتحاد المقصود بهما يعبرون عن أحدهما بلفظ الآخر.

كما يقال عكرمة.." (٢)

"ص -٢٠٤- هو ابن عباس وأبو يوسف هو أبو حنيفة ومن هذا الباب ما يذكر عن المسيح عليه السلام أنه قال أنا وأبي واحد من رآني فقد رأى أبي.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٢٠٧/٤

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٢٤٣/٤

وقوله تعالى فيما حكاه عن رسوله: "عبدي مرضت فلم تعدني عبدي جعت فلم تطعمني" ويشبهه قوله: ﴿إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله﴾.

فينبغي أن يعرف هذا النوع من الكلام فإنه تنحل به إشكالات كثيرة فإن هذا موجود في كلام الله ورسله وكلام المخلوقين في عامة الطوائف مع ظهور المعنى ومعرفة المتكلم والمخاطب أنه ليس المراد أن ذات أحدهما اتحدت بذات الآخر.

بل أبلغ من ذلك يطلق لفظ الحلول والاتحاد ويراد به معنى صحيح كما يقال فلان وفلان بينهما اتحاد إذا كانا متفقين فيما يحبان ويبغضان ويواليان ويعاديان فلما اتحد **مرادهما** ومقصودهما صار يقال هما متحدان وبينهما اتحاد ولا يعني بذلك أن ذات هذا اتحدت بذات الآخر كاتحاد النار والحديد والماء واللبن أو النفس والبدن وكذلك لفظ الحلول والسكنى والتخلل وغير ذلك كما قيل.

قد تخللت مسلك الروح مني وبذا سمى الخليل خليلا." (١)

"ص -٢٣٨- ومعلوم أن ذات الله تبارك وتعالى ليست الذي في قلبه بل في قلبه مثاله العلمي ومعرفته ومحبته فغاب بذلك عن نفسه هذا وإن كان يقوله الغالط فيقول من ليس بغالط الله في قلب فلان وفلان ما عنده إلا الله ومن أراد الله فليذهب إلى فلان وليس **مرادهم** أن ذات الله في قلبه بل مثاله العلمي ومعرفته وذكره ومحبته وأنه لا يعبد إلا الله ولا يرجو إلا إياه ولا يخاف إلا إياه ولا يعمل إلا لله ولا يأمر إلا بطاعته فيفنى بعبادته عن عبادة ما سواه وبطاعته عن طاعة ما سواه وبمحبته عن محبة ما سواه.

فما قيل في المسيح عليه السلام وأمثاله من هذا فهو حق لكن لا اختصاص للمسيح بهذا.

وإذا كان مثل هذا الكلام كثيرا موجودا في كلام الأنبياء وغيرهم بل هو المعروف في كلامهم ولا يوجد قط على أحد من الأنبياء أنه جعل ذات الله في قلب أحد من البشر علم أن النصارى تركوا المحكم من كلام الأنبياء عليهم السلام وتمسكوا بالمتشابه كأمثالهم من الضلال فاشتبه عليهم المعلوم بالقلوب المذكور بالألسن بالموجود في نفسه فظنوا أن نفس المثال العلمي هو الموجود العيني كما يظن ذلك كثير من الغالطين وهؤلاء يقولون بالحلول تارة وبالاتحاد أخرى ولا يفرقون بين حلول الإيمان والمعرفة والمحبة والمثال العلمي في القلب وبين حلول الذات المعلومة المحبوبة.

ولهذا يعتقد كثير من هؤلاء أنهم يكلمون الله ويكلمهم ويقول أحدهم أوقفني وقال لي وقلت له وتكون مخاطبته ومناجاته مع هذا المثال العلمي بحسب ما عندهم من الاعتقاد في الله تعالى وكثير منهم يتمثل له

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٢٤٤/٤

الشيطان ويقول أنا ربك فيخاطبه ويظنه ربه وإنما هو الشيطان.
ومنهم من يرى عرشا عليه نور أو يرى ما يظنه الملائكة وهم شياطين وذلك شيطان.
وكثير من هؤلاء يظن أنه أفضل من الأنبياء وأنه يدخل إلى الله بلا إذن خلاف الأنبياء ويكون ذلك الإله الذي يعتقده هو الشيطان والدين لا يتمثل لهم الشيطان يخاطب أحدهم من في قلبه فتخاطبه تلك." (١)

"ص -٢٦٩- به المسيح كما لا يجوز أن يقال عصى آدم ويراد به المسيح وأيضا فإنه قال ها آدم قد صار كواحد منا هذه إشارة إلى أمر قد كان في الزمن الماضي ليس هو إشارة إلى ما سيكون بعد ذلك بألوف من السنين وإن أرادوا أن الله قال لابنه الذي هو كلمته وروحه وهذا هو مرادهم كقولهم إنه قال هذا القول يستهزئ بآدم أي أنه طلب أن يصير كواحد منا صار هكذا عريانا مفتضحا ويكون شبهتم قوله منا لأنه عبر بصيغة الجمع وكذلك إن أرادوا هذا بقوله نخلق بشرا على صورتنا وشبهنا فاحتجوا على التثليث بصيغة الجمع وهذا مما احتج به نصارى نجران على النبي فاحتجوا بقوله تعالى: إنا نحن قالوا وهذا يدل على أنهم ثلاثة وكان هذا من المتشابه الذي اتبعوه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وتركوا المحكم المبين الذي لا يحتمل إلا واحدا فإن الله في جميع كتب الإلهية قد بين أنه إله واحد وأنه لا شريك له ولا مثل له.
وقوله إنا نحن لفظ يقع في جميع اللغات على من كان له شركاء وأمثال وعلى الواحد المطاع العظيم الذي له أعوان يطيعونه وإن لم يكونوا شركاء ولا نظراء والله تعالى خلق كل ما سواه فيمتنع أن يكون له شريك أو مثل والملائكة وسائر العالمين جنوده تعالى.
قال تعالى: ﴿وما يعلم جنود ربك إلا هو﴾ وقال تعالى: ﴿ولله جنود السماوات والأرض وكان الله عزيزا حكيما﴾.
فإذا كان الواحد من الملوك يقول إنا ونحن ولا يريدون أنهم ثلاثة ملوك فمالك الملك رب العالمين رب كل شيء ومليكه هو أحق بأن يقول إنا ونحن مع أنه ليس له شريك ولا مثيل بل له جنود السماوات والأرض وأيضا فمن المعلوم أن آدم لم يطلب أن يصير مثل الله ولا مثل صفاته كعلمه وحياته وأيضا فليس في ظاهر اللفظ أن الله خاطب صفاته بتلك.
وأيضا فالصفة القائمة بالموصوف لا تخاطب ولا تخاطب وإنما يخاطب." (٢)

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٢٨٣/٤

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٣١٧/٤

"ص -٢٨٤- ذلك من كلامهم ما هو صريح بإثبات ثلاثة آلهة فينقضون كلامهم بعضهم ببعض ويقولون من الأقوال المتناقضة ما يعلم بطلانه كل عاقل تصوره.

وهذا لا ينضبط لهم قول مطرد كما يقول من يقول من عقلاء الناس إن النصارى ليس لهم قول يعقله عاقل وليس أقوالهم منصوصة عن الأنبياء فليس معهم لا سمع ولا عقل كما قال الله تعالى عن أصحاب النار: ﴿لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير﴾.

وهم أيضا يبطنون خلاف ما يظهرون ويفهم جمهور الناس من مقالاتهم خلاف ما يزعم بعضهم أنه مرادهم فإنه قد تقدم آنفا من استدلالهم بالتوراة وقوله وكلم الله موسى من العليقة قائلا أنا إله إبراهيم وإله إسحاق وإله يعقوب قالوا ولم يقل أنا إله إبراهيم وإسحاق ويعقوب بل كرر اسم آله ثلاث دفوع قائلا أنا إله وإله وإله لتحقق مسألة الثلاث أقانيم في لاهوته فيقال لهم وإن كان هذا التكرير لا يقتضي إلا إثبات إله واحد فلا حجة لكم فيه كما لو قال أنا إله إبراهيم وإسحاق ويعقوب وإن كان يقتضي إثبات ثلاثة آلهة فقد أثبتم ثلاثة آلهة وأنتم تقولون لا نثبت إلا إلها واحدا وإن كان المعنى إنه إله واحد موصوف بأنه معبود إبراهيم ومعبود إسحاق ومعبود يعقوب فلا حجة لكم فيه على التثليث والأقانيم بحيث تجعلون الأقنوم اسما للذات مع صفة والذات واحدة فالتعدد فيالصفات لا في الذات ولا يمكن أن تتحد صفة دون أخرى ولا دون الذات فيمتنع اتحاد أقنوم وحلوله بشيء من المخلوقات دون الأقنوم الآخر.

الوجه الثالث: قولهم وهو الذي نقوله أب وابن وروح القدس قد تقدم أن هذا القول هم معترفون بأنهم لم يقولوه ابتداء ولا علموا بالعقل التثليث الذي قالوه في امانتهم ثم عبروا عنه بهذه العبارة بل هذه العبارة منقولة عندهم في بعض الأناجيل أن المسيح عليه الصلاة والسلام أمر أن يعمدوا الناس بها وحينئذ فالواجب إذا كان المسيح قالها أن ينظر." (١)

"ص -٢٩٤- المقصود بالثاني مثل من بلغ كلام غيره فكلام المبلغ هو المقصود بالتبليغ.

وصفات المبلغ كحركته وصوته التي بها يحصل التبليغ ليس هو نفس المقصود وإذا قيل هذا كلام المبلغ عنه فالإشارة إلى حقيقة الكلام المقصود بالتبليغ لا إلى ما يختص به المبلغ من أفعاله وصفاته ولهذا شبه الناس من قال بحلول صفة الرب في عبده بالنصارى القائلين بالحلول وهو شبيه بهم من بعض الوجوه.

لكن النصارى لا يقولون بحلول صفة مجردة بل بحلول الأقنوم الذي هو ذات متصفة بالصفة ويقولون إن المسيح خالق ورازق وهو خالق آدم ومريم وهو ولد آدم ومريم وهو خالق لهم بلاهوته ابن لهما بناسوته.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٣٣٣/٤

ويقولون هو ابن الله وهو الله بلاهوته ويقولون أيضا باللاهوت والناسوت لأجل الاتحاد والله كفرهم بقولهم﴿إن الله هو المسيح ابن مريم﴾ ونحو ذلك.

وإن أرادوا بتمثيلهم بصفات الشمس والنار والنفس التمثيل بنفس ما يقوم بالشمس والنار وال نفس من الضوء والحياة والنطق وجعلوا ما يثبتونه من الأب والابن وروح القدس صفات الله كما أن هذهصفات لهذه المخلوقات.

قيل لهم أولا لم يعبر أحد من الأنبياء عليهم السلام عن صفات الله باسم الأب والابن وروح القدس فليس لكم إذا وجدتم في كلام المسيح عليه السلام أو غيره من الأنبياء ذكر الإيمان بالأب والابن وروح القدس أن تقولوا **مرادهم** بذلك صفة الله التي هي الكلمة والعلم ولا حياة الله إذ كانوا لم يريدوا هذا المعنى بهذا اللفظ وإنما أرادوا باسم الابن وروح القدس ما هو بائن عن الله عز وجل.

والبائن عن الله ليس صفة لله فضلا عن أن يكون هو الخالق فضلا عن أن يكون البشر المتحد به خالقا فقد ضللتم ضلالا بعد ضلال ضلالا حيث جعلتم مراد المسيح وغيره بالابن وروح القدس صفة الرب ثم ضلالا ثانيا حيث جعلتم الصفة خالقا وربا ثم ضلالا ثالثا حيث جعلتم الصفة تتحد ببشر هو عيسى ويسمى المسيح ويكون هو ا لخالق رب العالمين فضللتم في الحلول ضلالا." (١)

"ص -٣٢٧- وإما من جهة نسبتهم إلى الأنبياء ما لم يقولوه من أقوال كذبت عليهم ومن جهة ترجمة أقوالهم بغير ما تستحقه من الترجمة وتفسيرها بغير ما تستحقه من التفسير الذي دل عليه كلام الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين فإنه يجب أن يفسر كلام المتكلم بعضه ببعض ويؤخذ كلامه هاهنا وهاهنا وتعرف ما عادته يعينه ويريده بذلك اللفظ إذا تكلم به وتعرف المعاني التي عرف أنه أرادها في موضع آخر فإذا عرف عرفه وعادته في معانيه وألفاظه كان هذا مما يستعان به على معرفة مراده.

وأما إذا استعمل لفظه في معنى لم تجر عادته باستعماله فيه وترك استعماله في المعنى الذي جرت عادتة باستعماله فيه وحمل كلامة على خلاف المعنى الذي قد عرف أنه يريده بذلك اللفظ بجعل كلامه متناقضا وترك حمله على ما يناسب سائر كلامه كان ذلك تحريفا لكلامه عن موضعه وتبديلا لمقاصده وكذبا عليه.

فهذا أصل من ضل في تأويل كلام ال أنبياء على غير **مرادهم** فإذا عرف هذا فنقول.

الجواب عما ذكروه هنا من وجوه.

أحدها أن الله لم يذكر عن المسيح خلقا مطلقا ولا خلقا عاما كما ذكر عن نفسه تبارك وتعالى فأول ما

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٣٤٤/٤

أنزل الله على نبيه محمد: ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الأنسان من علق اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم علم الأنسان ما لم يعلم﴾ وقال تعالى: سورة الحشر ﴿ هو الله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم هو الله الذي لا إله إلا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر سبحان الله عما يشركون هو الله الخالق البارئ المصور له الأسماء الحسنى﴾.

فذكر نفسه بأنه الخالق البارئ المصور ولم يصف قط شيئا من المخلوقات بهذا لا ملكا ولا." (١)

"ص -٣٨٨- وتلك الألفاظ موجودة في كلام الأنبياء عليهم السلام لها معان أخر ويجعل تلك الألفاظ دالة على معانيه التي رآها ثم يجعل الألفاظ التي تكلمت بها الأنبياء وجاءت بها الكتب الإلهية أرادوا بها معانيه هو وهكذا فعل سائر أهل الإلحاد في سائر الكتب الإلهية كما فعلته النصارى مثل ما عمدت الملاحدة المتبعون لفلاسفة اليونان القائلون بأن هذه الأفلاك قديمة أزلية لم تزل ولا تزال وأن الله لم يتكلم بالتوراة ولا غيرها من الكتب الإلهية ولا هو عالم بالجزئيات لا بموسى بن عمران ولا بغيره ولا هو قادر أن يفعل بمشيئه ولا يقيم الناس من قبورهم فقالوا خلق وأحدث وفعل وصنع ونحو ذلك يقال على الإحداث الذاتي والإحداث الزماني.

فالأول: هو إيجاب العلة لمعلولها المقارن لها في الزمان.

والثاني: إيجاد الشيء بعد أن لم يكن ثم قالوا ونحن نقول إن الله خلق السماوات والأرض وما بينهما وأحدث ذلك وأبدعه وصنعه كما أخبرت بذلك الأنبياء عليهم السلام لكن مرادهم بذلك الإحداث الذاتي وهو أن ذلك معلوم له لم يزل معه.

فيقال لهم لم يستعمل أحد من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام بل ولا أحد من سائر الأمم لفظ الخلق والإحداث إلا فيما كان بعد عدمه وهو ما كان مسبوقا بعدمه ووجود غيره ومعنى هذا اللفظ معلوم بالاضطرار في جميع لغات الأمم وأيضا فاللفظ المستعمل في لغة العامة والخاصة لا يجوز أن يكون معناه ما لا يعرفه إلا بعض الناس وهذا المعنى الذي يدعونه لو كان حقا لم يتصوره إلا بعض الناس فلا يجوز أن يكون اللفظ العام الذي تداوله العامة والخاصة موضوعا له إذا كان هذا يبطل مقصود اللغات ويبطل تعريف الأنبياء للناس فكيف وهو باطل في صريح المعقول كما هو باطل في صحيح المنقول فإنه لم يعرف أن أحدا قط عبر عن

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٣٩٠/٤

القديم الأزلي الذي لم يزل موجودا ولا يزال بأنه محدث أو مخلوق أو مصنوع أو مفعول فهذا الذي ذكرتموه كذب صريح على الأنبياء عليهم السلام لتوهموا الناس أنكم." (١)

"ص –٤٠٥– أولئك الذين وضعوا الشريعة باختيارهم على هواهم فأخذوا بذلك التأويل الفاسد وتركوا المعظم الذي ينطق بعبوديته فلو كانوا قصدوا الحق لردوا تلك المشكلات الشاذة اليسيرة التي يوجد لها من التأويل خلاف ما يتأولونه على الواضحات الكثيرة التي قد بانت بغير تأويل لأنه إنما يجب أن يقاس الجزء على الكل ويستدل على ما غاب بما حضر وعلى ما أشكل بما ظهر فمن تلك الآيات المشكلات ما ذكرناه فيكتابنا هذا وبينا معناه والحجة فيه وأنه ليس كما تأولوه.

ومنها ما يحكون عن المسيح أنه قال أنا بأبي وقد فسر المسيح عليه السلام ذلك وكشفه قال يوحنا في إنجيله إن المسيح تضرع إلى الله في تلاميذه وقال يا أيها الرب القدوس احفظهم باسمك الذي أعطيتني ليكونوا هم أيضا شيئا واحدا كما أنا شيء واحد وكما أنك أرسلتني إلى العالم وكذلك أرسلهم أنا أيضا ثم قال بعد هذا أيضا إني قد منحتهم من المجد الذي أعطيتني ومنحتني ليكونوا أيضا شيئا واحدا كما أنا شيء واحد فأنا بهم وأنت بي.

قال هو معنى ذلك أنه قال أنت معي وأنت لي كما أنا مع تلاميذي ولهم.

قلت أو أراد أنك بي هديت الخلق وعلمتهم وأنا أهديهم وأعلمهم والباء للسببية فإن الله برسله هدى عباده وعلمهم والرسل علموا الغائبين عنهم بالحاضرين الذين بلغوا عنهم وقوله ليكونوا شيئا واحدا أراد به اتفاق صدقهم وأمرهم **ومرادهم** وهذا مفسر وقد قال ليكونوا هم شيئا واحدا كما أنا شيء واحد فقد طلب لهم مثل ما حصل له ولربه.." (٢)

"ص –٤٦٠– فمتى ثبت عن الأنبياء قول وقال قوم إنا لا نفهمه فإنهم يصدقون على أنفسهم وأما إذا فسروا كلام الأنبياء بقول عبروا به على مراد الأنبياء وقالوا هذا **مرادهم** مع تعبيرهم عنه بعبارات أخرى طولبوا بأن يبينوا ذلك المعنى وقيل لهم إن فهمتم ما قلتموه فبينوه وإن لم تفهموه فلا تتكلموا بلا علم قال سعيد بن البطريق أن أئمة الضلالة أعني نسطوريوس وأرطيوس وديسقورس وسورس ويعقوب البرادعي وأشياعهم الذين أرادوا أن يقيم الزيف والمحال ولم يرجعوا إلى خشية الله وزاغوا عن سبيل الحق لسوء رأيهم فقد تورطوا في بحر الضلالة.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٤/٤٦٨

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٤/٤٨٩

وهم جميعا فيما ارتطموا فيه من ضلالتهم يضمرون جهلا منهم باتحاد لاهوت سيدنا المسيح بناسوته ويتورط كل واحد منهم في وجه من وجوه الخلطة ويتمسك به.

فقد رأيت أن أوضح وجه الخلطة وأبين ذلك لتقف على فساد قولهم إن من عظيم تدبير الله وكمال عدله وجليل رحمته أن بعث كلمته الخالقة التي بها خلق كل شيء وهي التي من جوهره ليست مخلوقة ولكن مولودة منه قبل كل الدهور ولم يكن الله بلا كلمته ولا روحه قط ولا كانت الكلمة برية منه قط ولا من روحه الخالقة ولا من جوهره فهبطت كلمة الله الخالقة بقوامها القائم الدائم الثابت الذي لم يزل ولا يزال فالتحمت من مريم العذراء وهي جارية طاهرة مختارة من نسل داود اصطفاها الله لهذا التدبير من نساء العالمين وطهرها بروح القدس روحه الجوهرية حتى جعلها أهلا لحلول كلمة الله الجوهرية بها فاحتجبت الكلمة الخالقة بإنسان مخلوق خلقته لنفسها بمسرة الأب ومؤازرة روح القدس خلقا جديدا من غير نطفة آدمية جرت عليها الخطيئة ومن غير مجامعة بشرية ولا انفكاك عذرة تلك الجارية المقدسة فهو إنسان تام بجسده ونفسه الدموية وروحه الكلمانية التي من صورة الله في الإنسان وشبهه فكانت مسكنا لله في حلوله واحتجابه." (١)

"يكونوا بينوا أن ذلك **مرادهم**.

فإذا كان كلامهم صريحا في أنهم لم يريدوا ذلك والمعقول الصريح يناقض ذلك كان ما قلتموه كذبا على الله وعلى أنبيائه ورسله ومسيحه وكان باطلا في المعقول وكنتم ممن." (٢)

"ص -٤٨٩- يشير إليه ابن سبعين ويقول هو في الماء ماء وفي النار نار وفي كل شيء بصورة ذلك الشيء كما قد بسط الكلام على هؤلاء في مواضع غير هذا الكتاب.

وإذا قالوا: إن الرب حل في المسيح كما حل في غيره وهو الحلول الموجود في كلام داود عندهم حيث قالوا أنت تحل في قلوب القديسين فقد عرف أن هذا حلول الإيمان به ومعرفته وهداه ونوره والمثال العلمي كما قد بسط في موضع آخر ولهذا يسمى ظهورا والشعاع الحال على الأرض والهواء عرض قائم بذلك وهو مفتقر إلى الأرض والهواء.

والرسل صلوات الله عليهم أخبروا بأن الله فوق العالم بعبارات متنوعة تارة يقولون هو العلي وهو الأعلى وتارة يقولون هو في السماء كقوله: ﴿أم أمنتم من في السماء أن يرسل عليكم حاصبا﴾.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٤٨/٥

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٥٩/٥

وليس مرادهم بذلك أن الله في جوف السماوات أو أن الله يحصره شيء من المخلوقات بل كلام الرسل كله يصدق بعضه بعضا كما قال تعالى: ﴿سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين﴾.

وقد قال تعالى: ﴿هو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم﴾.

وثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "أنت الأول فليس قبلك شيء وأنت الآخر فليس بعدك شيء و أنت الظاهر فليس فوقك شيء وأنت الباطن فليس دونك شيء" فأخبر أنه لا يكون شيء فوقه.

ولهذا قال غير واحد من أئمة السلف إنه ينزل إلى السماء الدنيا ولا يخلو العرش منه فلا يصير تحت المخلوقات وفي جوفها قط بل العلو عليها صفة لازمة له حيث وجد مخلوق فلا يكون الرب إلا عاليا عليه.

وقول الرسل في السماء أي في العلو ليس مرادهم أنه في جوف الأفلاك بل السماء العلو وهو إذا كان فوق العرش فهو العلي الأعلى وليس هناك مخلوق حتى يكون الرب محصورا في شيء من المخلوقات ولا هو في جهة موجودة بل ليس موجودا إلا الخالق." (١)

"ص -٥٠٧- وكتابته بنفس صوت المبلغ ومداده.

والفرق بين هذا وهذا واضح عند عامة العقلاء.

وإذا كتب كاتب اسم الله في ورقة ونطق باسم الله في خطابه وقال قائل أنا كافر بهذا ومؤمن بهذا كان مفهوم كلامه أنه مؤمن أو كافر بالمسمى المراد باللفظ والخط لا أنه يؤمن ويكفر بصوت أو مداد.

فكذلك من قال لما يسمعه من القراء ولما يكتب في المصاحف أن هذا كلام الله.

أو قال لما يسمع من جميع المبلغين لكلام غيرهم ولما يوجد في الكتب هذا كلام زيد فليس مرادهم ذلك الصوت والمداد إنما هو المعنى واللفظ الذي بلغه زيد بصوته وكتب في القرطاس بالمداد.

فإذا قيل عن ذلك إنه مخلوق فقد قيل إنه ليس كلام الله ولم يتكلم به.

ومن قصد نفس الصوت أو المداد وقال إنه مخلوق فقد أصاب كما أن من قصد نفس الصوت أو الخط وقال ليس هذا هو كلام الله بل هو مخلوق فقد أصاب لكن ينبغي أن يبين مراده بلفظ لا لبس فيه فلهذا كان الأئمة كأحمد بن حنبل وغيره ينكرون على من أطلق القول بأن اللفظ بالقرآن مخلوق أو غير مخلوق ويقولون من قال إنه مخلوق فهو جهمي ومن قال إنه غير مخلوق فهو مبتدع ومن قال إنه مخلوق هنا فقد

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٥/ ٨٧

يقولون ليس هو كلام الله وهذا خلاف المتواتر عن الرسول وخلاف ما يعلم بمثل ذلك بصريح المعقول.

فإن الناس يعلمون بعقولهم أن من بلغ كلام غيره فالكلام كلام المبلغ عنه الذي قاله مبتديا أمرا بأمره مخبرا بخبره لا كلام من قاله مبلغا عنه مؤديا.

ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول: "في المواسم ألا رجل يحملني إلى قومه لأبلغ كلام ربي فإن قريشا قد منعوني أن أبلغ كلام ربي" رواه أبو داود وغيره عن جابر.." (١)

"ص -٥٦٨- فنحن وإن قلنا إنسان واحد فلسنا نثبته شيئا واحدا في نفسه ولو أثبتنا ذلك لتناقضنا مناقضة النصارى وإنما قلنا هي جملة واحدة ولو قالت النصارى مثل ذلك لم تتناقض حتى يزعموا أنها ثلاثة أشياء جملة واحدة.

فيكون مرادهم في ذلك بوصفهم الأقانيم الثلاثة بأنها جوهر واحد مما نريد بقولنا الأبعاض الكثيرة أنه إنسان واحد.

فيكون وصفهم لها بأنها جوهر إنما ينبيء أنها جملة وليس هذا مما يذهبون إليه ولا يعتقدونه ولا يجعلون له معنى لأنهم لا يعطون حقيقة التثليث فيثبتون الأقانيم الثلاثة متغايرة ولا حقيقة التوحيد فيثبتون القديم واحدا ليس باثنين ولا أكثر من ذلك.

وإذا كان ذلك كذلك فما قالوه هو شيء لا يعقل ولا يصلح اعتقاده ويمكن أن يعارضوا على قولهم بكل حال.

فيقال لهم إذا جاز عندكم أن تكون ثلاثة أقانيم جوهرا واحدا فلم لا يجوز أن تكون ثلاثة آلهة جوهرا واحدا وثلاثة فاعلين جوهرا واحدا وثلاثة أغيار جوهرا واحدا وثلاثة أشياء جوهرا واحدا وثلاثة قادرين جوهرا واحدا وكل ثلاثة أشياء جوهرا واحدا وكل ما يجري هذا المجرى من المعارضة فلا يجدون فصلا.

الوجه الحادي عشر: أن غلاة المجسمة الذين يكفرهم المسلمون أحسن حالا منكم شرعا وعقلا وهم أقل مخالفة للشرع والعقل منكم.

فإذا كان هؤلاء خيرا منكم فكيف تشبهون أنفسكم بمن هو خير من هؤلاء من أهل السنة من المسلمين الذين لا يقولون لا بتمثيل ولا بتعطيل.

وبيان ذلك أن التوراة والإنجيل وسائر كتب الله وغير ذلك مما هو مأثور عن الأنبياء فيه نصوص كثيرة صريحة ظاهرة واضحة في وحدانية الله وأنه لا إله غيره وهو مسمى فيها بالأسماء الحسنى موصوف بالصفات

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ١٠٧/٥

العلى وأن كل ما سواه مخلوق له ليس فيهتثليث ولا اتحاد الخالق بشيء من المخلوقات لا المسيح ولا غيره.

وفيها ألفاظ قليلة مشكلة متشابهة وهي مع ذلك لا تدل على ما ذكرتموه من التثليث والاتحاد لا نصا ولا ظاهرا ولكن بعضها يحتمل بعض ما قلتم وليس فيها." (١)

"ص -٥٨٥- في الحادث المتجدد فإنه مفعول فعل الوالد.

والقديم الأزلي لا يكون مفعولا مولودا.

وأيضا فتسمية الصفة القديمة الأزلية مولودا وابنا لا يوجد في كلام أحد من الأنبياء عليهم السلام.

فهب أن هذا مما يسوغ لنا في اللغة أن نقوله لكن لا يجوز أن نحدث لغة غير لغة الأنبياء ونحمل كلام الأنبياء عليها فإن هذا كذب عليهم.

وهكذا تفعل النصارى وأمثالهم من أهل التحريف بكلام الأنبياء يحدثون لهم لغة مخالفة للغة الأنبياء ويحملون كلام الأنبياء عليه.

مثال ذلك أن الأنبياء أخبروا بأن الله إله واحد وكفروا من أثبت إلهين اثنين وأمروا بالتوحيد ودعوا إليه وحرموا الشرك وكفروا أهله وأخبروا أن الله واحد أحد وكان مرادهم بذلك توحيده وأنه لا يجوز أنيعبد إلا الله وأنه لا يستحق العبادة إلا هو ليس مقصودهم بذلك نفي صفاته.

فلم يقصدوا بلفظ الأحد والواحد أنه ليس له علم ولا قدرة ولا شيء من الصفات.

فجاء طائفة من أهل البدع ففسروا لفظ اسم الواحد والأحد بما جعلوه اصطلاحا لهم فقالوا الواحد الذي ليس فيه تركيب ولا ينقسم ولو كان له صفات لكان مركبا ولو قامت به الصفات لكان جسما والجسم مركب من الجواهر المنفردة أو من المادة والصورة فلا يكون أحدا ولا واحدا.

فيقال هذا الذي قالوه لو قدر أنه صحيح في العقل واللغة فليس هو لغة الأنبياء التي خاطبوا بها الخلق فكيف إذا لم يكن هذا الواحد من لغة أحد من الأمم.

بل جميع الأمم تسمي ما قام به الصفات واحدا بل يسمونه وحيدا وقد يسمونه في غير الإثبات أحدا كقوله: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله﴾.

وقوله: ﴿ذرني ومن خلقت وحيدا﴾.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ١٧٨/٥

وأمثال ذلكوأما البحث العقلي في هذا فقد بسطناه في غير هذا الموضع وبينا أن ما يسميه هؤلاء المتفلسفة تركيبا كقولهم إن الشيء مركب من وجود وماهية وقولهم إن الأنواع مركبة." (١)

"ص -٥٨٧- به الكلام بدون قدرته ومشيئته.

فليس لأحد إذا جعل اسم المتكلم لمن يحدث كلاما بائنا عنه أو من قام به بدون قدرته ومشيئته أن يحمل كلام الأنبياء على هذا.

بل المتكلم عند الإطلاق من تكلم بقدرته ومشيئته مع قيام الكلام بهوهذا هو المعروف في لغة الأنبياء وسائر الأمم عند الإطلاق ونظائر هذا متعددة.

فمن فسر كلام الأنبياء بغير لغتهم المعروفة فهم ممن بدل كلامهم وحرفه والنصارى من هؤلاء.

وكذلك اسم العادل والظالم ونحوهما فإن المعروف من كلام الأنبياء وغيرهم أن العادل من قام به العدل وفعل العدل بمشيئته وقدرته.

والظالم من قام به الظلم وفعله بقدرته ومشيئته لا يسمون من لم يقم به الظلم ولكن قام بغيره لكون قد جعل ذلك فاعلا له ولا يسمون من لم يفعل الظلم ولكن فعله غيره فيه ظالما.

فمن جعل الظالم والكافر والفاسق من لم يفعل شيئا من ذلك ولكن فعله غيره فيه أو جعل الظالم من لم يقم به ظلم فعله ولكن جعل غيره متصفا به ظالما فقد خرج عن المعروف من كلام الأنبياء وغيرهم.

وأبلغ من ذلك أن المحدث والحادث في لغة جميع الأمم لا يسمى به إلا ما كان بعد أن لم يكن والمخلوق أبلغ من المحدث والحادث.

فليس لأحد إذا أحدث اصطلاحا سمى به القديم الأزلي الذي لم يزل موجودا ولكنه زعم أنه معلول لغيره فسماه محدثا بهذا الاعتبار أن يقول أنا أحمل كلام الأنبياء الذي أخبروا به أن السماوات والأرض وما بينهما مخلوق أو مصنوع أو معقول أو محدث أو نحو ذلك من العبارات على أن مرادهم بذلك أنه معلول مع كونه قديما أزليا لم يزل.

وأما لفظ القديم فهو في اللغة المشهورة التي خاطبنا بها الأنبياء يراد به ما كان متقدما على غيره تقدما زمانيا سواء سبقه عدم أو لم يسبقه كما قال تعالى: ﴿حتى عاد كالعرجون القديم﴾.

وقال تعالى: ﴿تالله إنك لفي ضلالك القديم﴾.." (٢)

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل ديـن المسيح، ٥/١٩٨

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٥/٢٠٠

"ص -٥٨٩- تعالى: ﴿ولا الليل سابق النهار﴾.
أي لا يتقدم عليه بحيث يكون بينهما انفصال بل كال منهما متصل بالآخر.
والمقصود هنا أن معرفة اللغة التي خاطبنا بها الأنبياء وحمل كلامهم عليها أمر واجب متعين ومن سلك غير هذا المسلك فقد حرف كلامهم عن مواضعه وكذب عليهم وافترى.
ومثل هذا التحريف والتبديل قد اتفق المسلمون واليهود والنصارى على أنه وقع فيه خلق كثير من أهل الكتب الثلاثة وأن التوراة والإنجيل حرفا بهذا الاعتبار وكذلك القرآن حرفه أهل الإلحاد والبدع بهذا الاعتبار.
فأهل الكتاب نقلوا عن الأنبياء أنهم تكلموا بلفظ الاب والابن **ومرادهم** عندهم بالأب الرب وبالابن المصطفى المختار المحبوب.
ولم ينقل أحد منهم عن الأنبياء أنهم سموا شيئا من صفات الله ابنا ولا قالوا عن شيء من صفاته أنه تولد عنه ولا أنه مولود له.
فإذا وجد في كلام المسيح عليه السلام أنه قال عمدوا الناس باسم الأب والابن وروح القدس ثم فسروا الابن بصفة الله القديمة الأزلية كان هذا كذبا بينا على المسيح حيث لم يكن في لغته أن لفظ الابن يراد به صفة الله القديمة الأزلية.
وكذلك إذا لم يكن في كلام الأنبياء أن حياة الله تسمى روح القدس وإنما يريدون بروح القدس ما ينزله الله تبارك وتعالى على الأنبياء والصالحين ويؤيدهم كان تفسير قول المسيح روح القدس أنه أراد حياة الله كذبا على المسيح.
وهذا من بعض الوجوه أفسد من قول بعض المتفلسفة إن العقول والنفوس والأفلاك معلولة له متولدة عنه لازمة له أزلا وأبدا وإن كان هذا أيضا باطلا في صريح العقل كما هو كفر بما أخبرت به الأنبياء كما قد بسط في موضع آخر فإنه لا يصدر شيء عن فاعل الأشياء بعد شيء لا يتصور أن يكون المفعول مقارنا للفاعل لا يتأخر عنه ولا يكون التولد إلا عن أصلين.
والواحد من كل وجه الذي ليس له صفة ثبوتية لا وجود له ولو كان له وجود لم يصدر عنه وحده شيء كما قد بسط الكلام على ذلك في مواضع." (١)
"ص -٥٩٥- وأما سائر ما يوصف به ويدعون اختصاصه به من كونه ابنا لله وكونه مسيحا فغيره أيضا في كتب الله يسمى ابنا لله ومسيحا ولذلك ما يذكر من الألفاظ التي يحتجون بها على الحلول مثل

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٢٠٢/٥

كون الرب ظهر فيه أو حل أو سكن فإن هذه الألفاظ موجودة عندهم في حق غير المسيح بخلاف لفظ الاتحاد فإنه لا يوجد عندهم عن الأنبياء لا في حق المسيح ولا غيره كما لا يوجد عندهم عن الأنبياء لفظالأقانيم ولا لفظ التثليث ولا اللاهوت والناسوت ولا تسمية الله جوهرا بل هذا كله مما ابتدعوه كما ابتدعوا أيضا تسمية صفات الله ابنا وروح القدس فهم ابتدعوا ألفاظا لم ينطق بها الأنبياء أثبتوا لها معاني وابتدعوا استعمال ألفاظ الأنبياء في غير مرادهم وحملوا مرادهم عليها.

والألفاظ المتشابهة التي يحتجون بها على اتحاد اللاهوت بالناسوت موجودة عندهم في حق غير المسيح. فليس للمسيح خاصة في كلام الأنبياء توجب أن يكون هو الله أو ابن الله وتلك الألفاظ قد عرف باتفاقهم واتفاق المسلمين أن المراد بها حلول الإيمان بالله ومعرفته وهداه ونوره ومثاله العلمي في قلوب عباده الصالحين كما قد بسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع وقد تقدم.

ومن قال من ضلال المسلمين إن الرب يتحد أو يحل في الأنبياء والأولياء وإن هذا من السر الذي لا يباح به فقوله من جنس قول النصارى في المسيح وهذا كثير في كلام كثير من المشايخ والمدعين للمعرفة والتحقيق والتوحيد فيجعلون توحيد العارفين أن يصير الموحد هو الموحد ومنهم من يقول إن الله يحل في قلب العارف ويتكلم بلسانه كما يتكلم الجني على لسان المصروع ويقول الأول.

ما وحد الواحد من واحد

إذ كل من وحده جاحد

توحيد من ينطق عن نعته

عارية أبطلها الواحد

توحيده إياه توحيده

ونعت من ينعته لاحد

ومن هؤلاء من يقول إن هذا هو السر الذي باح به الحلاج وغيره وهذا عندهم من الأسرار التي يكتمها العارفون فلا يبوحون بها إلا لخواصهم.." (١)

"ص -٦٩- فصل

وجميع ما احتجوا به من التوراة والإنجيل وغيرهما من كلام الأنبياء عليهم السلام إنما يكون الحجة فيه علمية برهانية إذا أقاموا الدليل على نبوة من احتجوا بكلامه بأن بينوا إمكان النبوة ثم بينوا وقوعها في

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٢١٢/٥

الشخص المعين بالطرق التي يستدل بها على نبوة النبي صلى الله عليه وسلم.

وهم لم يفعلوا شيئا من ذلك بل احتجوا بذلك بناء على أنها مقدمة مسلمة يسلمها المسلمون لهم وهذا لا ينفعهم لوجوه.

أحدها: أن فيمن ذكروه من لم يثبت عند المسلمين أنه نبي كميخا وعاموص

الثاني: أن من ثبت عند المسلمين نبوته كموسى وعيسى وداود وسليمان لم يثبت عندهم أنهم قالوا جميع ما ذكروه من الكلام وأن ترجمته بالعربية هو ما ذكروه وأن مرادهم به ما فسروه.

الثالث: أن جمهور المسلمين لا يعلمون نبوة أحد من الأنبياء قبل محمد إلا بإخبار محمد بنبوتهم فلا يمكنهم التصديق بنبوة أحد من هؤلاء إلا بعد التصديق بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم.

فإذا طلب هؤلاء من المسلمين أن يسلموا نبوة هؤلاء دون نبوة محمد لم يمكن المسلمون أن يسلموا ذلك لهم ولا يشرع ذلك للمسلمين لا عقلا ولا نقلا وحينئذ إذا لم." (١)

"ص -٢٣٧- عشرة سنة وانتشر أمره وكذبه قومه وحرصوا على إبطال دعوته بكل طريق يقدرون عليه فلو كان بمكة أو بالمدينة أحد من أهل الكتاب يتعلم منه أو لقي أحدا من أهل الكتاب في طريق فتعلم منه لكان ذلك يقدح في مقصود هؤلاء السائلين.

فتبين أنه كان معلوما عند أهل الكتاب أنه لم يتعلم شيئا من الغيب من بشر لا سيما ولو كان قد تعلمه من أهل الكتاب وقد كذبهم وحاربهم لأظهروا ذلك ولشاع في أهل الكتاب فكان إذا أجابهم قالوا هذا تعلمته من فلان وفلان منا أو هذا علمكه بعض أهل ديننا وهذا كما كانوا يرسلون إلى قومه من قريش ليسألوه عن مسائل ويقولون إن أخبركم بهن فهو نبي مرسل وإلا فهو متقول ويقولون سلوه عن مسائل لا يعلمها إلا نبي.

فهذا من أهل المدينة ومن قريش قومه يبين أن قومه المشركين وأهل الكتاب كانوا متفقين على أنه لم يتعلم شيئا من ذلك البشر إذ لو جوزوا ذلك لم يحصل مقصودهم بذلك ولم يجز أن يقولوا لا يعلمها إلا نبي فإنهم كانوا جميعا يعلمون أن من أهل الكتاب من يعلم هذه المسائل وبذلك يعرف هل يجيب فيها بما قالته الأنبياء أو بخلاف ذلك ويعلمون أن من كان تعلمها من أهل الكتاب ومن تعلم منهم لا يدل جوابه عنها على نبوته كما لو أجاب عن تلك المسائل بعض أهل الكتاب وكما لو سأل في زماننا بعض الناس لبعض المسلمين عن تلك المسائل أو غيرها من أنباء الغيب التي لا يعلمها إلا نبي فإن ذلك لا يدل على نبوته لأنه قد تعلم ذلك من الأنبياء.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٧٢/٦

فدل على أن **مرادهم** بقولهم لا يعلمها إلا نبي أي لا يعلمها ابتداء بدون تعليم من بشر إلا نبي ويدل على أن المشركين وأهل الكتاب كانوا جميعا متفقين على أنه لم يتعلم من بشر مع انتشار أخباره ومع اطلاع قومه على أسراره ومع ظهور ذلك لو وجد ومع أنهم لو جوزوا تجويزا أن يكون قد تعلمها من بشر في الباطن لم يجز أن يستدل بها على نبوته فدل على أنهم كانوا قاطعين بأنه لم يتعلم ذلك من بشر لا في الباطن ولا في الظاهر." (١)

"ص -٢٩٦- تعديل الشهوة والغضب بالعفة والحلم وهذا غايته ترك الإسراف في الشهوة والغضب والشهوة هي جلب ما ينفع البدن ويبقي النوع والغضب دفع ما يضر البدن ولم يتعرضوا لمراد الروح الذي يحبه لذاته مع أنهم إنما تكلموا فيما يعود إلى البدن وجعلوا ذلك إصلاحا للبدن الذي هو آلة للنفس وجعلوا كمال النفس في مجرد العلم وقد بسطنا غلطهم في هذا الأصل من وجوه في غير هذا الموضع وبينا أن النفس لها كمال في العمل والإرادة كما أن لها كمالا في العلم وأن العلم المجرد ليس كمالا لها ولا صلاحا ولو كان كمالا لم يكن ما عندهم من العلم ما هو كمال النفس وبينا غلط الجهمية الذين قالوا الإيمان هو مجرد العلم وأن الصواب قول السلف والأئمة إن الإيمان قول وعمل أصله قول القلب وعمل القلب المتضمن علم القلب وإرادته وإذا كان لا بد للنفس من مراد محبوب لذاته لا تصلح إلا به ولا تكمل إلا به وذلك هو إلهها فليس لها إله يكون به صلاحا إلا الله ولهذا قال الله تعالى: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ وليس ذلك للإنسان فقط بل للملائكة الجن فإنهم كلهم أحياء عقلاء ناطقون لهم علم وعمل اختياري ولا صلاح لهم إلا **بمرادهم** المحبوب لذاته وهو معبودهم ولا يجوز أن يكون معبودا محبوبا لنفسه إلا الله فلو كان في السموات والأرض إله إلا الله لفسدتا فلهذا كان دين جميع الرسل عبادة الله وحده لا شريك له." (٢)

"ص -٤٧٢- في الفجر أم كان يقنت أحيانا للنوازل أم قنت مرة ثم تركه فهذا من أهون الأمور وأيسرها إذ كلهم متفقون على صحة صلاة من قنت وعلى صحة صلاة من لم يقنت ومن جهر ومن خافت ولكن لما تنازعوا فيما فعله الرسول تنازعوا في الحكم فعلم بذلك ان ما كان مشهورا في الأمة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكره أحد من علمائها كانت الأمة متفقة على نقله كنقلهم للقرآن وللشرائع الظاهرة المشهورة وإن نقل ذلك أعظم من نقل سائر أخبار الأنبياء والعلماء والملوك والزهاد

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٢٥٨/٦

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٣٣٠/٦

وكذلك حجة فإنهم كلهم متفقون على ما تواتر عنه من أنه لم يحج بعد الهجرة إلا حجة واحدة وهي التي تسمى حجة الوداع وإنما عاش بعدها نحوا من ثلاثة أشهر وأنه لما حج أمر أصحابه كلهم إلا من ساق الهدى منهم إذا طاف بالبيت وبين الصفا والمروة أن يحل من عمرته وأنه لم يعتمر هو ولا أحد من أصحابه الذين حجوا معه بعد الحج إلا عائشة وحدها وأنه هو نفسه لم يحل من حجته ولا أحد ممن ساق الهدي معه وإنما اشتبه على بعضهم بعض ألفاظه او بعض الأمور التي تخفى على أكثر الناس وكان الصحابة ينقلون تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم **ومرادهم** بالتمتع أنه قرن بين العمرة والحج فظن بعض الناس أنهم أرادوا أنه أخر الإحرام بالحج إلى ان قضى العمرة وقال بعض الصحابة إنه أفرد بالحج فظن بعض الناس انه حج واعتمر بعد الحج وهذا لم ينقله أحد من العلماء بل اتفقوا على أنه لم يعتمر بعد الحج وروى بعض الصحابة أنه قرن فظن بعض الناس أنه طاف طوافين وسعى سعيين وهذا لم ينقله أحد عنه وكان من أسباب غلط كثير من الناس أنهم كانوا يستعملون تلك الألفاظ في معان غير ما استعملته فيها الصحابة فغلط بعض الناس على بعض الصحابة وأما ما فعله في الحج مشهورا فهومتواتر لم يختلف فيه النقل ولا علماء النقل ومن تدبر هذه الطريق أفادته علما يقينيا قطعيا بصحة هذه الآيات عن محمد صلى الله عليه وسلم وكذلك الطرق المتقدمة فإنا قد." (١)

"ص -٥٣٥- يكذبه وأهل العلم بالحديث إذا قالوا هذا الحديث رواه فلان وهو مجروح أو ضعيف أو سيء الحفظ أو ممن لم تقبل روايته ونحو ذلك فهو كقول القائل هذا الشاهد مجروح أو سيء الحفظ أو ممن لا تقبل شهادته وهذا يفيد أنه لا يحكم به لا يفيد الحكم بأنه كاذب بل قد يمكن أنه صادق فلا يقال إنه كاذب إلا بحجة

وإن قالوا عن الحديث إنه ضعيف فهذا **مرادهم** أي أنه لم يثبت ولا يحتج به ولا يجوز الحكم بصدقه ليس **مرادهم** أنه بمجرد ذلك يحكم بكذب الناقل وينفي ما نقله ويقول إن هذا لم يكن من غير علم منا بهذا النفي بل إن قام دليل على انتفاء ما أخبر به حكمنا بذلك وإلا سكتنا لم ننفه ولم نثبته فهذا أصل يجب معرفته فإن كثيرا من الناس لا يميز بين ما ينفيه لقيام الدليل على نفيه وبين ما لم يثبته لعدم دليل إثباته بل تراهم ما لم يعلموا إثباته فيكونون قد قفوا ما ليس لهم به علم وقالوا بأفواههم ما ليس لهم به علم وهذا كثير من أهل الاستدلال والنظر وأهل الإسناد والخبر فمن الأولين طوائف يطلبون الدليل على ثبوت الشيء فإذا لم يجدوه نفوه ومعلوم أن عدم العلم ليس علما بالعدم وعدم الوجدان لا يستلزم عدم الوجود إلا إذا كان

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ١٣/٧

الطالب ممن يمكنه ذلك إما بعلم او ظن غالب فمن هؤلاء من يقول في صفات الله ما لم يقم دليل قطعي على إثباته وإلا وجب القطع بنفيه لأن صفات الله لا تثبت إلا بالقطع وخالفهم في ذلك جمهور الناس وقالوا كما لا يجوز القطع في الإثبات إلا بدليل قطعي فلا يجوز القطع في النفي إلا بدليل قطعي على النفي فلما لم يجز أن نثبت إلا بعلم فلا ننفي إلا بعلم والنافي عليه الدليل كما على المثبت الدليل قال هؤلاء هذه المسائل مبناها على القطع فإنه لا يجوز لنا التكلم فيها بالظن فإذا لم يقم القاطع قطعنا بالنفي فقيل لهم هذا حجة عليكم فإنكم إذا نفيتم ما لم تعلموا نفيه تكلمتم بالظن وإذا قطعتم من غير قاطع." (١)

"ص -٥٦٥- وقال تعالى: ﴿وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا من المجرمين وكفى بربك هاديا ونصيرا﴾ وهؤلاء الذين عندهم ما يناقض بعض ما أخبرت به الرسل هم ثلاثة اصناف أهل الخييل من الملاحدة المتفلسفة والباطنية الذين يقولون إن الرسل أخبروا من أمر الإيمان بالله واليوم الآخر بما يخالف الحق في نفس الأمر ليخيلوا إلى الجمهور ما ينتفعون به ويعدون هذا من فضائل الرسل وقد بسط الرد على هؤلاء في غير موضع وأهل التحريف والتأويل الذين يؤلون كلامهم على ما يخالف مرادهم ويزعمون أنهم أرادوا ذلك المعنى مع انه ليس في كلامهم ما يدل على إرادة ذلك المعنى بل كلامهم يدل على إرادة خلافه وأهل التجهيل الذين يقولون ذلك الكلام ليس له معنى يعلمه الرسل ولا غيره وإنما يعلمه الله وحده وهذان القولان يقول بكل منها طوائف معظمين للرسل وقد تبين فسادهما في غير هذا الموضع وأما من قال إن الرسل وغيرهم يعلمون المعنى الذي بينه الله لهم بكلامه ولكن استأثر الله بعلم امر آخر لا يعلمونه كما استأثر بعلم غيب الساعة فهذا قول السلف والأئمة وبسط هذا له موضع آخر والمقصود هنا أن الكلام في النبوات تارة في جنسها وتارة في شخص النبي المعين وهرقل ملك الروم لم يكن محتاجا إلى الإيمان بجنس النبوات فإنه كان من أهل الكتاب وأهل الكتاب يقرون بجنس النبوة فإنهم يقرون نبوة نوح والخليل وموسى وأنبياء بني إسرائيل والنصارى تقر مع ذلك بالمسيح والإنجيل والذين يحتاجون إلى معرفة النبي المعين نوعان نوع عرفوا أنه يبعث نبي وقد يعرفون بعض نعوته فيحتاجون أن يعرفوا عينه وهرقل وأمثاله من أهل الكتاب كانوا من هذا النوع وكانوا يعلمون أن نبيا سيبعث وإنما كانت حاجتهم أن يعرفوا هل هو هذا النبي المذكور ام غيره فيكون ما يحتاجون إليه من." (٢)

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ١٠١/٧

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ١٣٣/٧

"[أكثر الفلاسفة يقولون إن الفعل لا يكون إلا بعد عدم]

ولما كان كون المفعول لا يعقل إلا بعد العدم ظاهرا كان الفلاسفة يجعلون من جملة علل الفعل (١) العدم، ويجعلون العدم من جملة المبادئ، وعندهم من جملة الأجناس العالية للأعراض أن يفعل وأن ينفعل، ويعبرون عنهما (٢) بالفعل والانفعال.

فإذا قيل: إن البارئ فعل شيئا من العالم لزم أن يقوم به أن يفعل، وهو الفعل، فيقوم به الصفات التي سموها الأعراض، ولزم أن الفعل لا يكون إلا بعد عدم لا يكون مع كون المفعول قديما أزليا، وقالوا: لما كان ما يسمونه الحركة أو التغير (٣) ، أو الفعل محتاجا إلى العدم، والعدم ليس بمحتاج إليه كان العدم مبدءا له بهذا الاعتبار، ومرادهم أنه شرط في ذلك، فإنه لا يكون حركة ولا فعل ونحو ذلك مما قد يسمونه تغيرا واستكمالا إلا بوجود بعد عدم إما عدم ما كان موجودا وإما عدم مستمر كعدم المستكمل ما كان معدوما له، ثم حصل، فإذن هذا المتغير والمستكمل (٤) ، والمتحرك والمفعول محتاج إلى العدم، والعدم غير محتاج إليه، فصار العدم مبدءا له بهذا الاعتبار، ولهذا كان الفعل، والانفعال المعروف في العالم إنما هو ما (٥) يحدث من تأثير الفاعل وتأثير الفعل، لا يعقل فعل (٦) . ولا انفعال بدون حدوث شيء بعد عدم.

---

(١) ن (فقط) : العقل، وهو تحريف.

(٢) ن، م: عنها.

(٣) ن: والتغيير ؛ م: والتغير.

(٤) أ، ب: المستكمل والمتغير.

(٥) ما: ساقطة من (أ) ، (ب) .

(٦) ن (فقط) : وفعل، وهو تحريف.." [1]

"الله خالق كل شيء، [ومليكه] (١) ، وأن الله خلق السماوات والأرض في ستة أيام، وأنه خلق السماوات والأرض، وما بينهما، فحدثت [هذه] (٢) المخلوقات بعد أن لم تكن.

وإذا كان كذلك حصل لنا علم بمراد الأنبياء وجماهير العقلاء بهذه العبارات، واستفدنا بذلك (٣) أن من قصد بها غير هذا المعنى لم يكن موافقا لهم في المراد بها، فإذا ادعى أن مرادهم هو مراده في كونها ملازمة للرب أزلا وأبدا، علم أنه كاذب على الأنبياء وجماهير (٤) العقلاء كذبا صريحا.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢٣٨/١

كما يصنعون مثل ذلك في لفظ (الإحداث) ، فإن الإحداث معناه معقول عند الخاصة والعامة، وهو مما تواتر معناه في اللغات كلها، وهؤلاء جعلوا لهم وضعا (٥) مبتدعا، فقالوا: الحدوث يقال: على وجهين: أحدهما: زماني، ومعناه حصول الشيء بعد أن لم يكن له وجود في زمان سابق، والثاني: أن لا يكون الشيء مستندا إلى ذاته (٦) ، بل إلى غيره سواء كان ذلك الاستناد مخصوصا بزمان معين، أو كان مستمرا في [كل] (٧) الزمان قالوا: وهذا هو الحدوث (٨) الذاتي.

---

(١) ومليكه: زيادة في (أ) ، (ب) .

(٢) هذه: زيادة في (أ) ، (ب) .

(٣) أ، ب: ومستندنا لذلك.

(٤) ن، م: وجمهور

(٥) ن: لفظا ؛ م: وصفا.

(٦) ب: أن لا يكون للشيء مستند إلى ذاته ؛ أ: أن لا يكون للشيء مستندا إلى ذاته.

(٧) كل: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٨) ن، م: الحادث.." [(١)]

"[أدلة السمع على حدوث العالم لا يمكن تأويلها]

والنصارى (١) وغيرهم، فبينوا فساد ما سلكه (٢) القائلون بقدم العالم من العقليات، وذكروا الحجج المنقولة عن أرسطو وغيره واحدة واحدة، وبينوا فسادها، ثم قالوا: نتلقى هذه المسألة (٣) من السمع، فالرسل قد أخبرت بما لا يقوم دليل [عقلي] (٤) على نقيضه، فوجب تصديقهم في هذا.

ولم يمكن تأويل ذلك لوجوه: أحدها: أنه قد علم بالاضطرار مرادهم، فليس في تأويل ذلك إلا التكذيب المحض للرسل.

والثاني: أن هذا متفق عليه بين أهل الملل، سلفهم وخلفهم، باطنا وظاهرا، فيمتنع مع هذا أن تكون الرسل كانت مضمرة لخلاف ذلك، كما يقوله [من يقوله] (٥) من هؤلاء الباطنية.

الثالث: أنه ليس في العقل ما ينافي ذلك، بل كل ما ينافيه من المعقولات فهو فاسد يعلم فساده بصريح العقل.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢٧٦/١

الرابع: أن في العقليات ما يصدق ذلك، ثم كل منهم يسلك في ذلك ما تيسر له من العقليات.

الخامس: أنه معلوم بالفطرة [والضرورة] (٦) أنه لا بد من محدث

---

(١) والنصارى: ساقطة من (ا) ، (ب) .

(٢) ا، ب: ما سلك.

(٣) ا، ب: الملة، وهو تحريف.

(٤) عقلي: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٥) عبارة " من يقوله ": ساقطة من (ن) ، (م) .

(٦) والضرورة: ساقطة من (ن) ، (م) .." (١)

"قال: " فإن قيل: الجوهر لا يخلو عن الأكوان كما لا يخلو عن وصف التحيز. قلنا: قد أوضحنا أن تحيزه صفة نفسه، فنقول: صفة النفس تلازم للنفس ولا تعقل النفس دونها، وكون الجوهر متحيزا بمثابة كونه ذاتا أو شيئا. والتحيز قضية واحدة يجب لزومها ما بقيت النفس، والكون اسم يقع على أجناس مختلفة " (١) . ثم بسط الكلام في ذلك.

وهذا يبين أن التحيز عندهم ليس قدرا زائدا على المتحيز، فضلا عن كونه وصفا ثبوتيا. وإن أراد بكونه ثبوتيا أنه أمر إضافي إلى الحيز فالأمور الإضافية عند أكثرهم عدمية إذا كانت بين موجودين، فكيف إذا كانت بين موجود ومعدوم! ؟ وقوله: " إن الحيز إذا كان معدوما، فكيف يعقل حصول الجوهر في المعدوم؟ ".

فيقال: له: إنهم لم يريدوا بكونه في المعدوم إلا وجوده وحده من غير وجود آخر يحيط به، لم يريدوا أنه يكون معدوما مع كونه موجودا.

وأيضا، فمن لم يعرف **مرادهم**: هل الحيز عندهم وجود أو عدم، كيف يحكى عنهم أنهم اتفقوا على أن كل ما سوى الله متحيز أو قائم بالمتحيز، مع علمه وحكايته عنهم أنهم اتفقوا على أن كل ما سوى الله محدث، فيمتنع مع هذا أن يكون ما سواه إما متحيزا أو حالا في المتحيز، مع أن المتحيز هذا في حيز وجودي سوى الله، وهو محدث، فإن هذا تناقض ظاهر لأنه يستلزم أن يكون هنا ثلاثة موجودة محدثة:

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣٦٨/١

(١) أكثر هذا الكلام موجود بمعناه وإن لم يكن بلفظه في " الشامل " ص [٠ - ٩] ٥٧.." (١)

"بن أبي طالب [رضي الله عنه] (١) . وغيره، مثل أبي جعفر الباقر وجعفر [بن محمد] (٢) . الصادق وغيرهم.

[ولهذا كانت الإمامية لا تقول: إنه مخلوق لما بلغهم نفي ذلك عن أئمة أهل البيت، وقالوا: إنه محدث مجهول، ومرادهم بذلك أنه مخلوق، وظنوا أن أهل البيت نفوا أنه غير مخلوق، أي مكذوب مفترى.

ولا ريب أن هذا المعنى منتف باتفاق المسلمين: من قال: إنه مخلوق، ومن قال: إنه غير مخلوق. والنزاع بين أهل القبلة إنما كان في كونه مخلوقا خلقه الله، أو هو كلامه الذي تكلم به وقام بذاته. وأهل البيت إنما سئلوا عن هذا، وإلا فكونه مكذوبا مفترى مما لا ينازع مسلم في بطلانه] (٣) .

ولكن الإمامية تخالف أهل البيت في عامة أصولهم، فليس في (٤) . أئمة أهل البيت - مثل علي بن الحسين، وأبي جعفر الباقر وابنه جعفر بن محمد الصادق من كان ينكر الرؤية، أو يقول بخلق القرآن (٥) .، أو ينكر القدر، أو يقول بالنص على علي، أو بعصمة الأئمة الاثني عشر، أو يسب أبا بكر وعمر (٦) .

.

---

(١) رضي الله عنه: زيادة في (ع) فقط

(٢) ابن محمد: زيادة في (ع) فقط

(٣) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط.

(٤) ب، ا، ن، م: من

(٥) ع: ولا يقول القرآن مخلوق

(٦) في النسخ الخمس: من كان ينكر الرؤية ولا يقول بخلق القرآن ولا ينكر القدر ولا يقول بالنص على علي ولا بعصمة الأئمة الاثني عشر ولا يسبون أبا بكر وعمر، وهو نقيض المقصود." (٢)

"والأول قول أئمة الشيعة (١) . المتقدمين [والجهمية] (٢) . والمرجئة والكرامية مع كثير من أهل الحديث وغيرهم.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٣٥٤

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٣٦٨

ثم إذا قيل: " حادث " أهو حادث النوع فيكون الرب قد صار متكلما بعد أن لم يكن متكلما؟ أم حادث الأفراد وأنه لم يزل متكلما إذا شاء؟ والكلام الذي كلم به موسى مثلا (٣) . هو حادث وإن كان نوع كلامه قديما لم يزل؟ .

فهذه ثلاثة أنواع تحت قولك، وقد علم أنك إنما (٤) . أردت النوع الأول، وهو قول [متأخري الشيعة] (٥) . الذين جمعوا بين التشيع والاعتزال، فقالوا: إنه مخلوق خلقه الله منفصلا عنه (٦) .

] والإمامية وإن قالوا: هو محدث، وامتنعوا أن يقولوا: هو مخلوق، **فمرادهم** بالمحدث هو مراد هؤلاء بالمخلوق، وإنما النزاع بينهم لفظي] (٧) .

فيقال: لك (٨) .: إذا كان الله قد خلقه [وأحدثه] (٩) . منفصلا عنه لم يكن كلامه، فإن الكلام والقدرة والعلم وسائر الصفات إنما يتصف بها من

______

(١) ن: الأئمة المتشيعة ؛ م: أ: الأئمة الشيعة

(٢) والجهمية: ساقطة من (ع) ، (ن) ، (م)

(٣) مثلا: ساقطة من (ب) ، (أ)

(٤) إنما: ساقطة من (ب) ، (أ)

(٥) متأخري الشيعة: ساقطة من (ب) ، (أ) ، (ن) ، (م)

(٦) ب، ا: منفصل عنه.

(٧) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط

(٨) ن: فيقال له

(٩) وأحدثه: في (ع) فقط." (١)

"وكذلك عبد الرحمن بن كيسان وأمثاله لا ينكر أن يكون للثمرة طعما ولونا وريحا، وهذا من المراد بالأعراض في اصطلاح النظار، فكيف يقال: إنهم أنكروا الأعراض؟

بل إذا قالوا: إن الأعراض ليست صفات (١) زائدة على الجسم بمعنى أن الجسم اسم للذات التي قامت بها الأعراض، فالعرض داخل في مسمى الجسم، وهذا مما يمكن أن يقوله هؤلاء وأمثالهم.

ثم رأيت أبا الحسين (٢) البصري - وهو أحذق متأخري المعتزلة - قد ذكر (في) " تصفيح الأدلة والأجوبة

______

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣٧١/٢

" (٣) هذا المعنى، وذكر أن مرادهم هو

---

(١) في الأصل: صفاتا، وهو خطأ.

(٢) في الأصل: أبا الحسن.

(٣) في الأصل: قد ذكر تصفيح الأدلة والأجوبة، وزدت (في) ليستقيم الكلام وسبقت ترجمة أبي الحسين البصري ٣٩٧/١. وانظر فضل الاعتزال، ص ٣٨٧ ؛ سزكين م [٠ - ٩] ، ج [٠ - ٩] ، ص [٠ - ٩] ٦ - ٨٧. وذكر الكتاب ابن المرتضى في كتابه المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل ص ٧٠، د. حيدر آباد، ١٣١٦ ؛ معجم المؤلفين ٢٠/١١.." (١)

"ووجوب قدمه، ولكن لا حجة لهم في ذلك (١) على مذهبهم، فإن غاية هذا أن يستلزم دوام فاعلية الرب تعالى، لا يدل (٢) على قدم الفلك ولا غيره من أعيان العالم.

ولكن هؤلاء قالوا: هذا يستلزم التسلسل، [والتسلسل محال] (٣) .

ومرادهم التسلسل في تمام التأثير كما تقدم، وأما التسلسل في الآثار فهو قولهم.

وقد ذكرنا أن التسلسل الممتنع (٤) هنا هو من جنس الدور الممتنع (٥) ، فإنه إذا قيل: لا يفعل (٦) هذا الحادث حتى يحدث ما به به: (٧) يصير فاعلا له ويكون ذلك حادثا مع حدوثه، وكذلك الثاني، صار هذا تسلسلا في تمام التأثير (٨) وإذا قيل: لا يحدث شيئا حتى يحدث شيئا كان هذا دورا ممتنعا، فهو تسلسل إذا أطلق الكلام في الحوادث، ودور (٩) إذا عين الحادث.

وهي (١٠) حجة إلزامية لأولئك المتكلمين من الجهمية والقدرية، ومن تبعهم من الأشعرية والمعتزلة والكرامية، ومن وافقهم من الفقهاء وغيرهم،

---

(١) ب (فقط) : على ذلك.

(٢) ب (فقط) : ولا يدل.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، وسقطت كلمة " محال " من (م) .

(٤) ب (فقط) : ممتنع.

(٥) ساقط من (أ) ، (ب) .

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥٧٣/٢

(٦) ع: لا تفعل.

(٧) ساقطة من (أ) ، (ب) .

(٨) ع (فقط) : في دوام التأثير.

(٩) ع: إذا أطلق الجواب ودور.

(١٠) ع: وهو.." (١)

"إنها من الله أنه أمر بها، والله لا يأمر بالفحشاء، ولا يحب الفساد (١) ، ولا يرضى لعباده الكفر.

وهذا مثل قول (٢) ابن مسعود لما سئل عن المفوضة: أقول (٣) فيها برأيي، فإن يكن صوابا فمن الله، وإن يكن خطأ فمني ومن الشيطان، والله ورسوله بريئان منه. وكذلك قال أبو بكر (٤) في الكلالة، وقال عمر نحو ذلك. **ومرادهم** أن الصواب قد أمر الله به وشرعه وأحبه (٥) ورضيه، والخطأ لم يأمر به ولم يحبه ولم يشرعه، بل هو مما زينه الشيطان لنفسي ففعلته بأمر الشيطان، فهو مني ومن الشيطان.

وحينئذ فالجواب من وجوه:

أحدها: أن يقال: الأعمال والأقوال والطاعات والمعاصي من العبد، بمعنى أنها قائمة به وحاصلة بمشيئته وقدرته، وهو المتصف بها المتحرك بها، الذي يعود حكمها عليه (٦) ، فإنه قد يقال لما اتصف به المحل وخرج منه (٧) : هذا منه وإن لم يكن له اختيار، كما يقال: هذه الريح (٨) من هذا الموضع، وهذه الثمرة من هذه الشجرة، وهذا الزرع من

---

(١) ن، م: ولا يحب الفحشاء.

(٢) ع، م: وهذا كقول.

(٣) ع: لما سئل أقول ؛ أ، ب: لما سئل عن الفريضة أقول، م: لما سئل عن المفوضة لما أقول.

(٤) ع: أبو بكر الصديق رضي الله عنه.

(٥) أ، ب: وأوجبه.

(٦) ع: الذي حكمها يعود عليه.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١٢١/٣

(٧) منه: ساقطة من (أ) ، (ب) .

(٨) أ، ب: هذا الريح، ن، م: هذه الروائح.." (١)

"وأرسطو وأتباعه إنما أثبتوا (١) العلة الأولى من جهة كونها (٢) علة غائية، (٣) كحركة الفلك، فإن حركة الفلك عندهم بالاختيار كحركة الإنسان، والحركة الاختيارية لا بد لها من مراد، فيكون هو مطلوبها. [ومعنى ذلك عندهم أن الفلك يتحرك للتشبه (٤) بالعلة الأولى كحركة المؤتم بإمامه والمقتدي (٥) بقدوته، وهذا معنى تشبيهه بحركة المعشوق للعاشق، ليس المعنى أن ذات الله محركة للفلك، إنما مرادهم أن مراد الفلك أن يكون مثله بحسب الإمكان، وهذا باطل من وجوه لبسطها موضع آخر] (٦) .

فقالوا: إن العلة الأولى وهي (٧) التي يتحرك الفلك لأجلها (٨) علة له تحركه (٩) كما تحرك العاشق للمعشوق (١٠) بمنزلة الرجل الذي اشتهى طعاما (١١) ، فمد يده إليه أو رأى من يحبه، فسعى إليه - فذاك (١٢) المحبوب هو المحرك؛ لكون المتحرك أحبه، لا لكونه أبدع الحركة ولا فعلها.

---

(١) ع: أثبت، أ، ب: يثبتون.

(٢) أ، ب: أنها.

(٣) ن: عامة، وهو تحريف.

(٤) أ، ب: بالتشبيه.

(٥) أ، ب: والجندي.

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) .

(٧) وهي: كذا في (ب) فقط، وفي سائر النسخ: هي.

(٨) بعد كلمة " لأجلها " توجد في نسختي (ن) ، (م) عبارات جاءت في غير موضعها.

(٩) أ، ب: محركة.

(١٠) أ، ب: كما يحرك المعشوق العاشق ؛ ع: كما تحرك المعشوق للعاشق.

(١١) م: طعاما وشرابا.

(١٢) ن، م: فكذلك ؛ ع: فذلك.." (٢)

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١٤٥/٣

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢٨٤/٣

"يريد أحدهما إطلاع (١) الشمس من مشرقها، ويريد الآخر إطلاعها من مغربها [أو من جهة أخرى] (٢) . امتنع أن يحصل مرادهما ؛ لأن ذلك جمع بين الضدين، فيلزم إما (٣) أن لا يحصل مراد واحد منهما، فلا يكون واحد منهما ربا (٤) (٥ وإما أن يحصل مراد أحدهما دون الآخر ٥) (٥) فيكون الذي حصل مراده هو الرب دون الآخر.

وقد يقرر ذلك بأن يقال (٦) : إذا أراد ما لا يخلو المحل عنهما، مثل أن يريد أحدهما تحريك جسم ويريد الآخر تسكينه، امتنع حصول مرادهما، (٧ وامتنع عدم مرادهما ٧) (٧) جميعا ؛ لأن الجسم لا يخلو عن الحركة والسكون، فتعين أن يحصل مراد أحدهما دون الآخر فيكون هو الرب.

وعلى هذا سؤال مشهور، وهو أنه يجوز أن تتفق الإرادتان فلا يفضي إلى الاختلاف. وقد أجاب كثير من المتأخرين عن ذلك بوجوه عارضهم فيها غيرهم (٨) كما قد (٩) بسط في موضعه، ولم يهتد هؤلاء إلى تقرير القدماء، كالأشعري والقاضي أبي بكر، وأبي الحسين البصري، والقاضي أبي يعلى، وغيرهم.

---

(١) أ، ب: طلوع.

(٢) أو من جهة أخرى: ساقط من (ن) ، (م) ، وفي (ع) : إطلاعها من الجهة الأخرى

(٣) إما: ساقطة من (أ) ، (ب) ، (ع) .

(٤) أفقط: منها ربا دون الآخر.

(٥) (٥ - ٥) ساقط من (أ) ، (ب) .

(٦) ن، م: ذلك ما يقال.

(٧) (٧ - ٧) ساقط من (ع) .

(٨) ن، م: عارضه فيها غيره.

(٩) قد: زيادة في (ع) .." [١]

"وهذا أيضا محرم.

بل عليك أن تعبده بفعل ما أمرك به من الأسباب، وعليك أن تتوكل عليه في أن يعينك على ما أمرك به، وأن يفعل هو ما لا تقدر أنت عليه بدون سبب منك (١) ، فليست العلة إلا ترك ما أمرك به الرب أمر إيجاب أو استحباب (٢) ، ومن فعل ما أمر به كما أمر به فليس عنده علة، ولكن قد يجهل حقيقة ما أمر

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣/٣٠٥

به [كما أمر به] (٣) فيكون منه علة.

وقول القائل: " يسلك سبيل إسقاط الحدث، إن أراد أني (٤) أعتقد نفي حدوث شيء، فهذا مكابرة وتكذيب بخلق الرب وجحد للصانع، وإن أراد أني أسقط الحدث من قلبي فلا أشهد محدثا - وهو مرادهم - فهذا خلاف ما أمرت به، وخلاف الحق.

بل قد أمرت أن أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، وأشهد حدوث المحدثات بمشيئته بما (٥) خلقه من الأسباب، ولما خلقه من الحكم (٦) ، وما أمرت أن لا أشهد بقلبي حدوث شيء قط.

وقول القائل: " يفنى (٧) من لم يكن، ويبقى (٨) من لم يزل " إن أراد أنه

---

(١) ح، ر، و، ي: وأن يفعل هو ما يفعله بدون سبب منك.

(٢) و: به الرب واجبا أو مستحبا، ن: به الرب أمر إيجاب واستحباب، م: به الرب أمر إيجاب أو استحسان.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) ، (و) ، (ب) .

(٤) و: أن.

(٥) و: وبما.

(٦) من الحكم: كذا في (ح) ، (ي) ، وفي سائر النسخ: من الحكمة.

(٧) و: فنى.

(٨) و: وبقي.." [1]

"يبقى على الوجه المأمور [به] (١) بحيث يشهد أن الحق هو المحدث لكل ما سواه بما أحدثه من الأسباب، ولما أراده من الحكمة، فهذا حق. وإن أراد (٢) أني لا أشهد قط مخلوقا، بل لا أشهد إلا القديم فقط ؛ فهذا نقص في الإيمان والتوحيد والتحقيق، وهذا من باب الجهل والضلال، وهذا إذا غلب على قلب العبد كان معذورا. أما أن يكون هذا مما (٣) أمر الله به ورسوله ؛ فهذا خلاف الكتاب والسنة والإجماع.

ولما كان هذا مرادهم قال (٤) : " هذا توحيد الخاصة، الذي يصح بعلم الفناء، ويصفو في علم الجمع، ويجذب إلى توحيد أرباب الجمع "، فإن المراد بالجمع أن يشهد (٥) الأشياء كلها مجتمعة في خلق الرب

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣٦٨/٥

ومشيئته، وأنها صادرة بإرادته، لا يرجح (٦) مثلا عن مثل، فلا يفرق بين مأمور ومحظور، وحسن وقبيح، وأولياء [الله] وأعدائه (٧) .

والوقوف عند هذا الجمع هو الذي أنكره الجنيد وغيره من أئمة طريق أهل الله أهل الحق (٨) ؛ فإنهم أمروا بالفرق الثاني، وهو أن يشهد (٩) مع هذا الجمع أن الرب فرق بين ما أمر به وبين ما نهى عنه، فأحب هذا،

---

(١) به: زيادة في (ح) ، (ر) ، (ب) ، (ي) .

(٢) و: وإن أريد.

(٣) ح: لما.

(٤) أي: الأنصاري الهروي، وهو كلامه الذي سبق من قبل.

(٥) ح، ر، ي: أن تشهد.

(٦) ح، ر، ي: بإرادة ترجح.

(٧) ن، م، و: وأولياء وأعداء.

(٨) ب فقط: أهل التحقيق.

(٩) ح، ر، ي: أن تشهد.." [1]

"بعد هذا اقرأ ما أنزله (١) إليك، وعلينا أن نجمع ذلك في قلبك، وأن تقرأه بلسانك، ثم أن تبينه (٢) للناس بعد ذهاب جبريل عنك.

وقوله: " والذي يشار إليه على ألسن المشيرين أنه إسقاط الحدث (٣) ، وإثبات القدم ".

فيقال: مرادهم بهذا نفي المحدث (٤) ، أي: ليس هنا إلا القديم، وهذا على وجهين. فإن أريد به نفي المحدث (٥) بالكلية، وأن العبد هو القديم، فهذا شر من قول النصارى، إلا أنه قريب إلى قول اليعقوبية من النصارى ؛ فإن اليعقوبية يقولون: إن اللاهوت والناسوت امتزجا واختلطا فصارا جوهرا واحدا، وأقنوما واحدا، وطبيعة واحدة، ويقول بعضهم: إن اليدين اللتين سمرتا (٦) هما اليدان اللتان خلق بهما آدم.

وأما النسطورية فيقولون بحلول اللاهوت في الناسوت، والملكانية (٧) يقولون: شخص واحد، له أقنوم واحد، بطبيعتين ومشيئتين (٨) . ويشبهونه بالحديدة والنار، والنسطورية يشبهونه بالماء في الظروف،

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣٦٩/٥

واليعقوبية يشبهونه باختلاط الماء واللبن، والماء والخمر (٩) .

---

(١) ب (فقط) : ما أنزل.

(٢) و: ثم إن علينا أن نبينه.

(٣) ب، م: الحدوث.

(٤) و: الحدث.

(٥) ح: فإن أريد نفي للحدث.

(٦) ن: شمرنا

(٧) ح: والملكية.

(٨) و: ونسبتين.

(٩) ب فقط: والحمر، وانظر أقوال اليعقوبية والنسطورية والملكانية من النصارى في الملل والنحل للشهرستاني ١/٢٠٣ - ٢٠٨ الفصل في الملل والنحل ١/١١٠ - ١٣٢ وانظر كتاب " الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح " لابن تيمية ط. المدني القاهرة ١٩٥٩/١٣٧٩." (١)

"ماء الأذن، وملوحة ماء البحر. وذلك يدلهم على الحكمة فيما لم يعلموا حكمته، فإن من رأى إنسانا بارعا في النحو أو الطب أو الحساب أو الفقه، وعلم أنه أعلم منه بذلك، إذا أشكل عليه بعض كلامه فلم يفهمه، سلم ذلك إليه.

فرب العالمين الذي بهرت العقول حكمته ورحمته، الذي أحاط بكل شيء علما، وأحصى كل شيء عددا، وهو أرحم الراحمين، وأحكم الحاكمين، وأرحم بعباده من الوالدة بولدها، كيف لا يجب على العبد أن يسلم ما جهله (١) من حكمته إلى ما علمه منها؟ ! .

وهذه الأمور مبسوطة في غير هذا الموضع، والمقصود هنا التنبيه على المختلفين في الكتاب، الذين يرد كل منهم قول الآخر، وفي كلام كل منهم حق وباطل، وقد ذكرنا مثالين: مثالا في الأسماء والأحكام والوعد والوعيد، ومثالا في الشرع والقدر.

[الكلام على أن القرآن كلام الله غير مخلوق]

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣٨٢/٥

ونذكر مثالا ثالثا في القرآن ؛ فإن الأئمة والسلف اتفقوا على أن الqرآن كلام الله غير مخلوق، بل هو الذي تكلم به بقدرته ومشيئته، لم يقل أحد منهم إنه مخلوق، ولا إنه قديم.

وصار المختلفون بعدهم على قولين: قوم (٢) يقولون: هو مخلوق خلقه [الله] في غيره (٣) ، والله لا يقوم به كلام، ويقولون: الكلام صفة فعل لا صفة ذات، **ومرادهم** بالفعل ما كان منفصلا عن الفاعل غير قائم به، وهذا لا يعقل أصلا، ولا يعرف متكلم لا يقوم به كلامه.

---

(١) ن، م: ما جهل.

(٢) ب: فقوم.

(٣) ن، م، و: خلقه في غيره.." [1]

"شامل لهم كلهم، فليس فيهم إمام من أئمة المسلمين في العلم والدين.

وأصل المذهب إنما ابتدعه زنادقة منافقون، **مرادهم** إفساد (١) دين الإسلام. وقد رأيت كثيرا من كتب أهل المقالات التي ينقلون فيها مذاهب الناس، ورأيت أقوال أولئك (٢) ، فرأيت فيها اختلافا كثيرا.

وكثير من الناقلين ليس قصده الكذب، لكن المعرفة بحقيقة أقوال الناس من غير نقل ألفاظهم وسائر ما به يعرف **مرادهم** قد يتعسر على بعض الناس، ويتعذر على بعضهم.

ثم إن غالب كتب أهل الكلام والناقلين للمقالات، ينقلون في أصول الملل والنحل من المقالات ما يطول وصفه. ونفس ما بعث الله به رسوله، وما يقوله أصحابه والتابعون لهم في ذلك الأصل الذي حكوا فيه أقوال الناس، لا ينقلونه، [لا] (٣) تعمدا منهم لتركه، بل لأنهم لم يعرفوه، بل ولا سمعوه، لقلة خبرتهم بنصوص الرسول وأصحابه والتابعين.

وكتاب " المقالات " للأشعري أجمع هذه الكتب وأبسطها. وفيه من الأقوال وتحريرها ما لا يوجد في غيرها. وقد نقل مذهب أهل السنة والحديث بحسب ما فهمه وظنه قولهم، وذكر أنه يقول بكل ما نقله عنهم. وجاء بعده من أتباعه - كابن فورك (٤) - من لم يعجبه ما نقله عنهم، فنقص

---

(١) ب: فساد.

(٢) ن، ب: أقوال ذلك.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥/٤١٦

(٣) لا: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٤) أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني، فقيه شافعي ومتكلم أشعري، توفي سنة ٤٠٦، انظر ترجمته في: طبقات الشافعية ٤/١٢٧ – ١٣٥ تبيين كذب المفتري، ص ٢٣٢ – ٢٣٣ وفيات الأعيان ٣/٤٠٢، النجوم الزاهرة ٤/٢٤٠، الأعلام ٦/٣١٣، وانظر مقدمة كتاب " مشكل الحديث وبيانه " لابن فورك، تحقيق الأستاذ موسى محمد علي ص ١٤ – ٢٦." (١)

"ثم إن الله ـ تعالى ـ أخبرنا بما وعدنا به في الدار الآخرة من النعيم والعذاب، وأخبرنا بما يؤكل ويشرب وينكح ويفرش وغير ذلك. فلولا معرفتنا بما يشبه ذلك في الدنيا، لم نفهم ما وعدنا به، ونحن نعلم مع ذلك أن تلك الحقائق ليست مثل هذه، حتى قال ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ: ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء، وهذا تفسير قوله: ﴿وأتوا به متشابها﴾ [البقرة: ٢٥] على أحد الأقوال.

فبين هذه الموجودات في الدنيا وتلك الموجودات في الآخرة مشابهة وموافقة واشتراك من بعض الوجوه، وبه فهمنا المراد، وأحببناه ورغبنا فيه، أو أبغضناه ونفرنا عنه، وبينهما مباينة ومفاضلة لا يقدر قدرها في الدنيا. وهذا من التأويل الذي لا نعلمه نحن، بل يعلمه الله ـ تعالى ـ ولهذا كان قول من قال: [إن المتشابه لا يعلم تأويله إلا الله] حقا، وقول من قال: [إن الراسخين في العلم يعلمون تأويله] حقا. وكلا القولين مأثور عن السلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان.

فالذين قالوا: إنهم يعلمون تأويله، مرادهم بذلك أنهم يعلمون تفسيره ومعناه، وإلا فهل يحل لمسلم أن يقول: إن النبي صلى الله عليه وسلم ما كان يعرف معنى ما يقوله ويبلغه من الآيات والأحاديث؟ ! بل كان يتكلم بألفاظ لها معان لا يعرف معانيها؟ !

ومن قال: إنهم لا يعرفون تأويله، أرادوا به الكيفية الثابتة التي اختص الله بعلمها؛ ولهذا كان السلف ـ كربيعة، ومالك بن أنس وغيرهما ـ يقولون: الاستواء معلوم، والكيف مجهول. وهذا قول سائر السلف ـ كابن الماجشون، والإمام أحمد بن حنبل، وغيرهم. وفي غير ذلك من الصفات. فمعنى الاستواء معلوم، وهو التأويل والتفسير الذي يعلمه الراسخون، والكيفية هي التأويل المجهول لبني آدم وغيرهم، الذي لا يعلمه إلا الله ـ سبحانه وتعالى.

وكذلك ما وعد به في الجنة تعلم العباد تفسير ما أخبر الله به، وأما كيفيته فقد قال تعالى: ﴿فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين جزاء بما كانوا يعملون﴾ [السجدة: ١٧] .

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٦/٣٠٣

وقال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح: " يقول الله تعالى: أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر ".." (١)

"الله ما يشاء. قال اللالكائي: حدثنا المسير بن عثمان ، حدثنا أحمد بن الحسين، ثنا أحمد بن على الأبار، قال: سمعت يحيى بن معين يقول: إذا سمعت الجهمي يقول: أنا أكفر برب ينزل ، فقل: أنا أومن برب يفعل ما يريد، فإن بعض من يعظمهم وينفي قيام الأفعال الاختيارية به ـ كالقاضي أبي بكر ، ومن اتبعه، وابن عقيل ، والقاضي عياض ، وغيرهم ـ يحمل كلامهم على أن **مرادهم** بقولهم: [يفعل ما يشاء] أن يحدث شيئا منفصلا عنه من دون أن يقوم به هو فعل أصلا. وهذا أوجبه أصلان لهم:

أحدهما: أن الفعل عندهم هو المفعول ، والخلق هو المخلوق ، فهم يفسرون أفعاله المتعدية، مثل قوله تعالى: ﴿خلق السماوات والأرض﴾ [الأعراف: ٥٤] وأمثاله: أن ذلك وجد بقدرته من غير أن يكون منه فعل قام بذاته، بل حاله قبل أن يخلق وبعد ما خلق سواء، لم يتجدد عندهم إلا إضافة ونسبة وهي أمر عدمي ، لا وجودي ، كما يقولون مثل ذلك في كونه يسمع أصوات العباد، ويرى أعمالهم وفي كونه كلم موسى وغيره، وكونه أنزل القرآن، أو نسخ منه ما نسخ، وغير ذلك؛ فإنه لم يتجدد عندهم إلا مجرد نسبة وإضافة بين الخالق والمخلوق ، وهي أمر عدمي ، لا وجودي.

وهكذا يقولون في استوائه على العرش إذا قالوا: إنه فوق العرش، وهذا قول ابن عقيل وغيره، وهو أول قولي القاضي أبي يعلى. ويسمى ابن عقيل هذه النسبة: الأحوال، ولعله يشبهها بالأحوال التي يثبتها من يثبتها من النظار، ويقولون: هي لا موجودة ولا معدومة، كما يقول ذلك أبو هاشم ، والقاضيان: أبو بكر، وأبو يعلى ، وأبو المعالي الجويني في أول قوليه.

وأكثر الناس خالفوهم في هذا الأصل ، وأثبتوا له ـ تعالى ـ فعلا قائما بذاته، وخلقا غير المخلوق ـ ويسمى التكوين ـ وهو الذي يقول به قدماء الكلابية ، كما ذكره الثقفي والضبعي وغيرهما من أصحاب أبي بكر محمد بن خزيمة في العقيدة؛ التي كتبوها وقرؤوها على أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة؛ لما وقع بينهم النزاع في [مسألة القرآن] . وهو آخر قولي القاضي أبي." (٢)

"يعلى وجمهور الحنفية والحنبلية وأئمة المالكية والشافعية، وهو الذي ذكره البغوي في [شرح السنة] عن أهل السنة، وذكره البخاري إجماع العلماء، كما بسط ذلك في مواضع أخر.

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/٢١

(٢) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/٤٢

والأصل الثاني: نفيهم أن تقوم به أمور تتعلق بقدرته ومشيئته، ويسمون ذلك: [حلول الحوادث] فلما كانوا نفاة لهذا، امتنع عندهم أن يقوم به فعل اختياري، يحصل بقدرته ومشيئته، لا لازم ولا متعد، لا نزول ولا مجيء، ولا استواء ولا إتيان، ولا خلق، ولا إحياء، ولا إماتة، ولا غير ذلك. فلهذا فسروا قول السلف بالنزول بأنه يفعل ما يشاء، على أن مرادهم حصول مخلوق منفصل، لكن كلام السلف صريح في أنهم لم يريدوا ذلك، وإنما أرادوا الفعل الاختياري الذي يقوم به.

والفضيل بن عياض ـ رحمه الله ـ لم يرد أنه يخلو منه العرش، بل أراد مخالفة الجهمية؛ فإن قوله: [يفعل ما يشاء] لا يتضمن أنه لابد أن يكون تحت العرش بل كلامه من جنس كلام أمثاله من السلف، كالأوزاعي، وحماد بن زيد، وغيرهما. ومنهم من أنكر ما روى عن أحمد في رسالته إلى مسدد، وقال: راويها عن أحمد مجهول، لا يعرف في أصحاب أحمد من اسمه أحمد بن محمد البردعي.

وأهل الحديث في هذا على ثلاثة أقوال:

منهم من ينكر أن يقال: يخلو أو لا يخلو، كما يقول ذلك الحافظ عبد الغني المقدسي وغيره.

ومنهم من يقول: بل يخلو منه العرش، وقد صنف أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي عبد الله بن محمد بن منده مصنفا في الإنكار على من قال: لا يخلو منه العرش، وسماه: [الرد على من زعم أن الله في كل مكان، وعلى من زعم أن الله ليس له مكان، وعلى من تأول النزول على غير النزول] .

وذكر أنه سئل عن حديث أخرجه أبو سعيد النقاش في." (١)

"والأشعري وأئمة أصحابه كالقاضي أبي بكر وغيره يقولون: إن الله فوق العرش بذاته، ولكن يقولون في النزول ونحوه من الأفعال هذا القول بناء على أصلهم في نفي قيام الحوادث به ، والسلف الذين قالوا: يفعل ما يشاء، وينزل كيف شاء وكما شاء ، والفضيل بن عياض الذي قال: إذا قال لك الجهمي: أنا أكفر برب يزول عن مكانه، فقل: أنا أومن برب يفعل ما يشاء ـ مرادهم نقيض هذا القول. ورد أبي عبد الله بن منده متناول لهؤلاء ، وعلى هذا فلا يبقى خلاف بين من يقول: ينزل ويصعد ، وبين من ينفي ذلك ، وذلك لأن الأفعال المنفصلة لم ينازع فيها أحد من المسلمين، فعلم أن مراد هؤلاء إثبات الفعل الاختياري القائم به؛ ولكنهم مع هذا ليس في كلامهم أنهم كانوا يعتقدون خلو العرش منه، وأنه لا يبقى فوق العرش؛ كما ذكره عبد الرحمن وزعم أنه معنى الحديث.

وروى بإسناده من [كتاب السنة] لعبد الله بن أحمد بن حنبل قال: أخبرنا محمد بن محمد بن الحسن،

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/٤٣

حدثني أبي، ثنا أحمد بن محمد بن عمر اللبناني، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ، ثنا أبي ، ثنا موسى بن داود أبو معمر، ثنا عباد بن العوام، قال: قدم علينا شريك فسألته عن الحديث [إن الله ينزل ليلة النصف من شعبان] . قلنا: إن قوما ينكرون هذه الأحاديث! ! قال: فما يقولون؟ قلنا: يطعنون فيها ، فقال: إن الذين جاءوا بهذه الأحاديث هم الذين جاءوا بالقرآن وبالصلاة وبالحج وبالصوم، فما يعرف الله إلا بهذه الأحاديث.

قال: وأما حديث إسحاق بن راهويه ، فرواه إسماعيل الترمذي وذكر عن ابن أبي حاتم أنهم تكلموا فيه. قال: والحديث حدث به أحمد بن موسى بن بريدة ، عن أحمد ابن عبد الله بن محمد بن بشير، عن الترمذي: سمعت إسحاق بن راهويه يقول: اجتمعت الجهمية إلى عبد الله بن طاهر يوما فقالوا له: أيها الأمير ، إنك تقدم إسحاق وتكرمه وتعظمه، وهو كافر يزعم أن الله - عز وجل - ينزل إلى السماء الدنيا كل ليلة ويخلو منه العرش. قال: فغضب عبد الله وبعث إلى ، فدخلت عليه وسلمت، فلم يرد على السلام غضبا ولم يستجلسني، ثم رفع." (١)

"كانوا يراعون لفظ القرآن والحديث فيما يثبتونه وينفونه عن الله من صفاته وأفعاله، فلا يأتون بلفظ محدث مبتدع في النفي والإثبات، بل كل معنى صحيح فإنه داخل فيما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم. والألفاظ المبتدعة ليس لها ضابط، بل كل قوم يريدون بها معنى غير المعنى الذي أراده أولئك؛ كلفظ الجسم، والجهة، والحيز، والجبر ونحو ذلك، بخلاف ألفاظ الرسول فإن مراده بها يعلم كما يعلم مراده بسائر ألفاظه، ولو يعلم الرجل مراده لوجب عليه الإيمان بما قاله مجملا. ولو قدر معنى صحيح - والرسول صلى الله عليه وسلم لم يخبر به - لم يحل لأحد أن يدخله في دين المسلمين، بخلاف ما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم فإن التصديق به واجب.

والأقوال المبتدعة تضمنت تكذيب كثير مما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، وذلك يعرفه من عرف مراد الرسول صلى الله عليه وسلم ومراد أصحاب تلك الأقوال المبتدعة. ولما انتشر الكلام المحدث، ودخل فيه ما يناقض الكتاب والسنة، وصاروا يعارضون به الكتاب والسنة، صار بيان **مرادهم** بتلك الألفاظ وما احتجوا به لذلك من لغة وعقل، يبين للمؤمن ما يمنعه أن يقع في البدعة والضلال، أو يخلص منها - إن كان قد وقع - ويدفع عن نفسه في الباطن والظاهر ما يعارض إيمانه بالرسول صلى الله عليه وسلم من ذلك. وهذا مبسوط في موضعه.

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/٤٨

والمقصود هنا أن ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم لا يدفع بالألفاظ المجملة كلفظ التجسيم وغيره مما قد يتضمن معنى باطلا، والنافي له ينفي الحق والباطل. فإذا ذكرت المعاني الباطلة نفرت القلوب. وإذا ألزموه ما يلزمونه من التجسيم ـ الذي يدعونه نفر إذا قالوا له: هذا يستلزم التجسيم؛ لأن هذا لا يعقل إلا في جسم ـ لم يحسن نقض ما قالوه، ولم يحسن حله. وكلهم متناقضون.

وحقيقة كلامهم أن ما وصف به الرب نفسه، لا يعقل منه إلا ما يعقل في قليل من المخلوقات التي نشهدها كأبدان بني آدم. وهذا في غاية الجهل؛ فإن من المخلوقات مخلوقات." (١)

"والمقالات: أن مذهب أهل الملل قاطبة من المسلمين واليهود والنصارى وغيرهم أن الله كان فيما لم يزل لا يفعل شيئا، ولا يتكلم بشيء، ثم إنه أحدث العالم، ومذهب الدهرية: أن العالم قديم.

والمشهور عن القائلين بقدم العالم أنه لا صانع له؛ فينكرون الصانع جل جلاله. وقد ذكر أهل المقالات أن أول من قال من الفلاسفة بقدم العالم [أرسطو] صاحب التعاليم الفلسفية؛ المنطقي والطبيعي والإلهي. وأرسطو وأصحابه القدماء يثبتون في كتبهم العلة الأولى، ويقولون: إن الفلك يتحرك للتشبه بها؛ فهي علة له بهذا الاعتبار، إذ لولا وجود من تشبه به الفلك لم يتحرك، وحركته من لوازم وجوده، فلو بطلت حركته لفسد. ولم يقل أرسطو: إن العلة الأولى أبدعت الأفلاك، ولا قال: هو موجب بذاته، كما يقوله من يقول من متأخري الفلاسفة؛ كابن سينا وأمثاله، ولا قال: إن الفلك قديم وهو ممكن بذاته؛ بل كان عندهم ما عند سائر العقلاء أن الممكن هوالذي يمكن وجوده وعدمه، ولا يكون كذلك إلا ما كان محدثا، والفلك عندهم ليس بممكن بل هو قديم لم يزل، وحقيقة قولهم إنه واجب لم يزل ولا يزال.

فلهذا لا يوجد في عامة كتب الكلام المتقدمة القول بقدم العالم، إلا عمن ينكر الصانع، فلما أظهر من أظهر من الفلاسفة؛ كابن سينا وأمثاله، أن العالم قديم عن علة موجبة بالذات قديمة، صار هذا قولا آخر للقائلين بقدم العالم، أزالوا به ما كان يظهر من شناعة قولهم من إنكار صانع العالم، وصاروا أيضا يطلقون ألفاظ المسلمين من أنه مصنوع ومحدث ونحو ذلك، ولكن مرادهم بذلك أنه معلول قديم أزلي، لا يريدون بذلك أن الله أحدث شيئا بعد أن لم يكن، وإذا قالوا: إن الله خالق كل شيء، فهذا معناه عندهم، فصار المتأخرون من المتكلمين يذكرون هذا القول، والقول المعروف عن أهل الكلام في معنى حدوث." (٢)

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/٧٩

(٢) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١٦٠

"الشعبي والنخعي ومجاهد والضحاك وعطاء والحسن، ومرادهم بعشر من ذي الحجة عشر ذي الحجة بكماله، كما قد جاء في روايات أخرى.

وعشر ذي الحجة: اسم لمجموع الليالي وأيامها، فإن يوم النحر من عشر ذي الحجة؛ ولهذا قال النبي - صلى الله عليه وسلم -: («ما من أيام العمل الصالح فيها أحب إلى الله تعالى من هذه الأيام العشر») وقال تعالى: ﴿وليال عشر﴾ [الفجر: ٢] ويوم النحر داخل فيها، وقال تعالى: ﴿وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر﴾ [الأعراف: ١٤٢]." (١)

"في العقليات ويقرمطون في السمعيات فيحرفون الكلم عن مواضعه أعظم من التحريف الذي عيب به اليهود والنصارى إلا من تقرمط من الأميين من متفلسفيهم فإنه شبيه بهم.

وقد علم بالاضطرار أن ما يفسرون به كلام الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم بل وكلام غيرهما ليس داخلا في مرادهم فضلا عن أن يكون هو المراد بل غالب تفاسيرهم منافية لما أراده الله تعالى إما من ذلك اللفظ وإما من غيره وإن كان طوائف من المشهورين بالفقه والتصوف يطلقون هذه العبارات الإسلامية بالتفاسير الفلسفية القرمطية فقد صرحوا بأن ذلك مأخوذ عن هؤلاء كما ذكر أبو حامد في كتابه معيار العلم لما تكلم على الحدود قال:." (٢)

"وقد ظن طائفة من النفاة - كبشر المريسي وغيره - أن مرادهم بذلك أن لا تقوم به الأفعال الاختيارية ولا يتحرك ونحو ذلك، ورد عليهم عثمان بن سعيد الدارمي وغيره، وبينوا خطأه فيما فهمه من ذلك عمن نقل ذلك عنه من السلف، وهو إنما نقله عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس رضي الله عنهما. وهذا الإسناد وحده مما لا يعتمد عليه أهل الحديث، فذكروا ضعفه (١) ، ثم ذكروا عدم دلالته على ما طلبه. ولكن قد روي هذا بغير هذا الإسناد، فبينوا خطأ من فهم ذلك المعنى، وأن المراد بقولهم "لا يزول": أنه دائم باق لا ينقص عن كماله فضلا عن أن يفنى أو يعدم، كقوله تعالى: (أولم تكونوا أقسمتم من قبل ما لكم من زوال (٤٤) وسكنتم في مساكن الذين ظلموا أنفسهم وتبين لكم كيف فعلنا بهم وضربنا لكم الأمثال (٤٥) وقد مكروا مكرهم وعند الله مكرهم وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال (٤٦)) (٢) . وفيه قراءتان (٣) : أكثر القراء يقرءون "لتزول"، فيدل على النفي، أي: ما كان مكرهم لتزول منه الجبال.

وقرأ بعضهم "لتزول" بالرفع على الإثبات، أي: إن كان مكرهم تزول، هذا تقدير البصريين. والكوفيون

---

(١) شرح عمدة الفقه لابن تيمية - من كتاب الطهارة والحج ابن تيمية ٣٨٠/٢

(٢) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/١٨٤

يقدرون: ما كان مكرهم ألا تزول. وكلا القراءتين لهما معنى صحيح، كما هو مبسوط في غير هذا الموضع (٤) .

وقوله تعالى "تزول منه الجبال" مثل قوله تعالى: (إن الله يمسك

---

(١) انظر "الإتقان" للسيوطي (٢٣٩/٤) ، و"تدريب الراوي" (١٨١/١) .

(٢) سورة إبراهيم: ٤٤-٤٦.

(٣) انظر: "زاد المسير" (٣٧٤/٤) والقرطبي (٣٨١/٩) .

(٤) انظر: "مجموع الفتاوى": (٣٨١/١٧-٣٨٢) .." [1]

"ثلاثا ما بقي يتمكن من المراجعة إلا في الطلقتين، وأمر أن لا يطلقها حتى يعلم أنها حامل أو غير حامل، فإن كانت حاملا كانت عدتها الحمل، وأقدم على علم فلا يندم، ولا تغره وتكتمه وتكذب عليه. وإن ظهر أنها ليست حاملا، لكونها في طهر لم يصبها فيه، كان كذلك، وما بقي الكذب الذي يضره يمكنها إلا في صور نادرة، إذا طهرت ثم تبين أنها حامل، أو فيما إذا كتمت الحمل أولا وقالت: إني طاهر، وهو مع ذلك وفي كلا الموضعين إنما يمكنها الخداع على قول من يوقع الطلاق. ومن لا يوقع إلا طلاق السنة يقول: إذا تبين أنها كانت حاملا ولم يعلم، لم يقع الطلاق، فإنها لم تكن طاهرا، ولا كان ذلك دم حيض.

وأيضا فقد يكون مرادهم أن هذه الآية - آية القروء - نزلت قبل الأمر بالطلاق للعدة، فكانوا في تلك الحال لهم أن يطلقوا المرأة حائضا وموطوءة، وحينئذ فقد تكون حاملا وتكتم الزوج ذلك، أو حائلا وتكتم ذلك، فكان النهي عن الكتمان في تلك الحال عاما. ثم إنه بعد ذلك أمر بالطلاق للعدة، ونهي الرجل أن يطلق امرأة بمرة إلا إذا تبين حملها، فزال هذا الفساد، كما قيل لهم: (ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا) (١) ، لما كان الطلاق بلا عدد فأمر بالعدة أولا، ثم قصروا على الثلاث ثانيا، ثم أمروا بطلاق السنة ثالثا.

وهذا يبين حقائق الأمور، ولا حول ولا قوة إلا بالله. ولهذا قال في سورة الطلاق (٢) : (إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن) ، فدل على

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٤١/١

(١) سورة البقرة: ٢٣١.

(٢) الآية ١.." [١]

"القرآن العربي مخلوق أو تصنيف جبريل ونحو ذلك= فهذا مفتر على الله فيما نفاه عنه.

وهذا أصل ضلال الجهمية من المعتزلة ومن وافقهم على مذهبهم، فإنهم يظهرون للناس التنزيه، وحقيقة كلامهم التعطيل، فيقولون: نحن لا نجسم، بل نقول: إن الله ليس بجسم، **ومرادهم** بذلك نفي حقيقة أسمائه وصفاته، فيقولون: ليس لله علم ولا حياة ولا قدرة ولا كلام ولا سمع ولا بصر، ولا يرى في الآخرة، ولا عرج بالنبي إليه، ولا ينزل منه شيء، ولا يصعد إليه شيء، ولا يتجلى لشيء، ولا يقرب إلى شيء، ولا يقرب منه شيء. ويقولون: إنه لم يتكلم بالقران، بل القرآن مخلوق، أو هو كلام جبريل، وأمثال ذلك من مقالات المعطلة الفرعونية الجهمية.

والله تعالى يقول في كتابه (لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار) (١) أي لا تحيط به، فكما أنه يعلم ولا يحاط به علما، فكذلك سبحانه يرى ولا يحاط به رؤية. فهو سبحانه نفى الإدراك، ولم ينف الرؤية، ونفي الإدراك يدل على عظمته، وأنه من عظمته لا يحاط به. وأما نفي الرؤية فلا مدح فيه، فإن المعدومات لا ترى، ولا مدح لشيء من المعدومات، بل المدح إنما يكون بالأمور الثبوتيه لا بالأمور العدمية، وإنما يحصل المدح بالعدم إذا تضمن ثبوتا، كقوله تعالى: (الله لا إله إلا هو الحي القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم) (٢) ، فنزه نفسه عن السنة والنوم، لأن ذلك يتضمن كمال حياته وقيوميته،

---

(١) سورة الأنعام: ١٠٣.

(٢) سورة البقرة: ٢٥٥.." [٢]

"فإن قالوا: نعم.

قيل لهم مثله فيما سألونا عنه، وخرقوا الإجماع في ركوب هذا الإطلاق. وإن قالوا: لا.

قيل لهم مثله فيما طالبونا به (١) .

قلت: وقد بسطوا هذا القول أكثر، فقالوا -واللفظ للقاضي أبي يعلى-: قلت: أما تفصيل القول في الرضا بأن بعض المخلوق نرضى به وبعضه لا نرضى به فصواب، لكن لم يثبتوا ما هو الذي نرضى به، فإن قولهم

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٢٦٣/١

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٢٠٧/٣

"الذي أمرنا أن نريده ونرضاه" إن كان مرادهم نرضى بما أمرنا أن نفعله وهو الذي أمرنا بإرادته، فالرضا أعم من ذلك، فإنه ينبغي الرضا بأمور غير أفعالنا التي أمرنا بها؟ وإن كان مقصودهم بكل ما أمرنا أن نريده ونرضاه وإن لم يكن من فعلنا.

قلت: فهذا جواب حسن، لكن لا يستقيم على أصل أتباع أبي الحسن في قوله الذي خالف به المتقدمين واتبع فيه الجهمية والقدرية، حيث قال معهم: إن المحبة والرضا هي الإرادة، وفرعوا على ذلك أن الله لا يجوز أن يحب ذاته، كما لا يجوز أن ترد ذاته، فإن الإرادة إنما تتعلق بالمتجدد، وهو ما كان معدوما فأريد حدوثه.

قال أبو المعالي: ومما اختلف أهل الحق في إطلاقه ومنع إطلاقه: المحبة والرضا، فصار المتقدمون إلى أنه سبحانه لا يحب الكفر ولا يرضاه، وكذلك كل معصية. وقال شيخنا أبو الحسن: المحبة هي

---

(١) هذا آخر كلام الباقلاني.." (١)

"الأقوال نوعان:

أقوال ثابتة عن الأنبياء، فهي معصومة، يجب أن يكون معناها حقا، عرفه من عرفه وجهله من جهله. والبحث في ذلك إنما هو عن معرفة ما أرادته الأنبياء بأقوالهم. ومن طلب تفسير كلامهم وتأويله، ومقصوده معرفة مرادهم من الوجه الذي به يعرف مرادهم فقد سلك طريق الهدى؟ ومن كان مقصوده أن يجعل ما قالوه تبعا له، فإن وافقه قبله وإلا رده، وتكلف له من التحريف ما يسميه تأويلا، مع أنه يعلم بالضرورة أن كثيرا من ذلك أو أكثره لم ترده الأنبياء= فهذا محرف للكلم عن مواضعه، لا طالب لمعرفة التأويل الذي يعرفه الراسخون في العلم.

والنوع الثاني: ما ليس منقولا عن الأنبياء، فقد علم أن من سواهم ليس بمعصوم، وحينئذ فلا يقبل كلامه ولا يرد إلا بعد تصور مراده ومعرفة صلاحه من فساده، فمن قال من أهل الكلام والجدل: إنه لا يفعل الأشياء بالأسباب، بل يفعل عندها لا بها، ولا يفعل لحكمة، وإنه لا يجعل في الأعيان صفات وطبائع وخواص يميز بها بين موصوف وموصوف، وباعتبارها يحصل ما يحصل من آثارها الموجودة في العالم، ولا خص الأفعال المأمور بها بما لأجله كانت حسنة مأمورا بها، ولا المنهي عنها بما لأجله كانت سيئات منهيا

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٢١٦/٣

عنها، وإنه ليس لشيء من القوى والقدر التي في الحيوان والإنسان وغيره وفي النبات والمعادن والعناصر الأربعة تأثير في شيء، بل لا فرق بين الماء والنار، تخلق الحرارة عند ملاقاتها لا بقوة فيها." (١)

"وقد ذكر طائفة في الكلام والمقالات -مثل أبي بكر ابن فورك وغيره- أن الذين ادعوا النبوة من الفرس مثل زردشت ومزدك وبهافريد (١) كانوا ينتحلون ملة إبراهيم ويزعمون أنهم يدعون إلى دينه.

قال ابن فورك في مصنف له لما تكلم على إثبات النبوات والرد على من أنكرها من البراهمة حكماء الهند، وذكر ما ذكره غيره من أهل الكلام والمقالات، قال: إن البراهمة صنفان: صنف أنكروا الرسل أجمعين، وصنف أقروا بنبوات بعضهم، فمنهم من أقر بنبوة إبراهيم وجحد من كان بعده.

قال: فإن قال قائل: قد دللت على جواز بعثة الرسل، فما الدليل على أن الأنبياء الذين بعثهم الله إلى خلقه من ذكرتم دون غيرهم؟

قيل له: الدليل على ذلك أنه قد نقل إلينا من الجهات المختلفات التي لا يجوز على ناقليها الكذب أنهم أتوا بمعجزات تخرج عن عادة الخلق، مثل: فلق البحر، وقلب العصا حية، وإحياء الموتى، وإبراء الأكمه والأبرص، وانشقاق القمر، ولم ينقل لغيرهم من المعجزات ممن ادعى النبوة كما نقل لهم، فدل ذلك على أنهم هم الأنبياء دون غيرهم ممن ادعى النبوة ولم يكن لهم معجزة تدل على صدقهم.

قال: ومما يدل على صدقهم أنا وجدنا كل واحد منهم في زمانه قد منع الناس عن الشهوات واتباع الهوى، وقبض على أيديهم، وحال بينهم وبين مرادهم، وما سرت إليه أنفسهم، ثم مع ذلك كلفوهم

---

(١) إليه تنسب الفرقة البهافريدية من المجوس. انظر: "البدء والتاريخ" (٤/٢٦) .." (٢)

"نفسه مع التعاون والتناصر هو تمانع يقتضي عجز كل منهما.

وأما التمانع الذي قدروه- أعني المتكلمين- فذاك تمانع الإرادتين، فهذا لا يكون إلا مفروضا، لا يمكن أن يكون موجودا، فلا يتصور صدور العالم عن ربين متمانعين، بل المتمانعان لا يفعلان شيئا.

وظنهم أن هذه الآية هي دليل التمانع غلط عظيم، فإن التمانع لا يقدر في فعل موجود أصلا، وقولهم: لو قدرنا ربين لكان إذا أراد أحدهما تحريك جسم، وأراد الآخر تسكينه، إما أن ينفذ مرادهما، فيجتمع الضدان، أو لا ينفذ مرادهما، فيكونا عاجزين، أو ينفذ مراد أحدهما، فهو الرب القادر والاخر مربوب عاجز= لا

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٣/٢٢١

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٥/١٨٥

يدل (١) على امتناع الاشتراك فيما وجد، وإنما يدل على أن المتمانعين لا يفعلان شيئا ما داما متمانعين، إذ حينئذ يلزم اجتماع الضدين أو عجز الربين، والعاجز لا يفعل، لكن ليس فيه ما يدل على أنهما إذا لم يتمانعا بل تعاونا أنهما لا يفعلان، فمن أين يدل هذا على أن الفعل الموجود لا يكون عن اثنين؟

لكن دلوا به من وجه اخر، وهو أنهما لو وجدا لتمانعا في الفعل، فكان لا يوجد، وقد وجد، فلم يتمانعا، فلم يوجدا، فاستدلوا بوجود الفعل على انتفاء التمانع. والتمانع إما أن يكون لازما لوجودهما أو ممكنا، فإذا قدر لم يلزم محال، أو لا يكون ممكنا، فيكون كل منهما غير قادر على منع الآخر من مراده، والعاجز لا يكون ربا، فثبت عجز

---

(١) السياق: "قولهم لو قدرنا.... لايدل "." (١)

"يتوقف حبه على وجود شرط وانتفاء موانع غير محبة الله تعالى، مثل اقتضاء النار الإحراق والماء الإغراق، والطعام والشراب للشبع والري، والشعاع للتسخين، والأعمال الصالحة للثواب، والأعمال السيئة للعقاب، ونحو ذلك. فكل هذه الأمور قد يتخلف مقتضاها لفوات شرط أو وجود مانع. وكذلك في الغائيات، فإن جعلت العلة مجموع الأمور التي يجب عندها الحكم فهي العلة التامة، وإن جعلتها الأمر المقتضي للحكم لولا المعارض المقاوم فهي العلة المقتضية الناقصة.

وبهذا التقسيم يعرف اختلاف العلماء من أصحابنا وغيرهم في العلة هل يجوز تخصيصها، فإن عني بالعلة التامة فتلك لا تقبل التخصيص، وإن عني بها المقتضية فإنها تقبل التخصيص. وهذا عام في العلل الكونية والدينية، الطبعية والشرعية، العقلية والسمعية.

فإن قلت: فإن كثيرا من أصحابنا وغيرهم يقولون: العلة العقلية توجب معلولها، لا يتخلف عنها، ولا يقف على شرط، ولا لها مانع، بخلاف العلة الشرعية.

قلت لك: هؤلاء **مرادهم** بالعلة الصفات التي توجب الأحوال، مثل أن العلم علة كون العالم عالما، والحركة علة كون المتحرك متحركا، مبنية على ثبوت الأحوال في الخارج معاني غير الصفات. فمن أثبت الأحوال من متكلمة المعتزلة ومتكلمة الصفاتية من أصحابنا وغيرهم فإنه يفرق بين العلم والعالمية والقدرة والقادرية، ويجعل الصفات توجب الأحوال. ومن نفى الأحوال فإن عنده العلم نفس كون." (٢)

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٩٧/٦

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٢٠٩/٦

"العالم عالما، والحركة نفس كون المتحرك متحركا، ليس عندهم هنا شيئان أحدهما علة والآخر معلول.

وأما العلل الطبعية الموجودة في الخارج، مثل كون الأكل والشرب علة للشبع والري، والإحراق والإغراق علة للحرق والغرق، فكثير من متكلمة أهل الإثبات من أصحابنا وغيرهم لما ناظروا أهل الطبع وأهل القدر في أن الله خالق كل شيء أنكروا أن يكون في العلم علة أو سبب، وقالوا: إن الله يخلق هذه الآثار عند هذه الحوادث، فهؤلاء إذا تكلموا في العلة والسبب لم يدخل هذا في كلامهم، وهذه طريقة كثير من الفقهاء الحنبلية والمالكية والشافعية ومتكلمة أهل الإثبات من الأشعرية وغيرهم. فإذا وجدت في كلام القاضي أبي بكر ابن الباقلاني أوالقاضي أبي يعلى أو القاضي أبي الطيب أو أبي إسحاق الفيروزابادي أو أبي الخطاب أو ابن عقيل أو نحو هؤلاء الفرق بين العلل العقلية والشرعية فهذا **مرادهم**.

وأما جمهور العقلاء من أهل الإسلام وسائر الملل وإن كانوا يردون على أهل الطبيعة الذين يضيفون الحوادث إلى ما دون الله من جسم أو طبع أو فلك أو نجم أو عقل أو نفس، وعلى القدرية الذين يزعمون أن أفعال الحيوان لم يخلقها الله ولا يقدر على خلقها، ويعلمون (١) أن الله خالق كل شيء = فلا ينكرون ثبوت الأسباب وأن الله يخلق الأشياء بها، كما نطق بذلك الكتاب والسنة، وكما اتفق عليه

---

(١) عطف على "يردون ... ".." (١)

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ٦/٢١٠